

# الفصل الرابع

## كشف شبهات

### متكري حجة السنة

إنَّ إنكار حُجَّةِ السُّنَّةِ والادعاء بأن الإسلام هو القرآن وحده قولٌ لا يقول به مسلم يعرف دين الله وأحكام شريعته تمام المعرفة، وهو قولٌ يصادم الواقع، فإنَّ أحكام الشريعة إنما ثبت أكثرها بالسُّنَّةِ، وما في القرآن من أحكام إنما هي مجملة وقواعد كلية في الغالب، وإلاَّ فأين نجد في القرآن أنَّ الصلوات خمسة، وأين نجد ركعات الصلاة، ومقادير الزكاة، وتفاصيل شعائر الحج وسائر أحكام المعاملات والعبادات؟

قال ابن حزم رحمته: «وَنَسْأَلُ قَائِلَ هَذَا الْقَوْلِ الْفَاسِدِ: فِي أَيِّ قُرْآنٍ وَجَدَ أَنَّ الظُّهَرَ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ، وَأَنَّ الْمَغْرِبَ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ، وَأَنَّ الرُّكُوعَ عَلَى صِفَةِ كَذَا، وَالسُّجُودَ عَلَى صِفَةِ كَذَا، وَصِفَةَ الْقِرَاءَةِ وَالسَّلَامِ، وَبَيَانَ مَا يُجْتَنَّبُ فِي الصَّوْمِ، وَبَيَانَ كَيْفِيَّةِ زَكَاةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَالْغَنَمِ وَالْإِبِلِ وَالْبَقَرِ، وَمَقْدَارُ الْأَعْدَادِ الْمَأْخُودَةِ مِنْهَا الزَّكَاةُ، وَمَقْدَارُ الزَّكَاةِ الْمَأْخُودَةِ، وَبَيَانَ أَعْمَالِ الْحَجِّ مِنْ وَقْتِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ، وَصِفَةَ الصَّلَاةِ بِهَا وَبِمَزْدَلِفَةَ، وَزَمِي الْجِمَارِ، وَصِفَةَ الْإِحْرَامِ، وَمَا يُجْتَنَّبُ فِيهِ، وَقَطْعَ السَّارِقِ، وَصِفَةَ الرِّضَاعِ الْمُحَرَّمِ، وَمَا يَحْرُمُ مِنَ الْمَأْكَلِ وَصِفَتَا الذَّبَائِحِ وَالضَّحَايَا، وَأَحْكَامَ الْحُدُودِ، وَصِفَةَ وَقْعِ الطَّلَاقِ، وَأَحْكَامَ الْبَيُوعِ، وَبَيَانَ الرِّبَا، وَالْأَقْضِيَّةِ وَالتَّدَاعِي، وَالْأَيَّامِ وَالْأَحْبَاسِ، وَالْعُمَرَى، وَالصَّدَقَاتِ، وَسَائِرَ أَنْوَاعِ الْفَقْهِ، وَإِنَّمَا فِي الْقُرْآنِ جُمْلٌ لَوْ تَرَكْنَا وَإِيَّاهَا لَمْ نَدْرِ كَيْفَ نَعْمَلُ فِيهَا، وَإِنَّمَا الْمَرْجُوعُ إِلَيْهِ فِي كُلِّ ذَلِكَ، النُّقْلُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَذَلِكَ الْإِجْمَاعُ إِنَّمَا هُوَ عَلَى مَسَائِلَ يَسِيرَةٍ، فَلَا بُدَّ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى الْحَدِيثِ ضَرُورَةً.

ولو أنَّ امرءًا قال: لا نأخذ إلَّا ما وجدنا في القرآن، لكان كافرًا بإجماع الأمر، ولكان لا يلزمه إلَّا ركعة ما بين دلوك الشمس إلى غسق الليل، وأخرى عند الفجر، لأنَّ ذلك هو أقل ما يقع عليه اسم صلاة، ولا حد للأكثر في ذلك، وقائل هذا كافر مشرك حلال الدم والمال، وإنما ذهب إلى هذا بعض غَالِيَةِ الرَّافِضَةِ مِمَّنْ قد اجتمعت الأُمَّةُ على

كفرهم، ولو أنَّ امرئاً لا يأخذ إلا بما اجتمعت عليه الأُمَّةُ فقط، ويترك كل ما اختلفوا فيه ممَّا قد جاءت فيه النصوص، لكان فاسقاً بإجماع الأُمَّة، فهاتان المُقَدَّمَتَانِ توجب بالضرورة الأخذ بالنقل»<sup>(١)</sup>.

وشبهات أعداء السُّنة تذكرنا بالمثل المشهور: "الغريق يتعلق بالقشة" والقشة جزء صغير من حطام النبات، وهي تمثل منتهى الضعف، ولذلك كان العرب يصفون الأمر الهين الذي يكون سبباً في هلاك صاحبه بالقشة، ويقول: "القشة التي قصمت ظهر البعير" أي تسببت في تحطيم كائن عظيم، هو "البعير".

ومنكرو السنة في تصيُّدهم الشبهات لإنكارها، ذكَّرونا بالمثل الأول: "الغريق يتعلق بالقشة" والقشة لا تنقذ الغريق من الغرق، بل سيجذبها معه الغريق إلى قاع البحر، والمراد من هذا المثل عند مُردِّديه، أن الغريق لما فقد كل وسيلة لإنقاذه، ولم يبصر إلا قشة حمَّله اليأس على التمسك بها. ولعل، وعسى. كذلك منكرو السنة تراهم يتهافون وراء اقتناص الشبهات لإنكار السنة، مهما كانت تافهة، ضعيفة ولسان حالهم يقول: لعل، وعسى.

### قواعد كلية ينبغي للمسلم معرفتها أثناء دفاعه عن السنة:

**أولاً:** ينبغي أن يتوقَّر في نفس كل مسلم أنه متى صح الحديث وجب العمل به: فالواجب على كل مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقبل كل ما ورد عن النبي ﷺ بشرط صحة اتصاله إليه ﷺ ولا يُردّه، ولا يجعل العقل مانعاً من قبول هذا الذي قد ورد بحجة أنه لا يقبله، لأنه إن فعل ذلك فقد وقع في جرم عظيم، وخطر كبير.

**ثانياً:** اختلاف العلماء في صحة الحديث أمر مقبول، ولكن هذا خاصٌّ بالأئمة المجتهدين، أما غير أهل الاختصاص فعليهم أن يستمعوا لعلمائهم، وأن يتوجهوا لأهل الاختصاص بذلك.

(١) الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم، (٢/ ٧٩ - ٨٠).

**ثالثاً:** لا يوجد أصل شرعي يتصادم مع أصول شرعية أخرى، فلا يمكن أن يتناقض حديث مع حديث ولا مع آية قرآنية. فمصدر الوحي واحد، القرآن والسنة كلاهما جاء من عند الله ﷻ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ (النساء: ١١٣) فكيف يتعارض ما جاءنا من مشكاة واحدة، كيف يتعارض بعضه مع بعض ؟!!! لا يمكن، هذا مستحيل.

**رابعاً:** ما وُجِدَ مما يبدو من ظاهره التعارض فقد اجتهد العلماء في ردّ هذا التعارض ودفعه، والجمع بين النصوص المتعارضة: سواء من القرآن مع القرآن، أو من السنة مع السنة، أو من القرآن مع السنة<sup>(١)</sup>.

(١) ومن الكتب المصنفة في ذلك:

- ١- أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل، لزين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي.
- ٢- درة التنزيل وغرة التأويل، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الأصبهاني، المعروف بالخطيب الإسكافي.
- ٣- دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي.
- ٤- اختلاف الحديث، للإمام محمد بن إدريس الشافعي.
- ٥- شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي المصري المعروف بالطحاوي.
- ٦- تأويل مختلف الحديث، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري.
- ٧- الأحاديث المشككة الواردة في تفسير القرآن الكريم (عَرْضُ وَدِرَاسَةُ) للدكتور أحمد بن عبد العزيز بن مُقَرِّن الْقُصَيْرِ.

**مثال:**

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (الأنعام: ١٠٣). هَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ تُؤْهِمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُرَى بِالْأَبْصَارِ، وَقَدْ جَاءَتْ آيَاتُ أُخْرَى تُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ يُرَى بِالْأَبْصَارِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۖ﴾ (القيامة: ٢٢ - ٢٣)، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْكُفَّارِ: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُورُونَ﴾ (المطففين: ١٥)، يُفْهَمُ مِنْ دَلِيلِ خُطَابِهِ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ لَيَسُوا مُحْجُوبِينَ عَنْ رَبِّهِمْ.

**وَالْجَوَابُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُوهٍ:**

**الْأَوَّلُ:** أَنَّ الْمَعْنَى لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ أَيَّ فِي الدُّنْيَا فَلَا يُنَافِي الرُّؤْيَا فِي الْآخِرَةِ.

خامسًا: ينبغي أن نرجع إلى أهل الاختصاص في أي فن من الفنون، فالمختصون في الحديث هم الذين يتكلمون في السنة، من حيث صحة الأحاديث وفهمها، ومن حيث استنباط الأحكام منها، وهذه قاعدة قرآنية: ﴿فَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (النحل: ٤٣).

سادسًا: الغيبات لا تؤخذ إلا من القرآن ومن السنة الصحيحة، فلا مجال للعقل فيها، فميدان عمل العقل هو الأشياء المادية، على أي أساس يتكلم العقل في الغيبات، هل رآها؟! هل أجرى عليها التجارب؟! إن كل ما لدينا من معلومات حولها إنما هو مما جاء في القرآن الكريم، وما في السنة الصحيحة المطهرة؛ فلا يحق لأحد أن يقول: إن هذا الأمر يتعارض مع العقل، أو يتعارض مع كذا، إنما تناقش صحته، ومتى ثبتت صحته تُعمل عقلك في فهمه ليس أكثر، وليس في أن تتصادم معه.

الثاني: أنه عامٌ مخصوص برؤية المؤمنين له في الآخرة، وهذا قريبٌ في المعنى من الأول.

الثالث: وهو الحق، أن المنفي في هذه الآية الإدراك المُشعرُ بالإحاطة بالكُنْهِ، أمّا مُطلقُ الرؤية فلا تدلُّ الآية على نفيه بل هو ثابت بهذه الآيات القرآنية والأحاديث الصحيحة واتفاق أهل السنة والجماعة على ذلك.

وحاصل هذا الجواب: أن الإدراك أخص من مُطلقِ الرؤية لأن الإدراك المراد به الإحاطة، والعرب تقول: رأيت الشيء وما أدركته، فمعنى: لا تدركه الأبصار لا تُحيط به، كما أنه تعالى يعلمه الخلق ولا يحيطون به علمًا. وقد اتفق العقلاء على أن نفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم، فانتفاء الإدراك لا يلزم منه انتفاء مُطلقِ الرؤية، مع أن الله تعالى لا يدرك كنهه على الحقيقة أحد من الخلق.

والخامس: أن رؤيته تعالى بالأبصار جائزة عقلاً في الدنيا والآخرة لأن كل موجود يجوز أن يرى عقلاً، ويدل جوازها عقلاً قول موسى: ﴿رَبِّ ارْنِيْ أَنْظِرْ لِّيْلِكَ﴾ (الأعراف: ١٤٣)، لأنه لا يجهل الجائز في حق الله تعالى عقلاً. وأمّا في الشرع فهي جائزة وواقعة في الآخرة مُمتنعة في الدنيا.

[انظر: دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، (ص: ٩١-٩٣).]

# من شبهات المستشرقين وأذئابهم حول السُّنة النبوية المطهرة الشبهة الأولى نهى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عن كتابة السنة

خلاصة هذه الشبهة قولهم:

إن السنة لم تكن شرعاً عند النبي ﷺ ولم يقصد النبي ﷺ أن تكون سنته مصدراً تشريعياً للدين وما قال شيئاً أو فعله بقصد التشريع ولم يُرد النبي ﷺ في حياته أن يكون ثمة مصدر تشريعي سوى القرآن المجيد، بل كان مصدر التشريع عند رسول الله ﷺ هو القرآن وحده، وكذلك فهم الصحابة رضي الله عنهم.

وجاء عهد التابعين الذي بدأت فيه فتنة القول بالسنة وأنها مصدر من مصادر التشريع وكانت تلك قاصمة الظهر بالنسبة للدين حيث دخل فيه ما ليس منه واختلط بالوحي الصحيح الخالص الذي هو القرآن ما ليس من الوحي بل هو كلام البشر التي هي السنة النبوية.

وقولهم في الحديث الذي يقول فيه النبي ﷺ: «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ»<sup>(١)</sup>: «لو كان هذا الحديث صحيحاً لَمَا نهى النبي ﷺ عن كتابة السنة، ولأمر بتدوينها كما دون القرآن، ولا يمكن أن يدع نصف ما أُوحي إليه بين الناس بغير كتابة، ولا يكون حينئذ قد بلغ الرسالة وأدى الأمانة كاملة إلى أهلها، ولماذا ترك الصحابة نصف الوحي ولم يدوّنوه، فبإهمالهم له يصبحون جميعاً من الآثمين».

---

(١) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه، وصححه الألباني.

وهم يزعمون أن لهم أدلة على ذلك وهي:

١- أن النبي ﷺ قد أمر أصحابه بكتابة القرآن الكريم وحضهم على ذلك ونهى أصحابه عن كتابة شيء من السنة قولاً كانت أو فعلاً وذلك قوله ﷺ: «لَا تَكْتُبُوا عَنِّي وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمَحْهُ» (رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

٢- أن الصحابة رضِيَ اللهُ عَنْهُمْ عرفوا من النبي ﷺ أن السنة ليست شرعاً فأهملوا كتابتها وحفظها رغم اهتمامهم الشديد بكتابة القرآن المجيد على كل ما يصلح أن يُكتب عليه.

٣- أن كبار الصحابة رضِيَ اللهُ عَنْهُمْ ومنهم الخلفاء الراشدون كانوا يكرهون رواية الأحاديث ويحذرون منها وكان عمر رضِيَ اللهُ عَنْهُ يهدد رواة الحديث ويتوعددهم وقد حبس عمر بن الخطاب عدداً من الصحابة بسبب روايتهم للحديث تنفيذاً لوعيده وتهديده إياهم بعدم رواية الحديث.

### الرد على هذه الشبهة وتفنيدها:

يمكن الرد على هذه الشبهة في عدة نقاط:

أولاً: أما قولهم بأن الرسول ﷺ نهى عن كتابة الحديث بينما حضَّ على كتابة القرآن وحفظه وكان له ﷺ كُتُبَةٌ للقرآن، فقولٌ مبالغٌ فيه ويقوم على التندليس وذكر بعض الحق وإخفاء البعض، وليس من شك في أن القرآن المجيد قد لقي من العناية بكتابته وحفظه ما لم يكن للسنة النبوية؛ فهو مصدر الدين الأول وهو أعلى من السنة منزلةً وقداًسةً، وهو أحق بالعناية والاهتمام بكتابته وحفظه؛ لذلك حظي القرآن من العناية بما لم تحظ به السنة، وبخاصة تدوينها وكتابتها، والأسباب التي جعلت الصحابة رضِيَ اللهُ عَنْهُمْ يهتمون بكتابة القرآن فوق اهتمامهم بكتابة السنة كثيرة:

- منها أن القرآن الكريم محدود بحدود ما ينزل به جبريل على قلب النبي ﷺ فكتابته والإحاطة به أيسر وهم على ذلك أقدر أما السنة النبوية من أقوال الرسول ﷺ وأفعاله فكثيرة ومتشعبة تتضمن أقواله ﷺ وأفعاله اليومية وعلى مدى ثلاث وعشرين سنة عاشها ﷺ بينهم

وهذا أمر يشق كتابته وتدوينه وبخاصة إذا أخذنا في الاعتبار ندرة أو قلة الكاتين بين الصحابة رضي الله عنهم.

• ومنها: أن كتابة القرآن ضرورة يفرضها ويحتمها كَوْن القرآن العظيم وحي الله تعالى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلفظه ومعناه ولا تجوز روايته بالمعنى أما السنة فتجوز روايتها بالمعنى ويجوز في السنة أن يقول القائل: «أو كما قال»، وما هو من قبيلها وليس ذلك جائزاً في القرآن.

• ومنها: أن الكاتين بين الصحابة رضي الله عنهم كانوا قلة وليس في مقدورهم أن يكتبوا السنة والقرآن معاً وإذا كان ثمة اختيار بين أيهما يكتب الصحابة العارفون الكتابة فليكن المكتوب هو القرآن وذلك حتى يسلموه لمن بعدهم محرراً مضبوطاً تاماً لم يزد فيه ولم ينقص منه حرف.

ثانياً: وأما احتجاجهم بأن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن كتابة غير القرآن، وغير القرآن هو السنة فهو احتجاج باطل لأن هذا الحديث فيه الإذن للصحابة رضي الله عنهم برواية ما سمعوه وحفظوه من سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتحريم الكذب عليه صلى الله عليه وآله وسلم فهذا هو نص الحديث كاملاً كما في صحيح مسلم: «لَا تَكْتُبُوا عَنِّي وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ، وَحَدَّثُوا عَنِّي وَلَا حَرَجَ وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». (رواه مسلم).

لقد أذن لهم صلى الله عليه وآله وسلم في التحديث فقال: «وَحَدَّثُوا عَنِّي وَلَا حَرَجَ»، وليس النقل عن طريق الحفظ بأقل صحة وضبطاً من الكتابة، خصوصاً من قوم كالعرب عُرِفوا بقوة الحافظة، وأتوا من ذلك بالعجائب، فقد كان الرجل منهم يحفظ القصيدة كلها من مرة واحدة، ومنهم من يحفظ ما يُلقَى من الحديث في المجلس الواحد لا يخرج منه حرفاً، فاعتمادهم على ذاكرتهم كان أساساً لما ينقلونه من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويتدارسونه.

والاعتماد على الذاكرة يسعف الطالب أكثر من الاعتماد على الكتاب، ومن هنا يُحمَل ما رُوِيَ عن بعض أهل العلم من كراهية كتابة العلم حتى لا تضعف فيهم هذه الملكة العجيبة ولا يتكَل على الكتاب.

**ثالثاً:** إن رسول الله ﷺ كما نهى عن الكتابة، فقد ورد عنه ﷺ الإذن بها بل الأمر بها في أحاديث آخر، ولذلك استدلالهم فيه تدليس حيث ذكروا حديث النهي ولم يшиروا إلى أحاديث الإذن وهي كثيرة منها:

- أمر رسول الله ﷺ بالكتابة لرجل من أهل اليمن عام الفتح سمع النبي ﷺ يخطب فقال: «اكتب لي يا رسول الله»، فقال: «اكتبوا لأبي فلان». (رواه البخاري).
- وأيضاً كتابه ﷺ في الصدقات والديات والفرائض والسنن، الذي أرسله إلى عمرو بن حزم، حين بعثه إلى اليمن، (رواه النسائي، وصححه الألباني).
- قوله ﷺ: «قِيدُوا الْعِلْمَ بِالْكِتَابِ» (رواه الطبراني والحاكم وصححه الألباني).
- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ أَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُرِيدُ حِفْظَهُ فَتَهْتَنِي قُرَيْشٌ وَقَالُوا: «أَتَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ تَسْمَعُهُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَشَرٌ يَتَكَلَّمُ فِي الْغَضَبِ وَالرَّضَا». فَأَمْسَكْتُ عَنِ الْكِتَابِ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَوْمَأَ بِأَصْبُعِهِ إِلَيَّ فِيهِ، فَقَالَ: «اَكْتُبْ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا حَقٌّ». (رواه أبو داود، وصححه الألباني). (فيه): فَمِهِ.

وقد اجتهد العلماء في الجمع بين أحاديث الإذن وأحاديث المنع، فتج عن ذلك آراء أهمها:

- أن ذلك من منسوخ السنة بالسنة أي أن المنع جاء أولاً ثم نسخ بالإذن في الكتابة بعد ذلك وإلى ذلك ذهب جمهور العلماء، وقد قالوا إن النهي جاء أولاً خشية التباس القرآن بالسنة فلما أمن الالتباس جاء الإذن.
- أن النهي لم يكن مطلقاً، بل كان عن كتابة الحديث والقرآن في صحيفة واحدة أما في صحيفتين فمأذون به.

- أن الإذن جاء لبعض الصحابة الذين كانوا يكتبون لأنفسهم، ويؤمن عليهم الخلط بين القرآن والسنة.

وهناك آراء غير ذلك لكن الذي يتضح من روايات المنع وروايات الإذن أن الإذن جاء آخرًا فإن كان نسخ فهو الناسخ للمنع وهذا الذي رواه الجمهور.

قال الإمام النووي: «قَالَ الْقَاضِي كَانَ بَيْنَ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ اخْتِلَافٌ كَثِيرٌ فِي كِتَابَةِ الْعِلْمِ فَكَرِهَهَا كَثِيرُونَ مِنْهُمْ وَأَجَارَهَا أَكْثَرُهُمْ، ثُمَّ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى جَوَازِهَا وَزَالَ ذَلِكَ الْخِلَافُ».

وَاخْتَلَفُوا فِي الْمُرَادِ بِهَذَا الْحَدِيثِ الْوَارِدِ فِي النَّهْيِ، فَقِيلَ هُوَ فِي حَقِّ مَنْ يُوثَّقُ بِحِفْظِهِ وَيُخَافُ اتِّكَاْلُهُ عَلَى الْكِتَابَةِ إِذَا كَتَبَ وَيَحْمِلُ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ بِالْإِبَاحَةِ عَلَى مَنْ لَا يُوَثَّقُ بِحِفْظِهِ ... وَقِيلَ إِنَّ حَدِيثَ النَّهْيِ مَنْسُوخٌ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَكَانَ النَّهْيُ حِينَ خِيفَ اخْتِلَاطُهُ بِالْقُرْآنِ فَلَمَّا أُمِنَ ذَلِكَ أُذِنَ فِي الْكِتَابَةِ وَقِيلَ إِنَّمَا نَهَى عَنْ كِتَابَةِ الْحَدِيثِ مَعَ الْقُرْآنِ فِي صَحِيفَةٍ وَاحِدَةٍ لئَلَّا يَخْتَلَطَ فَيَشْتَبِهَ عَلَى الْقَارِئِ فِي صَحِيفَةٍ وَاحِدَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(١)</sup>.

رابعًا: أما قولهم إن الصحابة رضي الله عنهم قد فهموا من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن السنة ليست شرعًا فانصرفوا عنها، ولم يهتموا بكتابتها أو الالتزام بها فهذا من الكذب والمكابرة، فالمطلع على المدونات في كتب السنة وتاريخ العلوم وما كتب العلماء في مواقف الأمة المسلمة من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - وبخاصة موقف الصحابة رضي الله عنهم من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - يقطع بكذب هؤلاء ويعجب من مدى تبجحهم وافترائهم على الحق إلى حد قلب الأوضاع وعكس الأمور.

فقد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحرص الخلق على ملاحظة أقوال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأفعاله وحفظها والعمل بها بل بلغ من حرصهم على تتبع كل صغيرة وكبيرة

(١) شرح النووي على صحيح مسلم (١٨/ ١٢٩ - ١٣٠).

وحفظها ووعيتها والعمل بها أن كانوا يتناوبون ملازمة رسول الله ﷺ فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: «كُنْتُ أَنَا وَجَارِي مِنْ الْأَنْصَارِ فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ وَهِيَ مِنْ عَوَالِي الْمَدِينَةِ وَكُنَّا نَتَنَاقَشُ التَّوَلَّى عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَنْزِلُ يَوْمًا وَأَنْزِلُ يَوْمًا، فَإِذَا نَزَلْتُ جِئْتُهُ بِخَيْرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ مِنَ الْوَحْيِ وَغَيْرِهِ، وَإِذَا نَزَلَ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ» (رواه البخاري). وما كان ذلك إلا لحرصهم الشديد على معرفة سنة رسول الله ﷺ واتباعها والالتزام بها.

وقد كان الصحابة رضي الله عنهم يقطعون المسافات الطويلة ليسألوا رسول الله ﷺ عن حكم الله في بعض ما يعرض لهم، وكانوا رضي الله عنهم حريصين على أن يسألوا أزواج النبي رضي الله عنهم عن سيرته وسنته في بيته، وكانت النساء يذهبن إلى بيوت أزواج النبي يسألنهن عما يعرض لهن وهذا معروف مشتهر غني عن ذكر شاهد أو مثال.

بل لقد بلغ من حرص الصحابة رضي الله عنهم على الالتزام بسنة النبي رضي الله عنه أنهم كانوا يلتزمون ما يفعل ويترك ما يترك دون أن يعرفوا لذلك حكمة، ودون أن يسألوا عن ذلك ثقة منهم بأن فعله رضي الله عنه وحيي.

فَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: «صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، فَلَمَّا كَانَ فِي بَعْضِ صَلَاتِهِ خَلَعَ نَعْلَيْهِ فَوَضَعَهُمَا عَنْ يَسَارِهِ، فَلَمَّا رَأَى النَّاسُ ذَلِكَ خَلَعُوا نَعْلَهُمْ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَهُ قَالَ: «مَا حَمَلَكُمُ عَلَى الْإِقَاءِ نِعَالِكُمْ؟»، قَالُوا: «رَأَيْنَاكَ أَلْقَيْتَ نَعْلَيْكَ فَالْقَيْنَا نِعَالَنَا».

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَمْ أَخْلَعْهُمَا مِنْ بَأْسٍ، وَلَكِنَّ جَبْرِيلَ أَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا قَدْرًا فَالْقَيْتُهُمَا، فَإِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلْيَنْظُرْ فِي نَعْلَيْهِ، فَإِنْ رَأَى فِيهِمَا قَدْرًا فَلْيَمْسَحْهُمَا بِالْأَرْضِ ثُمَّ لِيُصَلِّ فِيهِمَا» (رواه الإمام أحمد في المسند، وأبو داود، وابن حبان، وصححه الألباني).

إلى هذا الحد بلغ حرص الصحابة رضي الله عنهم على معرفة سنة النبي رضي الله عنه في جميع أحواله والالتزام بها والاستجابة لأمره ونهيه من فورهم ومن غير أن يدركوا حكمة الفعل كما في إلقائهم نعالهم في الصلاة ولم يكن ذلك إلا استجابة لله تعالى في أمره بطاعة رسوله ﷺ والافتداء به.

ويتبين مدى كذب أعداء السنة وأعداء الله ورسوله ﷺ في ادعائهم الذي سلف ذكره أنّ صحابة النبي ﷺ قد كتبوا السنة وسمحوا بكتابتها وحثوا على تدوينها:

• فقد كَتَبَ أبو بكر الصديق رضي الله عنه لأنس بن مالك رضي الله عنه فرائض الصدقة، الذي سنه رسول الله ﷺ لما وجهه إلى البحرين. (رواه البخاري).

• وعمر بن الخطاب رضي الله عنه هو الجامع للوثائق الخاصة بالزكاة والخراج والمسائل المالية الأخرى (رواه أبو داود، وصححه الألباني).

• وكتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى عتبة بن فرقد بأذربيجان كتاباً فيه أن رسول الله ﷺ نهى عن الحرير. (رواه البخاري).

• وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «قِيدُوا الْعِلْمَ بِالْكِتَابِ» (رواه الحاكم وصححه، ووافقه الذهبي).

• وعن أبي هريرة رضي الله عنه قَالَ: «مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلَا أَكْتُبُ». (رواه البخاري).

• وعن أبي قبيل قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه وَسُئِلَ: «أَيُّ الْمَدِينَتَيْنِ تُفْتَحُ أَوَّلًا الْقُسْطَنْطِينِيَّةُ أَوْ رُومِيَّةُ؟». فَدَعَا عَبْدُ اللَّهِ بِصُنْدُوقٍ لَهُ حَلْقٌ، قَالَ: فَأَخْرَجَ مِنْهُ كِتَابًا، قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «بَيْنَمَا نَحْنُ حَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَكْتُبُ إِذْ سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّ الْمَدِينَتَيْنِ تُفْتَحُ أَوَّلًا قُسْطَنْطِينِيَّةُ أَوْ رُومِيَّةُ؟». فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَدِينَةُ هِرَقْلٍ تُفْتَحُ أَوَّلًا»، يَعْنِي قُسْطَنْطِينِيَّةَ» (رواه الإمام أحمد، وصححه الألباني). (رُومِيَّةُ: روما عاصمة إيطاليا الآن).

• وعن أنس بن مالك رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ لِبَنِيهِ: «قِيدُوا الْعِلْمَ بِالْكِتَابِ». (رواه الحاكم في "المستدرک" وصححه، ووافقه الذهبي).

- روى الدارمي وغيره بسند رجاله ثقات عن بشير بن مُهَيِّك وهو ثقة قال: «كنت أكتب ما أسمع من أبي هريرة، فلما أردت أن أفارقه أتيتُه بكتابه فقرأته عليه وقلت له: «هذا ما سمعت منك؟»، قال: «نعم».

**خامساً:** وأما دعواهم بأن كبار الصحابة رضي الله عنهم كانوا يكرهون رواية الحديث وكان عمر رضي الله عنه يتهدد رواة السنة وأنه نفذ وعيده فحبس ثلاثة من الصحابة بسبب إكثارهم من رواية السنة، فهذا كذب يضاف إلى ما سبق من دعاواهم الكاذبة وفيه جانب من التدليس الذي لا يخلو عنه كلامهم.

أما أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يكرهون رواية الحديث فهذا باطل والحق أنهم كانوا يخشون روايتها ويهابون من ذلك لعِظَم المسؤولية ووعيد رسول الله ﷺ على من يكذب عليه. ولقد كان الصحابة رضي الله عنهم بين أمرين هم حريصون على كل منهما:

- أولهما: تبليغ دين الله إلى من يليهم من الأمة.

- ثانيهما: الثبوت والتحري الشديد لكل ما يبلغونه عن رسول الله ﷺ.

**سادساً:** إن دعوى حبس عمر رضي الله عنه ثلاثة من أصحابه هم: عبد الله بن مسعود، وأبو ذر، وأبو الدرداء رضي الله عنهم رواية مكذوبة ملفقة، وقد تولى تمحيص هذه الدعوى الكاذبة الإمام "ابن حزم" رحمته الله وطعن في هذه الرواية بالانقطاع؛ لأنَّ إِبْرَاهِيمَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَاوَاهُ عَنْ عُمَرَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، وَقَدْ وَافَقَهُ الْبَيْهَقِيُّ عَلَى هَذَا، فَإِنَّ الرَّاويَ عَنْ عُمَرَ مَاتَ سَنَةَ ٩٩ أَوْ ٩٥ وَعُمُرُهُ (٧٥ سَنَةً) فَيَكُونُ قَدْ وُلِدَ سَنَةَ ٢٠ مِنَ الْهَجْرَةِ فِي أَوَاخِرِ خِلَافَةِ عُمَرَ. فَلَا يَتَصَوَّرُ سَمَاعُهُ مِنْهُ فِي مِثْلِ تِلْكَ السِّنِّ، وَعَلَى ذَلِكَ فَلَا تَكُونُ الرَّوَايَةُ حُجَّةً وَلَا يُؤْخَذُ بِهَا.

ثُمَّ قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: «إِنَّ الْخَبَرَ فِي نَفْسِهِ ظَاهِرُ الْكَذِبِ وَالتَّوَلِيدِ، لِأَنَّهُ يَخْلُو عَنْ أَنْ يَكُونَ اتِّهَمَ الصَّحَابَةُ، وَفِي هَذَا مَا فِيهِ، أَوْ يَكُونُ نَهْيٌ عَنْ نَفْسِ الْحَدِيثِ وَعَنْ تَبْلِيغِ السُّنَّةِ، وَالزَّمَهُمْ كِتْمَانَهَا وَجَحْدَهَا، وَهَذَا خُرُوجٌ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَقَدْ أَعَاذَ اللَّهُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ، وَهَذَا قَوْلٌ لَا يَقُولُهُ مُسْلِمٌ أَصْلًا، وَلَكِنْ كَانَ حَبَسَهُمْ وَهُمْ غَيْرُ مُتَّهَمِينَ، قَدْ

ظَلَمَهُمْ فَلْيَخْتَرْ الْمُخْتَجُّ لِمَذْهَبِهِ الْفَاسِدِ بِمِثْلِ هَذِهِ الرَّوَايَاتِ الْمَلْعُونَةِ أَيُّ الطَّرِيقَيْنِ الْحَيْثَيْنِ شَاءَ»<sup>(١)</sup>.

### ومن الروايات المكذوبة أيضًا:

١- ما رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قالت: جمع أبي الحديث عن رسول الله ﷺ فكانت خمسمائة حديث، فبات يتقلب ... فلما أصبح قال: «أي بنية هلمي الأحاديث التي عندك»، فجثته بها فأحرقها، وقال: «خَشِيتُ أَنْ أَمُوتَ وَهِيَ عِنْدَكَ فَيَكُونُ فِيهَا أَحَادِيثٌ عَنْ رَجُلٍ أَتَمَمْتُهُ وَوُثِّقْتُ بِهِ وَلَمْ يَكُنْ كَمَا حَدَّثَنِي فَأَكُونُ قَدْ نَقَلْتُ ذَلِكَ، أَوْ يَكُونُ قَدْ بَقِيَ حَدِيثٌ لَمْ أَجِدْهُ فَيَقَالَ: «لو كان قاله رسول الله ﷺ ما خفي على أبي بكر».

وهذا الخبر ليس بصحيح، قال الحافظ الذهبي في "تذكرة الحفاظ" (١ / ١١): «فهذا لا يصح، والله أعلم». اهـ. ولو صحَّ لكان حجةً على إذن النبي ﷺ في كتابة الأحاديث، فلو كان النبي ﷺ نهى عن كتابة الأحاديث مطلقاً لما كتب أبو بكر رضي الله عنه. إن زنادقة العصر، الكارهين لما أنزل الله ﻋَﻠَﻴْﻜَﻢ ولما قال رسوله ﷺ يرددون هذه الأكذوبة لنسف السنة النبوية من الوجود؛ إنهم يريدون أن يُوهَموا العامة أن التمسك بالسنة والإيمان والعمل بأحاديث ذي الخلق العظيم ﷺ، إنما هو بدعة وضلالة ليست من الدين في شيء، وإذا كان حرق كتب الحديث قد حدث في عصر النبوة، وعصرى صاحبيه الجليلين أبي بكر وعمر، فماذا تنتظر الأمة - الآن - من بقاء البخاري ومسلم وسائر كتب الحديث إلا خيبة الرجاء؟

إن هؤلاء الزنادقة يهيئون بالأمة أن تشعل الحرائق من جديد في ما يعرف بـ "كتب الحديث" لتنجو من الضلال والضياع الذي هي فيه. بل يرى بعضهم أن إيمان

(١) الإحكام في أصول الأحكام (٢ / ١٩٣).

الأمة بالحديث النبوي والعمل به، واعتباره مصدرًا للتشريع هو التحول الخطير الذي نُكِبَتْ بسببه الأمة.

هم يريدون منها تصديق أن أبا بكر رضي الله عنه أحرق ما عنده من أحاديث باعتبارها زيادة في الدين لم يأذن الله بها، أو - على الأقل - لعدم الثقة في رواية الأحاديث جميعًا. وما دام أبو بكر رضي الله عنه - مع صحبته وقرب عهده بالرسول صلی الله علیه وآله وسلم - قد تشكك إلى هذا الحد في بطلان الرواية عنه، فما بال الأمة في عصر "العولمة" تحتفظ بهذه الأحاديث؟ أليس لهم في صنع أبي بكر أسوة حسنة؟ أم هي الآن أدري بالسنة من أبي بكر رفيق النبي صلی الله علیه وآله وسلم في الغار، وصاحبه الذي ما كان يمر يوم دون أن يراه ويسمعه؟!

إن هذه القصة المكذوبة - على فرض صحتها - ليس فيها دليل على ما أرادوه منها: فأبو بكر رضي الله عنه تردد في صدق الذي أُملي عليه مجموعة الأحاديث، فسارع - احتياطًا - إلى إعدامها بالحرق، حتى لا ينشر بين الناس أحاديث لم يتثبت كل الثبوت من صدق صدورها عن رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم.

إنه لم يحرقها - إن كان حقًا قد حرقها - لأنها ليست من الدين كما يدعى منكرو السنة. ولم يحرقها لعدم الثقة في رواية الأحاديث كلهم كما يروج الآن منكرو السنة الأغبياء. وإنما حرقها لتردده في صدق راو واحد، هو الذي أُملي عليه تلك الأحاديث.

وأبو بكر رضي الله عنه - مع هذا - لم يتهم من روي له تلك الأحاديث بالكذب عن رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم متعمدًا، لأنه صحابي، والصحابة كلهم عدول بشهادة القرآن نفسه، وإنما هناك أسباب أخرى، مثل النسيان، وعدم الضبط، والسهو والغفلة وهي كلها أسباب تحمل أصحاب الورع والتقوى من أمثال أبي بكر على دقة التحري، وترك ما يريب.

٢- ما رُوِيَ أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه جمع الناس بعد وفاة النبي وقال: «إنكم تَحْدِثُونَ عن رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم أحاديث تختلفون فيها والناس بعدكم أشد اختلافًا، فلا تَحْدِثُوا عن رسول الله شيئًا، فمن سألكم فقولوا بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله وحرّموا حرامه».

٣- ما رُوِيَ أن عمر أراد أن يكتب السنن فاستشار أصحاب رسول الله ﷺ في ذلك، فأشاروا عليه أن يكتبها، فطفق عمر يستخير الله شهراً، ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له فقال: «إني كنت أريد أن أكتب السنن، وإني ذكرت قومًا كانوا قبلكم كتبوا كُتبًا فأكْبُؤا عليها وتركوا كتاب الله، وإني والله لا أشوب كتاب الله بشيء أبدًا».

وهذا الخبر إن صح لكان حُجَّةً على أعداء السُّنَّة، فلو كان النبي ﷺ نهى عن كتابة الأحاديث مطلقاً لما همَّ بها عمر رضي الله عنه وأشار بها عليه الصحابة رضي الله عنهم.

إن هذه الرواية المكذوبة - إن صحَّت - تدل على أن عمر استشار الصحابة في كتابة السنة فوافقوه. أفلا تدل هذه الرواية على إجماع الصحابة على جواز كتابة السنة، وأن عمر كان أول من فكر في موضوع هذا الإجماع لولا ما كان من أمر الاستخارة. أفلا تدل هذه الرواية على أن الصحابة - جميعاً - مُجمِّعون على كتابة السنة ماعدا عمر بعد الاستخارة.

وانصراف عمر عن كتابة السنة لا يؤثر في قوة إجماع من سواه من صحابة رسول الله ﷺ. إنه موقف فردي بحث أمام إجماع جماعي رائع، وإجماع الصحابة حجة لا تنكر.

٤- ما رُوِيَ أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أراد أن يكتب السنة، ثم بدا له أن لا يكتبها، ثم كتب إلى الأمصار: «من كان عنده شيء فليمحه».

٥- ما رُوِيَ أن الأحاديث كثرت على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه فأنشد الناس أن يأتوه بها، فلما أتوه بها أمر بتحريقها.

٦- ما رُوِيَ أن عمر رضي الله عنه أراد أن يكتب الأحاديث أو كتبها ثم قال: «لا كتاب مع كتاب الله».

٧- ما رُوِيَ أن عمر قال لأبي هريرة رضي الله عنه: «لتركن الحديث عن رسول الله أو لألحقنك بأرض دؤس - أرض بلاد».

وأن أبا هريرة أكثر من الحديث بعد وفاة عمر رضي الله عنه.

وكان أبو هريرة يقول: «إني أحدثكم بأحاديث لو حَدَّثْتُ بها زمن عمر لضربني بالدرّة». (الدرّة: السّوط).

ومما يدل على كذب هذا الخبر الأخير أن أبا هريرة رضي الله عنه كان مهاجرًا من بلاد دؤس والمهاجر يحرم عليه أن يرجع إلى بلده فيقيم بها فكيف يهدد عمر مهاجرًا أن يرده إلى البلد التي هاجر منها؟ وقد بعث عمر في أواخر إمارته أبا هريرة إلى البحرين على القضاء والصلاة وبطبيعة الحال كان يعلمهم ويفتيهم ويحدثهم.

٨- ما رُوِيَ أن عليًا رضي الله عنه خطب فقال: «أعزُّم على كل من عنده كتاب إلا رجع فمحاها فإنما هلك الناس حين تتبّعوا أحاديث علمائهم وتركوا كتاب ربهم».

ومما يدل على كذب هذا الخبر أن عليًا نفسه قد كان عنده صحيفة فيها أحاديث عن النبي صلّى الله عليه وآله. وإن صحت هذه الحكاية فإنما قال «أحاديث علمائهم» ولم يقل «أحاديث أنبيائهم».

### وها هنا سؤال لمنكري السنة:

لماذا قبلتم هذه الروايات الضعيفة، وفي الوقت نفسه تدّعون أن السنة النبوية مزورة وأنتم تعلمون أن هذه الروايات لم تحطَ بها حظيتُ به السنة من عناية الرواة، والتدقيق في صحة روايتها؟ أفتؤمنون ببعضٍ وتكفرون ببعض؟!

سابعًا: إن الله تعالى كما أراد لهذه الشريعة البقاء والحفظ، أراد تعالى أيضًا ألا يكلف عباده من حفظها إلا بما يطيقون ولا يلحقهم فيه مشقة شديدة، فمن المعلوم أن العرب كانوا أمةً أمّيةً، وكان يندُر فيهم الكتّبة، وكانت أدوات الكتابة عزيزة ونادرة، حتى إن القرآن كان يُكتب على جريد النخل والعظام والجلود، وقد عاش النبي صلّى الله عليه وآله بين أصحابه بعد البعثة ثلاثًا وعشرين سنة.

ولهذا كان التكليف بكتابة الحديث كله أمرًا في غاية الصعوبة والمشقة، لأنه يشمل جميع أقواله وأفعاله وأحواله وتقريراته صلّى الله عليه وآله ولما يحتاجه هذا العمل من تفرُّغ عدد كبير من الصحابة رضي الله عنهم له، مع الأخذ في الاعتبار أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا محتاجين إلى السعي في مصالحهم ومعاشهم، وأنهم لم يكونوا جميعًا يُحسنون الكتابة، بل

كان الكاتبون منهم أفرادًا قلائل، فكان تركيز هؤلاء الكتّبة من الصحابة عليهم السلام على كتابة القرآن دون غيره حتى يؤدوه لمن بعدهم تامة مضبوطًا لا يُنقص منه حرف.

ومن أجل ذلك اقتصر التكليف على كتابة ما ينزل من القرآن شيئًا فشيئًا حتى جُمع القرآن كله في المصحف. وكان الخوف من حدوث اللبس عند عامة المسلمين فيختلط القرآن بغيره - وخصوصًا في تلك الفترة المبكرة التي لم يكتمل فيها نزول الوحي - أحد الأسباب المهمة التي منعت من كتابة السنة.

ثم إنه لم يحصل لحفاظ السنة في عهد الصحابة عليهم السلام ما حصل لحفاظ القرآن، فقد استحرّ القتل بحفاظ القرآن من الصحابة، أما السنة فإن الصحابة عليهم السلام الذي رووا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانوا كثيرين، ولم يحصل أن استحر القتل فيهم قبل تلقي التابعين عنهم.

ومن الأسباب أيضًا أن السنة كانت متشعبة الوقائع والأحداث فلا يمكن جمعها كلها بيقين، ولو جمع الصحابة عليهم السلام ما أمكنهم فلربما كان ذلك سببًا في ردّ من بعدهم ما فاتهم منها ظنًا منهم أن ما جُمع هو كل السنة.

ثم إنّ جمعها في الكتب قبل استحكام أمر القرآن كان عرضة لأن يُقبل الناس على تلك الكتب، ويدعوا القرآن، فلذلك رأوا أن يكتفوا بنشرها عن طريق الرواية، وبعض الكتابات الخاصة.

أضف إلى ذلك أن القرآن يختلف عن السنة من حيث أنه متعبد بتلاوته، معجز في نظمه ولا تجوز روايته بالمعنى، بل لا بد من الحفاظ على لفظه المنزل، فلو ترك للحواظ فقط لَمَّا أَمِنَ أن يُزاد فيه حرف أو ينقص منه، أو تبدل كلمة بأخرى، بينما السنة المقصود منها المعنى دون اللفظ، ولذا لم يتعبد الله الخلق بتلاوتها، ولم يتحدّهم بنظمها، وتجوز روايتها بالمعنى، وفي روايتها بالمعنى تيسير على الأمة وتخفيف عنها في تحمّلها وآدائها.

وقد بلغ الدين كله وشهد الله له بهذا البلاغ فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ (المائدة:

(٦٧)، ووجود السنة بين الأمة جنباً إلى جنب مع القرآن الكريم فيه أبلغ دلالة على تبليغ الرسول ﷺ إياها لأمته وبالتالي لم يَضَعْ نصفُ ما أوحاه الله إلى نبيه ﷺ كما زعم الزاعمون.

بل الجميع يعلم أن الصحابة رضِيَ الله عنهم كانوا يتمتعون بحوافظ قوية، وقلوب واعية، وذكاء مفرط، مما أعانهم على حفظ السنة وتبليغها كما سمعوها، مستجيبين في ذلك لحث نبيهم ﷺ لهم حيث قال: «نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ غَيْرَهُ، قَرَبَ حَامِلٍ فِيهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرَبَّ حَامِلٍ فِيهِ لَيْسَ بِفَقِيهِ». (رواه الترمذي، وصححه الألباني).

فتم ما أراده النبي ﷺ من حفظ السنة وتبليغها، ويكون بذلك ﷺ قد بلغ دين الله ﷻ كاملاً ولم ينقص منه شيئاً.

## الشبهة الثانية ادّعاء أن الحديث بقي مائتي سنة غير مكتوب

من الشبهات التي ادعاها بعض المستشرقين من قديم، وأقاموا بناءها على وهم فاسد هي أن الحديث بقي مائتي سنة غير مكتوب، ثم بعد هذه المدة الطويلة قرر المحدثون جمع الحديث، وأن السنة انتقلت بطريق المشافهة فقط.

وقد أراد المستشرقون من وراء هذه المزاعم إضعاف الثقة في استظهار السنّة وحفظها في الصدور، والتشكيك في صحة الحديث واتهامه بالاختلاق والوضع على السنّة المدوّنين، وأنهم لم يجمعوا من الأحاديث إلا ما يوافق أهواءهم، وصاروا يأخذون عمن سمعوا الأحاديث، فصار هؤلاء يقول الواحد منهم: سمعت فلانًا يقول سمعت فلانًا عن النبي ﷺ، وبما أن الفتنة أدت إلى ظهور الانقسامات والفرق السياسية، فقد قامت بعض الفرق بوضع أحاديث مزورة حتى تثبت أنها على الحق، وقد قام علماء السنة بدراسة أقسام الحديث ونوعوه إلى أقسام كثيرة جدًا، وعلى هذا يصعب الحكم بأن هذا الحديث صحيح، أو هذا الحديث موضوع.

### والرد هذه الشبهة من عدة وجوه:

أولاً: ليس صحيحاً أن عصر صدر الإسلام خلا تمامًا من تدوين السنة، إذ من المعلوم أن أجزاء من السنة كُتبت في حياة الرسول نفسه، وبتوجيه مباشر منه ﷺ كما سبق بيانه في جواب الشبهة الأولى.

فقد ثبت بالأدلة القطعية أن كتابة الأحاديث وقعت في عهد النبي ﷺ وفي حياته، وأن الذي تأخر هو جمعها كلها في كتاب واحد، وترتيبها على الأبواب، والعناية بتأليفها وتصنيفها، والأدلة على ذلك كثيرة جدًا، لا يُنكرها إلا جاحد معاند يبتغي تشكيك المسلمين في دينهم، أو جاهل لا يعرف أن كتابة السنة وقعت في حياة النبي ﷺ، ولكن تدوينها - بمعنى تأليف الكتب الكبار في جمعها وتصنيفها والعناية بها - هو الذي تأخر بعد وفاة النبي ﷺ.

**ثانيًا:** من التحويل الممقوت أن منكري السُّنة يدَّعون أن السنة دُوِّنت في القرن الثالث الهجري، وقصَّدهم التأكيد على طول المدة التي أهمل فيها تدوين السنة توصلاً للتشكيك في صحة الرواية، لُبَّعد ما بين التدوين وبين حياة الرسول ﷺ التي قيلت أو حدثت فيها السنة القولية والعملية.

وهذا خطأ فاحش؛ لأن تدوين السنة بدأ مع بداية القرن الثاني الهجري (عام ١٠١هـ) في عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز رحمته الله. فقد رأى هذا الإمام المسارعة إلى جمع السنة وكتابتها وتدوينها، خشية أن يضيع منها شيء، أو يلتبس الحق منها بالباطل من غيرها. فكتب إلى بعض الراسخين من العلماء، في نهاية القرن الأول الهجري، وبداية القرن الثاني، حسب مواقعهم من الأمصار الإسلامية.

**ثالثًا:** إن السُّنة قد نُقِلَتْ بالضبط والحفظ غالبًا والكتابة أحيانًا، من عصر الصحابة إلى نهاية القرن الأول حيث دَوَّنَ الزُّهْرِيُّ السُّنةَ بأمر عمر بن عبد العزيز، وكانت سلسلة الحفظ والصيانة متصلة لَمْ يَتَطَرَّقْ إليها الانقطاع فلا يصح أن يتطرق إليها الشك، أما ما دُسَّ عَلَى السُّنة مِنْ كَذِبٍ فقد تَصَدَّى له العلماء وَبَيَّنُّوهُ بما لا يترك مجالاً للشك، حتى إِنَّ النفس لَتَطْمَئِنُّ إِلَى السُّنةِ إِلَى حَدِّ يَكَادِيصِلُ إِلَى درجة اليقين.

لقد بدأ تدوين الحديث منذ العهد الأول في عصر النبي ﷺ، وشمل قسمًا كبيرًا من الحديث، وما يجده المطالع للكتب المؤلفة في رواية الحديث من نصوص تاريخية ماثورة في تراجم هؤلاء الرواة، تثبت كتابتهم للحديث بصورة واسعة جدًا، تدل على انتشار التدوين وكثرته البالغة.

أما تصنيف الحديث على الأبواب في المصنفات والجوامع فمرحلة متطورة متقدمة جدًا في كتابة الحديث، وقد تم ذلك قبل سنة ٢٠٠ للهجرة بكثير، فتم في أوائل القرن الثاني، بين سنة ١٢٠ - ١٣٠ هـ، بدليل الواقع الذي بين لنا ذلك، فهناك جملة من هذه الكتب مات مصنفوها في منتصف المائة الثانية، مثل جامع معمر بن راشد (١٥٤هـ)، وجامع سفيان الثوري (١٦١هـ)، وهشام بن حسان (١٤٨هـ)، وابن جريج (١٥٠هـ)، وغيرها كثير.

**رابعاً:** إن قلة التدوين للحديث النبوي في حياة النبي ﷺ، وما تلاه حتى نهاية القرن الأول الهجري، لها أسباب وجيهة تُعزى إليها. ذلك أن حال القرن الأول كانوا إما من الصحابة، وإما من كبار التابعين (الطبقة الأولى) وكان هذا القرن يتميز بميزتين: **الأولى:** أن سنة رسول الله ﷺ القولية كانت محفوظة في صدور الرجال، حاضرة ماثلة في ذاكرة الأمة. فلم تدعُ ضرورةً إلى كتابتها وتدوينها.

**الثانية:** أن الصحابة رضي الله عنهم الذين عاصروهم رجال الطبقة الأولى من كبار التابعين كانوا محيطين إحاطة كاملة بالسنة العملية، يهتدون بها وبالسنة القولية دون الحاجة إلى الرجوع إلى كتاب مكتوب، وربما كان الصحابة رضي الله عنهم وكبار التابعين يتذكرون هذه السنن فيما بينهم أو يسأل من جهل شيئاً من السنن من هو عالم بها، وكل هذا قام مقام التدوين فلم يُحتج إليه.

ويضاف إلى هاتين الميزتين ميزة ثالثة، لا تقل عنهما قيمة: وهي أن السنة خلال القرن الأول كانت صافية نقية محفوظة في الصدور على الصور التي سُمِعَتْ بها من فَم النبي الطاهر ﷺ صافية نقية من كل دخيل وعليل ومكذوب، لأن هذه الآفات والقوادح أَلَمَتْ بالسنة في وقت متأخر عن القرن الأول وفي ظروف وملابسات طارئة ما كان لها وجود في القرن الأول الهجري، قرن الصفاء والنقاء.

هذه هي الأسباب في قلة تدوين السنة في القرن الهجري الأول تدويناً واسعاً، وليست أسبابها ما يروجه منكرو السنة زوراً وبهتاناً، أن السنة ليست من الدين، فلم يهتم بتدوينها الرسول ﷺ، ولا الخلفاء، ولا جمهور الصحابة؟! إن قولهم هذا تحريف شنيع لدلالات هذه الظاهرة وكما قيل: إن الإصرار على الخطأ مع يسر الوصول إلى الصواب أمر يدعو إلى الاتهام بسوء النية، أكثر من الدعوة إلى مجرد الخطأ في الاستدلال.

**خامساً:** إن علماء الحديث وضعوا شروطاً لقبول الحديث، تكفل نقله عبر الأجيال بأمانة وضبط، حتى يُؤدَّى كما سُمِعَ من رسول الله ﷺ، فهناك شروط اشترطوها في الراوي تضمن فيه غاية الصدق والعدالة والأمانة، مع الإدراك التام لتصرفاته وتحمل المسؤولية، كما أنها تضمن فيه قوة الحفظ والضبط بصدوره أو بكتابه أو

بهما معاً، مما يمكنه من استحضار الحديث وأدائه كما سمعه، ويتضح ذلك من الشروط التي اشترطها المحدثون للصحيح والحسن والتي تكفل ثقة الرواة، ثم سلامة تناقل الحديث بين حلقات الإسناد، وسلامته من القوادح الظاهرة والخفية، ودقة تطبيق المحدثين لهذه الشروط والقواعد في الحكم على الحديث بالضعف لمجرد فقد دليل على صحته، من غير أن ينتظروا قيام دليل مضاد له.

**سادساً:** إن علماء الحديث لم يكتفوا بهذا، بل وضعوا شروطاً في الرواية المكتوبة لم يتنبه لها أولئك المتطفلون، فقد اشترط المحدثون في الرواية المكتوبة شروط الحديث الصحيح، ولذلك نجد على مخطوطات الحديث تسلسل سند الكتاب من راوٍ إلى آخر حتى يبلغ مؤلفه، ونجد عليها إثبات السماعات، وخط المؤلف أو الشيخ المسموع الذي يروي النسخة عن نسخة المؤلف أو عن فرعها، فكان منهج المحدثين بذلك أقوى وأحكم وأعظم حيلة من أي منهج في تمحيص الروايات والمستندات المكتوبة.

**سابعاً:** إن البحث عن الإسناد لم ينتظر مائتي سنة كما وقع في كلام الزاعمين، بل فتش الصحابة رضي الله عنهم عن الإسناد منذ العهد الأول حين وقعت الفتنة سنة ٣٥ هجرية لصيانة الحديث من الدسّ، وضرب المسلمون للعالم المثل الفريد في التفطيش عن الأسانيد، حيث رحلوا إلى شتى الآفاق بحثاً عنها واختباراً لرواة الحديث.

**ثامناً:** إن المحدثين لم يغفلوا عما اقترفه الوضاعون وأهل البدع والمذاهب السياسية من الاختلاق في الحديث، بل بادروا لمحاربة ذلك باتباع الوسائل العلمية الكافلة لصيانة السنة، فوضعوا القيود والضوابط لرواية المبتدع وبيان أسباب الوضع وعلامات الحديث الموضوع.

**تاسعاً:** أن هذا التنوع الكثير للحديث ليس بسبب أحواله من حيث القبول أو الرد فقط، بل إنه يتناول إضافة إلى ذلك أبحاث رواته وأسانيده ومتونه، وهو دليل على عمق نظر المحدثين ودقة بحثهم، فإن مما يستدل به على دقة العلم وإحكام أهله له تقاسيمه وتنوعاته، بل لا يُعَدُّ علماً ما ليس فيه تقسيم أقسام وتنوع أنواع؟!!

**عاشراً:** أن الكثيرين خلطوا بين النهى عن كتابة السنة، وبين تدوينها حيث فهموا خطأً أن التدوين هو الكتابة، وعليه فإن السنة النبوية ظلت محفوظة في الصدور لم تُكْتَبْ إلا في نهاية القرن الأول الهجري في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز رحمته الله، ولو أن المعاصرين فهموا حقيقة الكتابة، وحقيقة التدوين، وأدركوا الفرق بينهما، كما تعارضت النصوص في فهمهم، ولما صح تشكيك أعداء الإسلام في السنة النبوية بدعوى تأخر تدوينها مُدَّعين أنه دخلها الزيف؛ لأن العلم الذي يظل قرناً دون تسجيل لا بد وأن يعتريه تغيير ويدخله التحريف، فإن الذهن يغفل والذاكرة تنسى، أما القلم فهو حصن أمان لما يدون به.

فالكتابة غير التدوين، فالكتابة مطلق خط الشيء، دون مراعاة لجمع الصحف المكتوبة في إطار يجمعها، أما التدوين فمرحلة تالية للكتابة ويكون بجمع الصحف المكتوبة في ديوان يحفظها. أما التصنيف؛ فهو أدق من التدوين، فهو ترتيب ما دون في فصول محدودة، وأبواب مميزة.

وعلى ذلك فقول الأئمة إن السنة دُوِّنَتْ في نهاية القرن الأول لا يفيد أنها لم تكتب طيلة هذا القرن، بل يفيد: أنها كانت مكتوبة لكنها لم تصل لدرجة التدوين وهو: جمع الصحف في دفتر، وما فهمه المعاصرون من أن التدوين هو الكتابة، فهو خطأ منشأه عدم التمييز بين الكتابة والتدوين.

وبالتالي فالمقولة "أول من دَوَّن العلم ابن شهاب الزهري" تم ترجمتها خطأً بمعنى: أول من كتب العلم (الحديث) كان ابن شهاب الزهري، وانطلاقاً من هذا التفسير الخاطئ انبثقت نظرية أن كتابة الحديث بدأت متأخرة للغاية حتى عصر الزهري في نهاية القرن الأول، أو بداية القرن، الثاني الهجري، ولهذا فالمقولة السابقة يجب تفسيرها على أساس أن أول مَنْ دَوَّن أو صَنَّف المجموعات المكتوبة من الأحاديث كان ابن شهاب الزهري.

**حادي عشر:** أن عمر بن عبد العزيز رحمته الله حينما أمر بتدوين السنة لم يبدأ ذلك من فراغ، ولكنه اعتمد على أصول مكتوبة كانت تملأ أرجاء العالم الإسلامي كله، من خلال

روح علمية نشطة، أشعلها الإسلام في أتباعه، فأصبحوا يتقربون إلى الله تعالى بأن يزدادوا في كل يوم علماً، وخير العلوم - قطعاً - ما كان متعلقاً بالقران والسنة.

**ثاني عشر:** أن تدوين السنة قام على أساس المكتوب في عصر النبي ﷺ، وبإذن منه ﷺ شخصياً، فالسنة قد بدأت كتابتها منذ عصر النبي ﷺ إلى زمن تدوينها تدويناً رسمياً، وهذه حقيقة علمية مؤكدة ثبتت بالبراهين القطعية، وتضافرت على إثبات هذه الحقيقة الساطعة أقوال جملة من الباحثين الثقات الأثبات، كالدكتور محمد عجاج الخطيب في كتابه "السنة قبل التدوين" والدكتور محمد مصطفى الأعظمي في كتابه: "دراسات في الحديث النبوي"، والدكتور امتياز أحمد في كتابه: "دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث"، والدكتور رفعت فوزي عبدالمطلب في كتابه: "توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته" وغيرهم.

## الشبهة الثالثة ادّعاء أن الرواية بالمعنى دون اللفظ

بين هذه الشبهة والشبهة التي تقدمت عليها (تأخر تدوين السنة) ارتباط وثيق عند منكري السنة المحاربين لله ﷻ ولرسوله ﷺ، المرجفين في الأرض. فالشبهة السابقة كالتمهيد والتوطئة لهذه الشبهة، فما دامت السنة قد تأخر تدوينها عن زمن صدورها، فهي إذن عرضة للنسيان والسهو، وحين فكروا في تدوينها كانت قد ضاعت بفعل طول العهد ألفاظها، وهذا ما جعل جامعي الحديث النبوي يدوّنون الحديث بالمعنى دون اللفظ، فالألفاظ من عند الرواة، أما المعاني فهي صُور مشوشة لما بقى عالقًا بالذاكرة عند الرواة من معاني الحديث.

أما هدفهم من هذه الشبهة فيجمله أحدهم في الأمور الآتية:

- إن الذي اشتملت عليه كتب الحديث من أقوال منسوبة إلى رسول الله ﷺ هي ليست أقواله؟ وإنما هي أقوال رجال يخطئون ويصيبون، ولا يؤثق بهم.
- إن الأحكام الفقهية التي تُفهم من هذه الأقوال إنما هي آراء أولئك الرجال، وليست أحكامًا شرعية؟
- إن رجال الحديث خدعوا الأمة طوال أربعة عشر قرنًا وأوهموها بأن هذه الأحاديث هي من كلام رسول الله ﷺ، وهي ليست من كلامه، ولم يصرحوا بحقيقة الأمر للأمة، لئلا تفزع من تلك الحقيقة؟!
- وأن أئمة المذاهب الفقهية قد أضلوا الأمة بجعل هذه الأحاديث المزورة أصلًا ثانيًا من أصول التشريع؟!

وكان أعداء السنة قد مهّدوا لهذه الأوهام فقالوا: «إن الرواية بالمعنى كانت هي الأصل بالفعل عند السابقين، ولكن علماء الحديث ظلوا يخفون من ثقل هذه الحقيقة على العقول، حتى لا يفزع الناس من تلقى أحكام تُقال في الدين، عبر أجيال متلاحقة بطريق الرواية بالمعنى، حتى أن الإمام الشافعي جعل ذلك أصلاً من الأصول الشرعية، التي لا ينبغي أن يفزع الناس منها».

فالمسألة عند هؤلاء المرجفين لا تقف عند حد التشكيك في السنة، بل تشمل الفقه وأصوله مع السنة، لأن أصول الفقه والفقه من أبرز مصادرهما سنة النبي ﷺ وما دامت السنة مزورة وباطلة فما انبنى عليها مزور وباطل كذلك.

### تفنيد هذه الشبهة ونقضها:

أولاً: إن الأصل المُجمَع عليه عند علماء الأمة المحققين أن رواية الحديث النبوي وقعت باللفظ والمعنى لا بالمعنى فقط كما يدعي هؤلاء المرجفون؛ لأن الذين رَوَوْا الحديث سماعاً عن رسول الله ﷺ هم أصحابه ﷺ، وهم مشهود لهم بالأمانة والعدالة والتقوى والورع. وقد جاء ذلك في صريح القرآن الحكيم، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد.

ألم يقل الله ﷻ مادحاً إياهم: ﴿وَالسَّيْقُوتَ الْأُولَىٰ مِنَ الْمُهَجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ (التوبة: ١٠٠). فلو كان رواة الحديث النبوي وهم الصحابة ﷺ الناقلون عن الرسول ﷺ سماعاً مباشراً مزورين عليه، هل كان الله ﷻ يزيهم هذه التزكية، ويثنى عليهم هذا الشاء؟ والتابعون الذين نقلوا الحديث النبوي والسنن النبوية عن الصحابة ﷺ قد اتبعوهم بإحسان في الاعتقاد والأقوال والأعمال.

إن تحريف الألفاظ كتحريف المعاني، وهما منافيان للأمانة والعدالة والصدق. فكيف ساغ هؤلاء المرجفين أن يتهموا الصحابة والتابعين ﷺ بالتزوير على الله ورسوله ﷺ؟ إنهم رجال القرون الأولى، وهي خير القرون، لقرب أصحابها من عصر

الوحي الأمين، ومشاهدة الرواة لرسول الله ﷺ، وشرف الصحبة، الذي لا يعادله بعد الإتيان شرف مههما كان.

**ثانيًا:** إن الرواية بالمعنى كانت موضع حرج شديد عند الرواة، وهي استثناء أو رخصة نادرة الوقوع فقد كان الصحابة رضي الله عنهم يروون السنة مع الحرص الشديد على ألفاظها ومعانيها، وكانوا إذا اضطُرَّ أحدهم إلى رواية بالمعنى في لفظ من عنده. نبّه على هذا حتى لا يظن ظان أن ذلك اللفظ من كلام النبي ﷺ، على أن وقوع الرواية بالمعنى - مع ندرتها لم يحزها العلماء إلا في الرواية الشفهية عند الضرورة القاهرة، أما في تدوين الحديث في كتب، فلم يحز علماء الحديث إبدال اللفظ النبوي، وإذا شك الراوي فإن عليه أن ينبه على ذلك بأن يقول: «أو قال». وكذلك فإن مخرّجي الأحاديث يحرصون على ذلك كأن يقولوا "شك من الراوي".

وأيّ ما كان فإن الرواية بالمعنى جائزة في أضيق الحدود إذا دعت إليها ضرورة. فإذا نسي اللفظ جازت الرواية بالمعنى لأن تركه قد يكون كتمانًا للأحكام فإن لم ينسَه لم يُحز أن يُورده بغيره؛ لأن في كلامه ﷺ من الفصاحة ما ليس في غيره.

وإذا لجأوا إلى الرواية بالمعنى نبهوا على تلك الرواية.

وهذا التنبيه له فائدتان:

- ١ - دفع اعتقاد السامع أن اللفظ المروي بالمعنى من كلام رسول الله ﷺ.
- ٢ - الحث على التثبت - عند تدوين الحديث - من اللفظ النبوي الذي عبّر عنه الراوي بلفظ غيره.

إن الذين أجازوا الرواية بالمعنى إنما أجازوها على أنها رُخصة تقدر بقدرها، إذا غاب اللفظ عن الذهن أو لم يتأكد منه، لا على أنها أصل يُتبع ويُلتزم في الرواية. ومع ذلك فقد اشترطوا لجوازها شروطاً تضمن سلامة المعنى وعدم تحريفه، فقالوا: نقل الحديث بالمعنى دون اللفظ حرامٌ على الجاهل بمواقع الخطاب، ودقائق الألفاظ، أما العالم بالألفاظ، الخبير بمقاصدها، العارف بما يحيل المعاني ويغيّرُها، البصير بمقدار

التفاوت بينها حيث يفرّق بين المحتمل وغير المحتمل، والظاهر والأظهر، والعام والأعم، فإنه يجوز له ذلك، وإلى هذا ذهب جماهير الفقهاء والمحدثين.

وهذا التجويز منهم للرواية بالمعنى إنما هو في غير ما تضمنته بطون الكتب، أما ما دُوّن في الكتب فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف، ويثبت بدله لفظاً آخر بمعناه لأن الرواية بالمعنى إنما رُخص فيها لما في ضبط الألفاظ والمحافظة عليها من الحرج والمشقة، وذلك غير موجود فيما تضمنته بطون الكتب، ولأنه لا يملك تغيير تصنيف غيره.

ومن الأحاديث ما لا يجوز روايته بالمعنى كالأحاديث التي يتعبد بلفظها مثل أحاديث الأذكار والأدعية والشهد ونحوها، وما كان من جوامع كلمه ﷺ، والأحاديث التي تتعلق بالأمور التوقيفية كأسماء الله وصفاته وغير ذلك، فليس كل الأحاديث إذاً يجوز روايته بالمعنى.

والرواية بالمعنى إنما تكون غالباً في الكلمة والكلمتين والثلاث، وقُلَّ أن تقع في جميع ألفاظ الحديث، وربما ذكر الراوي عقب الحديث - إذا اضطرَّ إلى الرواية بالمعنى ولم يتأكد من اللفظ - لفظاً يفيد التصوُّن والاحتياط، لعلمهم بها في الرواية بالمعنى من الخطورة.

كما أنه من الظلم والتلبيس عند اتهام هؤلاء الرواة الثقات - من الصحابة ومن بعدهم من التابعين وتابعيهم - بالتصرف في الألفاظ، إغفال الخصائص الدينية، والنفسية، والخلقية، التي كانوا يتمتعون بها، والتي لم تتوفر لمن بعدهم بالقدر الذي توفر لهم، مما عصمهم بإذن الله من التغيير والتبديل، والتساهل في الرواية.

فقد كانوا عرباً خُلصاً، أهل فصاحة وبلاغة، وكانوا على علم بمواقع الخطاب، ومحامل الكلام، مع ما هم عليه من الديانة والورع والتقوى، وهم يعلمون بأن الذي يروونه دينٌ من عند الله تعالى، يحرم فيه الكذب على الله وعلى رسوله ﷺ، وأن أي تزئيد فيه أو تحريف يقود المرء إلى أن يتبوأ مقعداً في النار. إضافة إلى ما حباهم الله به من

حوافظ قوية، وأذهان سيالة، وقلوب عاقلة واعية، والغفلة عن ذلك كله إنكار للحق الثابت، والواقع الملموس.

وبذلك يظهر أن أكثر الأحاديث قد وصلت إلينا بمحكم ألفاظها، وأن بعضها قد روي بالمعنى مع الاحتياط البالغ من أي تغيير يخل بالمعنى الأصلي، فعلم أن الرواية بالمعنى لم تجن على الدين، ولم تُدخل على النصوص التحريف والتبديل، كما زعم المستشرقون ومن لف لفهم، وأن الله الذي تكفل بحفظ كتابه، قد تكفل بحفظ سنة نبيه ﷺ من التحريف والتبديل، وقِيض لها في كل عصر من ينفي عنها تحريف الغالين وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

كل هذه الحقائق الثابت جَهلها، أو تجاهلها منكرو السنة أعداء الله وأعداء رسوله ﷺ لأن الغاية عندهم تبرر الوسيلة، والغاية هي عزل سنة النبي ﷺ عن حياة المسلمين، تحقيقاً لمطامع أعداء الأمة. وهذه الغاية تستوي عند أهلها، أعداء السنة، كل الوسائل.

**ثالثاً:** ومن الجهل أن يدعي منكرو السنة أن الإمام الشافعي هو الذي ابتدع مصدريّة السنة في التشريع الإسلامي، وأن الفقهاء قلدوه في هذه الضلال؟! وفي إفحام الرد على هذا الغباء نذكر ثلاث آيات كريمات ثم نعقبها بسؤال إلى هؤلاء المرجفين:

- قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ (النساء: ٥٩).
- قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ (الأحزاب: ٣٦).
- قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا ءَانَكُمْ الرَّسُولُ فَحِذُّوهُ وَمَا نَهَكُمُ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا﴾ (الحشر: ٧).

إن هذه الآيات الثلاث، ولها نظائر، هي التي جعلت السنة مصدراً ثانياً للتشريع. إذن فمن الذي جعل السنة مصدراً ثانياً للتشريع؟

فهل هذه الآيات كلام الشافعي أم كلام الله ﷻ؟ أم الإمام الشافعي؟!  
 ليس لكم قلوب تفقهون بها؟ أو عقول تعقلون بها؟ أو أعين تبصرون بها؟ أو آذان  
 تسمعون بها؟ وصدق ربنا القائل: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي  
 الصُّدُورِ﴾ (الحج: ٤٦).

#### رابعاً: الرواية باللفظ والمعنى توجيه نبوي:

وبالإضافة إلى ما تقدم في نقض دعوى منكري السنة من أنها رُوِيَتْ بالمعنى  
 دون اللفظ، يقال إن النبي ﷺ - نفسه - قد حث أصحابه ﷺ أن يرووا عنه  
 أحاديث باللفظ والمعنى، بل قد نهى مَنْ سمعه أن يبدل لفظاً مكان لفظ رَدَّده الراوي،  
 أمام الرسول ﷺ في مجلس السماع.

فقد قال ﷺ: «لَا تَكْتُبُوا عَنِّي وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهِ،  
 وَحَدِّثُوا عَنِّي وَلَا حَرَجَ وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». (رواه  
 مُسْلِمٌ).

فهذا تحذير شديد، ووعيد قاس على الكذب على رسول الله ﷺ، وإبدال لفظ  
 مكان لفظ - مع التعمد - يندرج تحت الكذب على رسول الله ﷺ. وهذا الحديث بلغ  
 مبلغ التواتر الذي لا مثيل له، وقد اشتهر بذلك عند المحدثين فَمِنْ أصحاب رسول  
 الله ﷺ - وهم الذين رَوَوْا لنا كل أحاديثه القولية، وكل سنته العملية - مَنْ مِنْهُمْ  
 يجروء على الكذب على رسول الله ﷺ؟

وقال ﷺ حاثاً ومرغباً في الأمانة في النقل عنه: «نَضَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا  
 فَبَلَغَهُ كَمَا سَمِعَ قَرَبَ مُبَلِّغٍ أَوْ عَى مِنْ سَامِعٍ». (رواه الترمذي، وصححه الألباني).  
 فانظر إلى قوله ﷺ: «فَبَلَغَهُ كَمَا سَمِعَ»، إنه دعوة إلى نقل الحديث عنه بالفاظه  
 ومعانيه، لا بمعانيه فحسب كما يدعي هؤلاء المرجفون الأفاكون.

وهناك ما هو أجلى من ذلك وأقوى على حرص النبي ﷺ على الرواية عنه  
 باللفظ والمعنى: فعن البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ  
 فَتَوَضَّأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ قُلْ: «اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهِي

إِلَيْكَ، وَقَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَالْحُجَاتُ ظَهَرِي إِلَيْكَ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنَاجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، اللَّهُمَّ أَمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ، فَإِنْ مُتَّ مِنْ لَيْلَتِكَ فَأَنْتَ عَلَى الْفِطْرَةِ، وَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ».

قَالَ الْبَرَاءُ: فَرَدَّدْتُهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَمَّا بَلَغْتُ: «اللَّهُمَّ أَمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ» قُلْتُ: «وَرَسُولِكَ»، قَالَ: «لَا، وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ» (رواه البخاري ومسلم).

فانظر إلى أي مدى كان حرص النبي ﷺ على أن يكون تحمُّل الحديث وأداؤه عنه كما نطق به هو ﷺ بألفاظه ومعانيه، لذلك لم يُقرَّ البراء بن عازب أن يذكر "رَسُولِكَ" مكان "نَبِيِّكَ" وأعادته إلى الصواب كما نطق هو، مع قرب معنى "رَسُولِكَ" من معنى "نَبِيِّكَ" لأن للألفاظ - وإن تقاربت معانيها - خصوصيات دقيقة تجعل اللفظ لا يسدُّ مسدَّ اللفظ الذي قاربه.

خامساً: إن الفرق بين القرآن إذا أُمر بكتابه وبين غيره هو أن ألفاظ القرآن مقصودة لذاتها دون الأحاديث، فهي مقصودة القصد الأعظم لمعانيها. ودلائل ذلك أكثر من هذا؛ فإن الإسلام دين الفطرة، والفطرة تقضي على مَنْ سمع كلاماً مرّة واحدة أن لا يُكلّف عند تبليغه بالمحافظة على لفظه. ألا ترى أن أكثر ما يرسل الإنسان رسولاً أو مندوباً، ويقول له: قل كيت وكيت، ويذكر له كلاماً، فالغالب أنه إنما يريد منه أداء معناه. وإذا أدّى معناه فهو صادق حتماً.

سادساً: إن كانت الرواية بالمعنى مظنة الخطأ في الجملة، فهذا من مقتضى أصل الابتلاء؛ ليتبين مَنْ يبالغ في الحرص على الوفاء بالمعنى ممَّن يقصّر، ويكون للعلماء مجال للبحث والنظر واستخراج الخطأ، وبقدْر ما يجِدُّون في ذلك مخلصين واقفين على الصراط المستقيم يكون فوزهم وثوابهم.

إن تمنّي بعض الناس أن تكون الأحاديث كُتِبَتْ أو أنَّها رُوِيَتْ بألفاظها، فهذا من جنس تمنّي أن يكون الله تعالى جعل القرآن مشتملاً على جميع مقاصد الدين بالدلالات القاطعة، وتمنّي أن لا يكون في القرآن متشابه، وأن لا يكون فيه الآيات التي يتشَبَّث بها الزائغون، إلى غير ذلك.

وهذه غفلة عن حكمة أحكم الحاكمين ﷺ. إن حكمته ﷺ شاملة لكل شيء، حتى وَضَعَ الوضّاعين وكَذَبَ الكاذبين، لله ﷻ حكمة بالغة في تمكينهم منه، ففي ذلك بروز ما في نفوسهم من حبّ الباطل، وبذلك تتم عليهم الحجّة، وفي ذلك ابتلاء للناس وفتح مجالٍ لاجتهاد أهل العلم وجهادهم.

سابعًا: إن المعلوم بالتجربة أن العارفَ باللغة إذا سمع وفهم المعنى وضبط، ثم روى بالمعنى لا يخطئ إلا نادرًا، بحيث إذا لم يتبين في شيء أنه أخطأ فيه - يحصل الوثوق بخبره. وهذا الوثوق هو مدار التكليف، كما أنه مدار أعمال العقلاء، ألا ترى ركوب السيارة والباخرة والطائرة موثوق بالسلامة فيه الثقة التي يطمئن إليها العقلاء ويعملون بها، وإن كان قد يتفق الاصطدام والغرق والسقوط، على أن الاصطدام والغرق والسقوط مُهلكٌ ولا بُدَّ، فأما الغلط في الرواية فلا بدّ أن يهيئ الله تعالى ما يبينه فلا يستمر ضرره، ومن كان له معرفة راسخة بالحديث يعرف هذا ويتحققه.

وأئمة الحديث لا يوثّقون الراوي حتى يعتبروا رواياته بروايات الثقات المعروفين، فإذا وجدوه يُغيّر المعنى جرحوه، وإن وجدوه قد يقع له التغيير ولا يكثرُ غمزوه وقالوا: لا يُحتج به، يعنون: أن حديثه يحتاج إلى متابعات وشواهد، وهكذا.

فهل وجد أهل العلم في الأحاديث الصحيحة تفاوتًا مُحلًّا بالمعنى يؤدي إلى فساده؟ كلا والله الحمد.

﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٍ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ (ق: ٣٧).

## الشبهة الرابعة ادعاء أن السنة لو كانت ضرورية لحفظها الله كما حفظ القرآن

فقول الله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (الحجر: ٩)، يدل على أن الله تكفل بحفظ القرآن دون السنة، ولو كانت دليلاً وحجة كالقرآن لتكفل بحفظها.

### الرد على هذه الشبهة وتفيدها:

هذه دعوى كاذبة مجردة عن البرهان وتخصيص للذكر بلا دليل؛ فالذكر اسم واقع على كل ما أنزل الله على نبيه ﷺ من قرآن أو سنة وحي يبين بها القرآن، وأيضا فإن الله ﷻ يقول: ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِبَيِّنَاتٍ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكُرُونَ ﴾ (النحل: ٤٤)، فصَحَّ أَنَّهُ ﷻ مأمور ببيان القرآن للناس، وفي القرآن مجمل كثير كالصلاة والزكاة والحج وغير ذلك مما لا نعلم ما ألزمنا الله تعالى فيه بلفظه، لكن ببيان النبي ﷺ، فإذا كان بيانه ﷺ لذلك المجمل غير محفوظ ولا مضمون سلامته مما ليس منه، فقد بطل الانتفاع بنص القرآن، فبطلت أكثر الشرائع المفترضة علينا فيه، إذا لم ندر صحيح مراد الله تعالى منها.

إن ما وعد الله من حفظ الذكر لا يقتصر على القرآن وحده، بل المراد به شرع الله ودينه الذي بعث به رسوله ﷺ، ولا خلاف بين أحد من أهل اللغة والشريعة في أن كل وحي نزل من عند الله فهو ذكر منزَّل، فالوحي كله محفوظ بحفظ الله تعالى له بيِّن، وكل ما تكفل الله بحفظه فمضمون أن لا يضيع منه شيء ولا يحرف منه شيء أبداً تحريفاً لا يأتي البيان بطلانه.

ومما يدل على أن السنة من الذكر الذي تكفل الله بحفظه قول الله تعالى: ﴿ فَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (الأنبياء: ٧)، أي اسألوا أهل العلم بدين الله وشريعته، ولا شك أن الله كما حفظ كتابه حفظ سنته، بما هيأ لها من أئمة العلم يحفظونها

ويتناقلونها ويتدارسونها ويميزون صحيحها من دخیلها، وقد أفنوا في ذلك أعمارهم، وبذلك أصبحت سنة الرسول ﷺ مدرسة محفوظة مُدَوَّنة في مصادرهما لم يذهب منها شيء.

وقد نص العلماء على أن السُّنَنَ موجودة عند عامة أهل العلم، وإن كان بعضهم أجمع من بعض، ولكن إذا جمع علمهم أتى عليها كلها، وإذا فُرق علم كل واحد منهم ذهب عليه الشيء منها، ثم كان ما ذهب عليه منها موجوداً عند غيره، ونحن لا نشك في أنه لم يضع من سنة رسول الله ﷺ في الصلاة والزكاة والحج والصيام والمعاملات والفرائض شيء قطعاً، وأن كل ما كان عليه رسول الله ﷺ أو قاله مجموع مُدَوَّن وإن اختلفت طرقه وتباينت مراتبه.

## الشبهة الخامسة ادّعاء جواز الاكتفاء بالقرآن عن السنة

من الشبهات التي يردّها المستشرقون وأذناهم هو ما زعموا أنهم فهموه من قوله تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ (الأنعام: ٣٨)، وقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ (النحل: ٨٩). وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (العنكبوت: ٥١)، فقالوا: إن هذه الآيات تدل على أن القرآن الكريم قد حوى كل شيء من أمور الدين، وكلّ حكم من أحكامه، وأنه بيّن ذلك وفصّله بحيث لا يحتاج إلى شيء آخر، وإلا كان الكتاب مفرطاً فيه، ولما كان تبياناً لكل شيء، فيلزم الخلف في خبره سبحانه وتعالى.

### الرد على هذه الشبهة وتفنيدها:

أولاً: ليس المراد من الكتاب في قوله تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ (الأنعام: ٣٨)، القرآن، وإنما المراد به اللوح المحفوظ، فإنه هو الذي حوى كل شيء، واشتمل على جميع أحوال المخلوقات كبيرها وصغيرها، جليلها ودقيقها، ماضيها وحاضرها ومستقبلها، على التفصيل التام، بدلالة سياق الآية نفسها حيث ذكر الله ﷻ هذه الجملة عقب قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمُّ أَمْثَالِكُمْ﴾ (الأنعام: ٣٨)، أي مكتوبة أرزاقها وآجالها وأعمالها كما كتبت أرزاقكم وآجالكم وأعمالكم كل ذلك مسطور مكتوب في اللوح المحفوظ لا يخفى على الله منه شيء.

ثانياً: على التسليم بأن المراد بالكتاب في هذا الآية القرآن، كما هو في الآية الثانية وهي قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ (النحل: ٨٩)، فالمعنى أنه لم يفرط في شيء من أمور الدين وأحكامه، وأنه بيّنها جميعاً بياناً وافياً.

ولكن هذا البيان إما أن يكون:

١ - بطريق النصّ مثل بيان أصول الدين وعقائده وقواعد الأحكام العامة، فيبين الله في كتابه وجوب الصلاة والزكاة والصوم والحج، وحلّ البيع والنكاح، وحرمة الربّا والفواحش، وحلّ أكل الطيبات وحرمة أكل الخبائث على جهة الإجمال والعموم، وترك بيان التفاصيل والجزئيات لرسوله ﷺ، وهو معنى قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (النحل: ٤٤).

ولهذا لما قيل لمطرف بن عبد الله بن الشخير - وهو من كبار التابعين -: «لَا تُحَدِّثُونَا إِلَّا بِالْقُرْآنِ»، فَقَالَ لَهُ مُطَرَفٌ: «وَاللَّهِ مَا نُرِيدُ بِالْقُرْآنِ بَدَلًا، وَلَكِنْ نُرِيدُ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ بِالْقُرْآنِ مِنَّا»<sup>(١)</sup>. ورؤي عن عمران بن حصين رضي الله عنه أنه قال لرجل يحمل تلك الشبهة: «إِنَّكَ أَمْرٌ أَحَقُّ، أَتَجِدُ فِي كِتَابِ اللَّهِ الظُّهْرَ أَرْبَعًا، لَا تَجْهَرُ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ»، ثُمَّ عَدَّدَ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ وَنَحْوَ هَذَا، ثُمَّ قَالَ: «أَتَجِدُ هَذَا فِي كِتَابِ اللَّهِ مُفَسَّرًا، إِنَّ كِتَابَ اللَّهِ أَهَمُّ هَذَا وَإِنَّ السُّنَّةَ تُفَسِّرُ ذَلِكَ»<sup>(٢)</sup>.

٢ - وإما أن يكون بيان القرآن بطريق الإحالة على دليل من الأدلة الأخرى التي اعتبرها الشارع في كتابه أدلة وحججًا على خلقه. فكل حكم بيّنته السنة أو الإجماع أو القياس أو غير ذلك من الأدلة المعتمدة، فالقرآن مبيّن له حقيقة، لأنه أرشد إليه وأوجب العمل به، وبهذا المعنى تكون جميع أحكام الشريعة راجعة إلى القرآن.

فنحن عندما نتمسك بالسنة ونعمل بما جاء فيها إنما نعمل في الحقيقة بكتاب الله تعالى، ولهذا لما قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِئَاتِ وَالْمُوتِشَاتِ، وَالْمُتَنَمِّصَاتِ وَالْمُتَفَلِّجَاتِ، لِلْحُسْنِ الْمُغَيَّرَاتِ خَلَقَ اللَّهُ» فَبَلَغَ ذَلِكَ أَمْرًا مِنْ بَنِي أَسَدٍ

(١) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر القرطبي (٢/ ١١٩٣). (وَلَكِنْ نُرِيدُ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ بِالْقُرْآنِ مِنَّا) يقصد رسول الله ﷺ.

(٢) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر القرطبي (٢/ ١١٩٢).

يُقَالُ لَهَا أُمُّ يَعْقُوبَ، فَجَاءَتْ فَقَالَتْ: «إِنَّهُ بَلَغَنِي عَنْكَ أَنَّكَ لَعَنْتَ كَيْتَ وَكَيْتَ»، فَقَالَ: «وَمَا لِي أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَمَنْ هُوَ فِي كِتَابِ اللَّهِ»، فَقَالَتْ: «لَقَدْ قَرَأْتُ مَا بَيْنَ اللُّوحَيْنِ، فَمَا وَجَدْتُ فِيهِ مَا تَقُولُ»، قَالَ: «لَيْنَ كُنْتُ قَرَأْتِيهِ لَقَدْ وَجَدْتِيهِ»، أَمَا قَرَأْتَ: «وَمَا آتَيْنَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا» (الحشر: ٧)؟ قَالَتْ: «بَلَى»، قَالَ: «فَإِنَّهُ قَدْ نَهَى عَنْهُ». (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ).

إن القرآن الكريم قد حوى أصول الدين وقواعد الأحكام العامة، ونَصَّ على بعضها بصراحة، وترك بيان بعضها الآخر لرسوله ﷺ، وما دام الله ﷻ قد أرسل رسوله ﷺ لِيُبَيِّنَ للناس أحكام دينهم، وأوجب عليهم اتباعه، كان بيانه للأحكام بياناً للقرآن، ومن هنا كانت أحكام الشريعة من كتاب وسُنَّةٍ وما يلحق بهما ويتفرع عنهما من إجماع وقياس أحكاماً من كتاب الله تعالى، إما نصّاً وإما دلالةً، فلا منافاة بين حُجِّيَّةِ السُّنَّةِ وبين أن القرآن جاء تَبَيَّاناً لِكُلِّ شَيْءٍ.

**ثالثاً:** إن منكري السنة قد حَرَفُوا عامدين معنى قوله تَعَالَى: «أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةٍ وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ» (العنكبوت: ٥١)، وبيان خطئهم في الاستدلال بها يتوقف على ذكر الآية التي قبل هذه الآية، وهي قوله تَعَالَى: «وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ» (العنكبوت: ٥٠). فالقرآن يحكي - هنا - قول المشركين، الذين يتساءلون فيما بينهم ويقولون لو أن الله أنزل على محمد معجزات من عنده.

قال المشركون هذا الكلام، وكان قد نزل قدر عظيم من القرآن سوراً وآياتٍ، وأسمَعَهُم النبي ﷺ هذا القرآن، وكرره على مسامعهم مرات، وراعهم بيانه، وأعجزهم بلاغته، وهم قد وصفوه بالسحر، ووصفوه بالشعر، وهم بذلك قد جردوا القرآن من دلالاته "الإعجازية" وهم بها مُقِرُّون واعتبروه كأن لم يكن، واعتبروا محمداً ﷺ رسولاً أو مُدَّعِي رسالة بلا معجزات؟!

فأنزل الله ﷻ قوله: «أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ» (العنكبوت: ٥١)، أي: ألم يكن القرآن معجزةً كافية لهم في التصديق برسالة الرسول،

وهم قد تأكدوا من سموه فوق كلام أعقل العقلاء وأفصح الفصحاء، وأبلغ البلغاء، من الخلق أجمعين؟

رابعاً: إن الواقع العملي للأمة بالقرآن والسنة معاً منذ صدر الإسلام حتى يومنا هذا يبين أن الاكتفاء بالقرآن مستحيل، فالقرآن لم يشتمل على كل كبيرة وصغيرة مما يحتاج إليه المسلمون في حياتهم. بل إن السنة - رغم ما فيها من كثرة التفاصيل - لم تشتمل على كل صغيرة وكبيرة مما يحتاج إليه المسلمون في حياتهم. لذلك هدى الله الأمة من صدر الإسلام الأول، والقرون التي جاءت بعده إلى ملء كل الفراغات المتروكة - قرآنًا وسنة - لحكمة بوسائل أخرى وقت المطلوب، مستمدة من كتاب الله وسنة رسوله الكريم ﷺ، كالقياس، والإجماع، وسد الذرائع.

إن من الجهل والغباء حصر مصدر التشريع في القرآن وحده، إن القرآن أصل أصول التشريع، ولكنه لا يُغني عن جميع الأصول والأدوات المستمدة منه، فهذا لا يقوله من عنده ذرة من علم وفهم. إن في هذا دعوةً إلى "تخنيط القرآن" وحرماناً للأمة من الانتفاع به، فلولا السُّنة لتعطلت أركان الإسلام العملية الأربعة، وهي: الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج إلى بيت الله الحرام.

- فليس في القرآن من أحكام الصلاة سوى تقرير وجوبها وحسن أدائها.
- وليس في القرآن عن الزكاة إلا الأمر بأدائها وبيان الجهات الثمانية (المصارف) التي تستفيد منها.
- وليس في القرآن عن الصيام إلا بعض من أحكامه بعد بيان وجوبه على المكلفين.

● وليس في القرآن عن الحج إلا طائفة من أحكامه.

أما أركان الصلاة وواجباتها وسننها وشروطها وعدد ركعات الفرض الواحد، وإفراد الركوع وتثنية السجود وكيفية كل منهما، والصلوات المفروضة والمسنونة والمندوبة، وكيفية القراءة فيها، والدخول فيها والخروج منها، إلخ، فهذا ما لا وجود له في القرآن، وطريق معرفته السنة.

وأما ما هي الأموال التي تجب فيها الزكاة، وشروط الزكاة ومقاديرها، إلخ، فهذا ما لا وجود له في القرآن، وطريق معرفته السنة.

وهذا يقال عن كل من الصيام والحج، فكيف تكتفي الأمة بالقرآن عن السنة، والسنة روح القرآن ومفاتيح فهمه والعمل به.

ونسأل منكري السنة: أين نجد صيغة الأذان في القرآن الكريم؟ وأين نجد زكاة الفطر في القرآن الكريم؟ وأين نجد صيغة العقد الشرعي للزواج في القرآن الكريم؟ إن آلاف الأحكام في العقائد والعبادات والمعاملات والأخلاق لا وجود لها "تفصيلاً" في كتاب الله، وإن دل عليها "جملة" فكيف يمكن الاستغناء بالقرآن عن السنة؟

### دفع مرفوض:

لمنكري السنة دفعٌ لهذا الاعتراض الذي أورده أهل العلم عليهم في ادعائهم أن القرآن وحده يكفي الأمة حاجتها دون الافتقار إلى السنة. وحاصل الاعتراض أن أركان الإسلام العملية الأربعة سوف تتعطل، وهي الصلاة والزكاة وصيام رمضان والحج مع تكاليف أخرى كثيرة سوف تتوقف في حياة الأمة للجهل بأحكامها.

هذا الاعتراض القوي يدفعه منكر السنة فيقولون إن هذه الأركان العملية يكفينها فيها محاكاة النبي ﷺ في كيفية أدائها، وهي سنن علمية منقولة إلينا بالتواتر. فالصلاة مثلاً فيها هذا الأمر بمحاكاة تأدية رسول الله ﷺ لها: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»<sup>(١)</sup> والحج قال فيه: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ فَإِنِّي لَا أَدْرِي لَعَلِّي لَا أَحُجُّ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ»<sup>(٢)</sup>، والجيل الذي عاصر الرسول ﷺ حاكى الرسول كما رآه يصلي ويحج

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(٢) رواه النسائي، وصححه الألباني، ورواه مسلم بلفظ: «لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ فَإِنِّي لَا أَدْرِي لَعَلِّي لَا أَحُجُّ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ».

ونقل هذه المحاكاة إلى الجيل الذي بعده، وهكذا دواليك حتى وصلت المحاكاة إلى جيلنا، ويأخذها كل جيل عن الجيل الذي قبله حتى قيام الساعة؟ ويقولون إن كلامهم في السنن القولية، وليس في السنن العملية.

### تفنيد هذا الدفع ونقضه:

وهذا الدفع مرفوض، مرفوض، لأن للسنن العملية سنناً قولية لا حصر لها، وهذه السنة القولية لا تُدرَك من رؤية النبي ﷺ يصلي ويحج ويصوم ويَزكي ومن أبرز ما يُحتج به على مُنكري السنّة هذان الحديثان: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» و«خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» فهما الأصل في "حجية السنة العملية"، الأول في وجوب محاكاة الصورة والكيفية، للصلاة التي صلاها النبي ﷺ. والثاني لأعماله وأقواله في الحج.

وهذان الحديثان المذكوران من السنة القولية لا من السنة العملية. ومعنى هذا أن السنة القولية أصل للسنة العملية، فكيف إذن يُستغنى عن أصل ثبتت به السنة العملية؟! فلو أن الرسول ﷺ لم يقل «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» ما ثبت شرعاً - وجوب محاكاة صلاة الرسول ﷺ. ولو لم يقل: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» ما علمنا أن الأمة يجب أن تتأسى بأفعال النبي وأقواله في الحج، وإلا وقع الحج باطلاً إذا خالف كيفية حج النبي ﷺ.

### الفقه القولي:

هب أننا شاهدنا النبي ﷺ يصلي صلاة العشاء من تكبيرة الإحرام إلى الخروج منها بالسلام. فهل هذه المشاهدة تميّز لنا أركان الصلاة التي تبطل الصلاة بترك واحد منها، ثم سنن الصلاة. هل كنا ندرك أن قراءة "الفاتحة" فرض، وأن قراءة سورة قصيرة أو آية بعدها سنّة، لا تبطل الصلاة بتركها. وما يُدرينا أنه ﷺ يقول في ركوعه "سبحان ربي العظيم" ثلاثاً، ويقول في سجوده "سبحان ربي الأعلى" ثلاثاً، إن لكل سنة عملية سنناً قولية، لا في الصلاة وحدها بل في كل التكاليف، وبهذا يندفع هذا الدفع الباطل.

## الشبهة السادسة ادّعاء وجوب عَرْض الأحاديث على القرآن

ومن شبهاتهم أيضا تمسّكهم بجملة أخبارٍ منسوبة إلى النبي ﷺ تؤيد - بحسب زعمهم - ما ذهبوا إليه من عدم الاحتجاج بالسنة، ووجوب عرض ما جاء فيها على كتاب الله ﷻ. واستدلوا على زعمهم هذا بحديث: «إذا جاءكم عنى حديث فاعرضوه على كتاب الله، فما وافق فخذوه وما خالف فاتركوه».

### الرد على هذه الشبهة و تفنيدها:

أولاً: لقد بين أئمة الحديث أن هذا الحديث موضوعٌ مكذوبٌ على النبي ﷺ، فقال يحيى بن معين وعلي بن المديني والخطابي إن هذا الحديث ليس له أصل، وإن الزنادقة هم من وضع هذا الحديث. وقال العجلوني: «هذا الحديث من أوضاع الموضوعات».

ثانياً: القرآن نفسه يكذب هذا الحديث، ويكذب قائله وواضعه، والسنة الماضية عن رسول الله ﷺ تردّه بالدعوى تحمل معها دليل بطلانها، فلو عرضنا هذا الحديث على القرآن لوجدنا فيه ما يعارضه ويكذبه وهو قوله قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (الحشر: ٧).

قال بعض أهل العلم: «نحن نعرض هذا الحديث على كتاب الله قبل كل شيء ونعتمد على ذلك، فلما عرضناه على كتاب الله ﷻ وجدناه مخالفاً لكتاب الله؛ لأننا لم نجد في كتاب الله ألا نقبل من حديث رسول الله ﷺ إلا ما وافق كتاب الله، بل وجدنا كتاب الله يُطلق التأسّي به والأمر بطاعته ويحذر من المخالفة عن أمره جملة على كل حال».

فالحديث لا يصحُّ لِيُحْتَجَّ بِهِ على عرض السنة النبوية الكريمة على القرآن الكريم، لأنَّ الثابت أنَّ السنة هي وحيُّ إلهي من عند الله ﷻ فالاعتماد في التشريع على السنة النبوية مأمور به كالاعتماد على القرآن والنصوص في ذلك كثيرة.

## الشبهة السابعة ادعاء أن السنة دُوِّنت في قصور الأمراء!

يقول أعداء السنة إن الحديث النبوي دُوِّن في قصور الخلفاء والأمراء، وخضع مدوّنوها إلى أهواء أولئك الخلفاء والأمراء، مُلأَك الدنيا، الذين كانوا يملكون الرفع والخفض والجاه والسلطان، والدرهم والدينار؟ وزعم هؤلاء المغرضون أن حَمَلَةَ السنة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم كانوا جنودًا للسلاطين والملوك في العصر الأموي والعباسي فكانوا يضعون لهم من الأحاديث ما يوافق رغباتهم ويثبت ملكهم.

والهدف من هذه الشبهة هو تصوير السنة في صورة أكاذيب وافتراءات على صاحب الرسالة، وأن الأحاديث النبوية المتداولة الآن بين يدي الأمة في كتب الجوامع والمسانيد والصحاح وغيرها، لم يقلها النبي ﷺ، ولكنها من اختراع أناس لا خلاق لهم وضعوها من أجل خدمة السلاطين والحكام، واشترّوا بها ثمنًا قليلًا!

### تفنيد هذه الشبهة ونقضها:

هذه الشبهة، من أكذب الأكاذيب، ويكتفى في الرد عليها بما يأتي:

**أولاً:** الأحاديث التي تحت على طاعة الأمراء تعمل على استقرار الأمة، وسدّ باب الخلاف، وسدّ باب النزاع، وعدم الجرأة على أولياء الأمر حتى لا تحدث فتن، ولذلك في الدول التي لا تدين بالإسلام تضع في دساتيرها ما يحفظ وحدة الأمة، إن فكر أهل السنة والجماعة في هذه القضية يتّجه إلى المحافظة على استقرار الأمة، لا عن خوف، ولا عن جبن، وإنما هو ترتيب للأولويات، وإغلاق لباب الفتن الذي إذا فُتح - والعياذ بالله - لا يعلم مداها إلا الله - تبارك وتعالى -.

**ثانيًا:** إن الذين روَوْا هذه الأحاديث التي تطلب الطاعة لولي الأمر ما دام مستقيمًا على كتاب الله ﷻ وعلى سنة النبي ﷺ، هم الذين روَوْا الأحاديث التي تطلب النصيحة للأمة وللأمراء، فعَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الدِّينُ

التَّصِيْحَةُ». قُلْنَا: «لِمَ؟». قَالَ «لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلَأُثْمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ». (رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

فالمسألة لم تكن خنوعاً؛ إنما كانت محافظةً على روح الأمة، في ضوء الأدلة، وعندنا مثلاً مَنْ قام لمروان بن الحكم وهو يريد أن يخطب قبل الصلاة في العيد على خلاف ما كانت عليه السنة، ونبهه إلى أن هذا مخالف للسنة، وهذا الموقف هو الذي رُوي فيه حديث: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ».

فَعَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَوَّلُ مَنْ بَدَأَ بِالْخُطْبَةِ يَوْمَ الْعِيدِ قَبْلَ الصَّلَاةِ مَرْوَانُ فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: «الصَّلَاةُ قَبْلَ الْخُطْبَةِ». فَقَالَ: «قَدْ تَرَكْتُ مَا هُنَالِكَ».

فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ<sup>(١)</sup>: «أَمَّا هَذَا فَقَدْ قَضَى مَا عَلَيْهِ؛ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ». (رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

والذين رَوَوْا هذه الأحاديث التي تطلب الطاعة لولي الأمر هم الذين رَوَوْا حديث: «السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ، فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ». (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

حتى هذا الأمر بالنسبة للنبي ﷺ نفسه وهو الذي لا يأمر إلا بالمعروف، وسجل له ذلك في القرآن الكريم: قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَاَلَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي

(١) أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَنْزَلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ» (الأعراف: ١٥٧) محلّ الشاهد: «يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ».

فعن عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ فِي مَجْلِسٍ: «بَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلَا تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ» (رواه البخاري).

انظروا إلى هذا القيد: «فِي مَعْرُوفٍ»، مَنْ الذي يبايع؟ إنه رسول الله ﷺ. وهل الرسول ﷺ يأمر بغير معروف - والعياذ بالله -؟ كلا، إنما هذا القيد لأمراء الأمة فيما بعد، لماذا لم يكتم العلماء هذا القيد؟ ولماذا لم يكتموا الأحاديث السابقة؟

وعندنا كتب مؤلفة في السياسية الشرعية التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم في ضوء الأدلة الشرعية المأخوذة من القرآن والسنة، ولها حديثها الخاص بها في كتب الفقه.

إن من له إلمام بالحديث النبوي وأغراضه التي قيل من أجلها، لن يعثر على حديث فيه محاباة للأمراء والحكام والسلاطين، بل سيجد فيها أحاديث تشدد النكير على تصرفات ولاة الأمور مهما علا سلطانهم في الأرض. فهل لو كانت السنة دُونَتْ في قصور السلاطين تبعاً لأهوائهم كنا نجد فيها هذا الحديث: «أَفْضَلُ الْجِهَادِ كَلِمَةُ عَدْلٍ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ». (رواه أبو داود، وصحّحه الألباني).

فمن هو السلطان الذي يسمح بتدوين هذا الحديث وأمثاله في قصره، ويمنح واضعه العطايا؟ أليس في هذا الحديث تحريض وترغيب في التصدي للسلاطين والإنكار عليهم بالضوابط الشرعية؟ وأنت ترى أن هذا الحديث يجعل كلمة الحق عند الظلمة من السلاطين أعلى مرتبة من مراتب الجهاد.

**ثالثاً:** إن علماء الحديث أنفسهم كانوا لا يقبلون حديثاً في سنده رجل عُرف بالتردد على السلاطين أو قبول هدايا منهم، أو كانت له خطوة عندهم وهذا منهم احتياط عظيم لحماية السنة من الدخيل والعليل والمكذوب. فكيف يصح مع هذا اتهام

علماء الحديث بأنهم كتبوها في قصور الأمراء والسلاطين، استجابة لأهوائهم وشهواتهم.

رابعاً: أما عن موقف الصحابة والتابعين فمن بعدهم من أئمة الإسلام من ملوكهم وأمرائهم فالنماذج المشرفة الدالة على ذلك كثيرة فمنها على سبيل المثال لا الحصر ما تقدم من موقف أبي سعيد الخدري رضي الله عنه من مروان والي المدينة، وموقف ابن عمر من الحجاج وموقف الإمام الزهري مع هشام بن عبد الملك الأموي وغيرهم الكثير والكثير.

ومن يقرأ سيرة الأئمة الأربعة، أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل، يرى مواقفهم الناصعة أمام حكام عصورهم، وتشددهم في إقرار الحق ودفع الباطل، والاعتزاز بكرامة الإيمان والعلم.

إن علماء الأمة - بوجه عام - كانوا يترفعون عن التردد على قصور الحكام وبلاط الرياسات، سواء كانوا فقهاء أو محدثين، وما كانوا يتهاونون في نصيحتهم وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر.

خامساً: إن أعداء الإسلام من الشيعة والمستشرقين ودعاة الإلحاد لم يصلوا ولن يصلوا إلى مدى السمو الذي يتصف به رواة السنة من الترفع عن الكذب حتى في حياتهم العادية بل ولن يصل أعداء الإسلام إلى مبلغ الخوف الذي استقر في نفوسهم بجنب الله خشية ورهبة، ولا مدى استنكارهم لجريمة الكذب على رسول الله صلوات الله عليه وآله حتى قال منهم من قال بكفر من يفعل ذلك وقتله وعدم قبول توبته.

إن أعداء الإسلام معذورون إذ لم يفهموا عن علمائنا هذه الخصائص لأنه لا يوجد لها ظل في نفوسهم ولا فيمن حولهم، ومن اعتاد الكذب ظن في الناس أنهم أكذب منه واللص يظن الناس لصوصاً مثله، وإلا فما الذي يقال في قوم جاهرُوا بالإنكار على بعض ولائهم لأنهم خالفوا بعض أحكام السنة وتعرض بعضهم للضرب والإهانة والتنكيل في سبيل الجهر بكلمة الحق؟

## الشبهة الثامنة اختلاف المحدثين في التوثيق والتضعيف

لقد اعتبر الطاعنون اختلاف علماء الحديث في توثيق الرجال وتضعيفهم مطعنًا في منهجهم، ويلزم من ذلك - بزعمهم - أن يوثَّق علماء الحديث من لا يستحق التوثيق، ويضعفوا من لا يستحق التضعيف، ويتج عنه تصحيح أحاديث لم تبلغ درجة الصحة، ولذلك حكموا على كثير من الأحاديث بالصحة وهي ليست كذلك.

فرعّموا أن جرح الرواة وتعديلهم لم يكن مضبوطاً بضوابط معروفة، بل كان قائماً على الفوضى والمزاجية، وبحسب ما تملّيه الظروف والأهواء والخطوط النفسية، فليس هناك قواعد علمية دقيقة يحتكم إليها المحدثون، ولهذا كان للاختلاف المذهبي والطائفي أثره في تحامل المحدثين في حكمهم على بعض الرواة، حيث وثقوا من لا يستحق التوثيق، وضعّفوا من لا يستحق التضعيف، وبالتالي صحّحوا أحاديث لم تكن لتبلغ هذه الدرجة، مما يوجب عدم الثقة بمنهجهم في الجرح والتعديل، ورد كثير من الروايات التي أثبتوها بناءً على ذلك.

### الرد على هذه الشبهة:

أولاً: من الأمور المعلومة بداهة أنه لا سبيل إلى معرفة ما جاء عن النبي ﷺ من أحاديث وأخبار إلا عن طريق الرواة والنقل الذين نقلوا أخباره جيلاً بعد جيل وطبقة بعد طبقة حتى دونت السنة في الكتب المعتمدة المعروفة، ولذلك كان الاطلاع على أحوال هؤلاء الرواة والنقل، وتتبع مسالكهم، وإدراك مقاصدهم وأغراضهم، ومعرفة مراتبهم وطبقاتهم، وتمييز ثقاتهم من ضعافهم هو الوسيلة الأهم لمعرفة صحيح الأخبار من سقيمها، مما نتج عنه نشوء علم عظيم وضعت له القواعد، وأسست له الأسس والضوابط، فكان مقياساً دقيقاً ضبطت به أحوال الرواة، من حيث التوثيق والتضعيف، ذلك هو "علم الجرح والتعديل" الذي لا نظير له عند أمة من الأمم، حتى عدّ هذا العلم نصف علم الحديث.

والذي يطالع كتب الرجال والتراجم والجرح والتعديل يقف مبهوراً أمام جهود العلماء في مكافحة التحريف والوضع في السنة النبوية، ويقف مبهوراً أمام هذا العلم فائق الدقة، البالغ الإحكام، الذي لا يمكن أن يكون وضع صدفة أو جاء عفواً، وإنما بذلت فيه جهود، وتعبت فيه أجسام، وسهرت فيه أعين حتى بلغ إلى قمة الحسن ومنتهى الجودة.

**ثانياً:** إن ما وضعه علماء الحديث من قواعد وأصول ثابتة لتوثيق الرواة وتضعيفهم ينفي ما قاله أعداء السنة، فإن علماء الحديث لم ينطلقوا في تعديل الرواة وتجريحهم من هوى، وإنما كانوا يفعلون ذلك حسبةً لله وتدبيراً، ولذلك كثر قولهم: «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم». ولقد قام علم عظيم وضعت له القواعد وأسست له الأسس، وجعل مقياساً دقيقاً ضُبِطَ به أحوال الرواة من حيث التوثيق والتضعيف، ذلك "علم الجرح والتعديل" الذي لا نظير له عند أمة من الأمم.

**ثالثاً:** التجريح والتعديل لم يكن متاحاً لأي أحد، والمسألة لم تكن بهذه الفوضى والعشوائية التي يريد أن يصورها هؤلاء، وذلك لخطورة الجرح وعظم مسؤوليته أولاً، فإن الكلام في أعراض الناس والإقدام على الطعن في المسلمين منزلة أقدام، وشفا هلكة. وذلك يتطلب من الأهلية والمكينة ما لا يمكن أن يصل إليه إلا القلة من جهابذة النقاد والمحدثين، الذين لديهم اطلاع واسع على الأخبار والمرويات وطرقها، ومعرفة تامة بأحوال الرواة ومقاصدهم وأغراضهم، والأسباب الداعية إلى التساهل والكذب، والموقعة في الوهم والخطأ، مع معرفة بأحوال الراوي وتاريخ ولادته، وبلده، وتدينه وأمانته وحفظه وسلوكه، وشيوخه وتلاميذه، ومقارنة مروياته بمرويات غيره إلى غير ذلك، وهي منزلة لا يصل إليها كل أحد.

وليس أدل على ذلك من أن رواية الأخبار كثيرون يُعَدِّون بالألوف، وأما النقاد الحاذقون فإنهم قليل لا يتجاوزن أصابع اليد في كل طبقة، وهؤلاء الأئمة الذين بلغوا هذه المرتبة لم يبلغوها إلا بعد استيفائهم للشروط التي تؤهلهم للتصدي لهذا الأمر.

وقد قام الأئمة بهذا الواجب حسبةً لله، وصيانةً لدينه، وحفاظاً على سنة نبيه، قال أبو بكر بن خلاد ليحيى بن سعيد: «أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماً لك عند الله؟»، فقال: «لأن يكونوا خصمائي أحب إليّ من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ يقول: لم تذبّ الكذب عن حديثي؟»<sup>(١)</sup>.

رابعاً: لم يكن الحامل لهم إذا الأهواء أو الحظوظ النفسية أو غير ذلك من المقاصد السيئة كما زعم المرجفون، ولذلك لم يجاملوا أحداً حتى ولو أقرب الأقربين، فوجدنا منهم من يضعف والده وولده وأخاه، فكيف يقال بعد ذلك إن أحكامهم كانت صادرة نتيجة بواعث نفسية؟

إن قوما لم يجأبوا في حكمهم على الرجال أحداً لا أباً ولا ابناً ولا أخاً ولا صديقاً ولا شيئاً إن ذلك لعنوان صدق ديانته ونزاهته وأمانته وعنوان إجلال الحفاظ للسنة النبوية الشريفة وأنها عندهم أغلى من الآباء والأجداد والأولاد والأحفاد فكانوا مضرب المثل في الصدق والتقوى والأمانة.

وهاك أمثلة على نزاهتهم في حكمهم على الرجال<sup>(٢)</sup>:

١- المُجَرِّحُونَ لآبائهم:

الإمام علي بن المديني سئل عن أبيه فقال: «هُوَ الدِّينُ، إِنَّهُ ضَعِيفٌ».

٢- المُجَرِّحُونَ لِأَبْنَائهم:

الإمام أبو داود السجستاني "صاحب السنن" قال: «ابني عبد الله كذاب».

٣- المُجَرِّحُونَ لِإِخْوَانهم:

زيد بن أبي أنيسة قال: «لا تأخذوا عن أخي يحيى المذكور بالكذب».

(١) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، ص ٤٥، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين السيوطي، ص ٥٢٠.

(٢) انظر: فتح المغيث شرح ألفية الحديث، للحافظ السخاوي، (٣/٣٥٥-٣٥٦).

٤- المُجَرَّحُونَ لأصهارهم وأختانهم: شعبة بن الحجاج قال: "لو حابيت أحدا لحابيت هشام بن حسان كان خَتْنِي<sup>(١)</sup>، ولم يكن يحفظ».

٥- المُجَرَّحُونَ لبعض أقاربهم:

الحُسَيْن بن أَبِي السَّرِيِّ الْعَسْقَلَانِي، ضَعَّفَهُ أَبُو دَاوُدَ وَقَالَ عَنْهُ أَبُو عَرُوبَةَ الْحَرَّانِي: «هُوَ خَالَ أُمِّي وَهُوَ كَذَّاب».

خامساً: لقد وضع العلماء لهذا العلم قواعد وضوابط فتكلموا في شروط قبول الجرح والتعديل، وألفاظهما ومراتبها، وكيف يثبت تعديل الراوي وتجريحه، وما هو العمل إذا تعارض الجرح والتعديل؟ إلى غير ذلك من المباحث والقواعد المبسوطة في كتب المصطلح وعلوم الحديث، والتي تضمن نزاهته وعدم الخيف في الحكم على الرواة. ومن ذلك أنهم اشتراطوا في الجارح أن يكون مجانباً للهوى والعصبية والغرض الفاسد، فلم يعتمدوا أي جرح لا يستند على أصول شرعية بل ردوه على قائله كائناً من كان.

سادساً: استدل بعض أعداء السنة بعبارة الإمام الذهبي التي قال فيها: «فلا يَجْتَمِعُ اثْنَانِ عَلَى تَوْثِيقِ ضَعِيفٍ، وَلَا عَلَى تَضْعِيفِ ثَقَّةٍ»<sup>(٢)</sup>، وهو استدلال في غير موضعه، وفهم على غير مراده، فقد فهموا من العبارة أنه لم يتفق اثنان على توثيق رجل ولا على تضعيفه، بل من يوثقه هذا يجرحه ذاك، والعكس بالعكس، وهو خلاف المقصود من العبارة عند تدقيق النظر.

فإن الإمام الذهبي رحمته الله قال - بعد أن تكلم عن مسائل في الجرح والتعديل، واختلاف الأنظار في ذلك - : «ولكن هذا الدين مؤيدٌ محفوظ من الله تعالى، لم يجتمع علماءه على ضلالة لا عمداً ولا خطأً، فلا يجتمع اثنان على توثيق ضعيف، ولا على

(١) خَتْن: زوج الابنة أو الأخت.

(٢) الموقظة، (ص ٨٢-٨٤).

تضعيف ثقة، وإنما يقع اختلافهم في مراتب القوة، أو مراتب الضعف، والحاكم منهم يتكلم بحسب اجتهاده، وقوة معارفه، فإن ندر خطؤه في نقده، فله أجر واحد والله الموفق».

فَعُلِمَ من ذلك أن مراده أن علماء هذا الشأن متبثون في نقد الرجال، فلم يقع منهم أن اختلفوا في توثيق رجل اشتهر بالضعف، ولا في تضعيف رجل عرف بالصدق والثبت، وإنما يختلفون فيمن لم يكن مشهوراً بالضعف أو الثبت، فلن يختلف اثنان مثلاً في توثيق مالك والثوري وابن المبارك وأمثالهم، ولن يختلف اثنان في جرح محمد بن سعيد المصلوب وأمثاله، وإنما يختلفون في متوسط الحال كالحارث الأعور فيتشدد فيه بعضهم، ويقبله آخرون لتعدد جهات الضعف عندهم، واختلافهم في بعض أسبابها.

سابعاً: وأما الادعاء بأن الاختلاف المذهبي والطائفي كان له تأثير على الحكم على الرواة وتجريحهم، فإن أهل السنة لم يكونوا يجرحون مخالفينهم من أهل الأهواء والبدع إلا إذا كانت بدعته تؤدي إلى كفر، أو وقوع في صحابة رسول الله ﷺ أو أن يكون داعية إلى بدعته لأن الداعية قد يحمله تزيين بدعته على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه، أو لم يكن داعية ولكن حديثه موافق لما يدعو إليه، ويرون في ذلك كله ما يشكك في صدقه وأمانته.

فالخلاف في التجريح بين أهل السنة وغيرهم راجع في الحقيقة إلى الشك في صدق الراوي وعدالته وضبطه لما يرويه، وليس إلى مجرد الخلاف المذهبي الطائفي، وهي قاعدة ثابتة عند المحدثين. ولذلك وجدنا أصحاب الكتب الستة وفي مقدمتهم الشيخان يحتجون في كتبهم بأحاديث جماعة من المبتدعة الثقات ماداموا مستوفين لشروط الرواية، وذلك والله قمة العدل والإنصاف.

فَعُلِمَ مما سبق أن المحدثين لم ينطلقوا في توثيقهم وتجريحهم، وتصحيحهم وتضعيفهم من الأهواء والأمزجة، وإنما انطلقوا من قواعد متينة وأرض صلبة، فاشتروا في الجراح شروطاً عالية، ومؤهلات دقيقة، وجعلوا لذلك آداباً وأحكاماً،

وجوزوه بقدر الحاجة، ولم يقبلوا منه إلا ما كان موافقاً للأصول والقواعد، فجاءت أحكامهم في منتهى الدقة والنزاهة، فجزاهم الله عن أمة الإسلام خير الجزاء.

### شهادة الأعداء:

وهذه شهادة أحد المستشرقين أنفسهم وهو (ليوبولد فايس) قال: «إننا نتخطى نطاق هذا الكتاب إذا نحن أسهنا في الكلام على وجه التفصيل في الأسلوب الدقيق الذي كان المحدثون الأوائل يستعملونه للتثبت من صحة كل حديث، ويكفي من أجل ما نحن هنا بصدد أن نقول: إنه نشأ من ذلك علم تام الفروع، غايته الوحيدة البحث في معاني أحاديث الرسول، وشكلها، وطريقة روايتها.

ولقد استطاع هذا العلم في الناحية التاريخية أن يوجد سلسلة متماسكة لتراجم مفصلة لجميع الأشخاص الذين ذكروا على أنهم رواة أو محدثون، إن تراجم هؤلاء الرجال والنساء قد خضعت لبحث دقيق من كل ناحية، ولم يُعَدَّ منهم في الثقات إلا أولئك الذين كانت حياتهم وطريقة روايتهم للحديث تتفق تمامًا مع القواعد التي وضعها المحدثون، تلك القواعد التي تعتبر على أشد ما يمكن أن يكون من الدقة. فإذا اعترض أحد اليوم من أجل ذلك على صحة حديث بعينه أو على الحديث جملة، فإن عليه هو وحده أن يثبت ذلك»<sup>(١)</sup>.

(١) الرد على شبهات المستشرقين ومن شابعهم من المعاصرين حول السنة، أحمد محمد بوقرين، ص ٣٨.

# الشُّبْهَةُ التَّاسِعَةُ

## الزَّعْمُ بِأَنْ نَقْدَ

### المحدثين اقتصراً على نقد

### الإِسْنَادِ وَلَمْ يَشْمَلْ نَقْدَ الْمَتْنِ

السند هو سلسلة الرواة الذين رَوَوْا الحديث عن رسول الله ﷺ. والمتن هو الكلام المَرْوِيُّ عن رسول الله ﷺ، ويبدأ السند من الرواي الذي سمع الرسول ﷺ يتحدث بحديث في التبليغ عن الله ﷻ، ثم الذي سمعه منه - من السامع الأول - ثم الذي سمعه من السامع الثاني وهكذا حتى المنتهى.

وقد تكون الرواية رؤية بصرية لِفِعْلٍ فعَلَهُ النبي ﷺ، أو سكوتاً منه عن فعل فعله صحابي أمام الرسول ﷺ فلم ينهه عنه، فيكون ذلك السكوت دالاً على إباحة ذلك الفعل لفاعله ولغيره.

وهذه هي السنة بأقسامها الثلاثة:

- الأقوال الصادرة من النبي ﷺ.
- الأفعال الواقعة منه ﷺ.
- التقريرات السكوتية عما قيل أو فعل في حضرته ﷺ.

وعلماء الحديث وضعوا شروطاً حكيمة لمن تُقبل رواياتهم، ولمن تُردّ رواياتهم، وبذلوا في هذا المجال جهوداً مضنية، وفحصوا أحوال الرواة فحصاً دقيقاً، تطمئن إليه النفس، ويستريح القلب كل هذا تم من خلال "علوم الجرح والتعديل" ومعنى الجرح الوقوف على "النقائص" التي تمنع من قبول رواية الرواة ومعنى التعديل الثناء على الرواة الذين تتوفر فيهم شروط قبول الرواية.

وعلوم الجرح والتعديل، أو الذم والتزكية من أعم علوم الحديث، وأعلاها شأنًا. وقد نتج عنها عمل قوائم للرواة، كما نتج عنها تقسيم الرواة "طبقات" بينها تفاوت في الدرجات، سواء في ذلك المجرّحين والمعدّلين، كما وُضع المعدلون في

درجات؛ والمجرّحون في درجات، إذ ليس كل المعدّلين في درجة واحدة، ولا كل المجرّحين في درجة واحدة.

وقد هال منكري السنة ما رأوه أو سمعوا عنه من الجهود الجبارة التي قام بها علماء الحديث لنقد السند، وبدلاً من أن يعظموا هذا الجهد، ويتخذوا منه مدخلاً للإقرار بالسنة، عكسوا الوضع فاتخذوه مَسَبَّةً قاذحة في السنة، وخطط لهم الشيطان ليجعلوا الأبيض أسوداً، والحقّ باطلاً، فقالوا: إن علماء الحديث اهتموا بنقد السند، وأهمّلوا نقد المتن، وهو الأهم؟ لأن المعاني في المتن، وليس في الأسانيد.

والهدف الذي يريدون الوصول إليه هو الطعن في متون الأحاديث، أي الطعن في كلام النبي ﷺ نفسه، ثم في أفعاله، ثم في موافقاته على ما وقع في حضرته من أفعال أو أقوال. فقالوا إن الأحاديث المروية عن الرسول ﷺ ما تزال في حاجة إلى نقد (غربة) لأن علماء الحديث لم يقوموا بهذه المهمة، ولم يميّزوا بين الحديث السليم، والحديث الدخيل، فلا بد من إعادة النظر فيها لنُبقي الصالح منها، ونلغي غير الصالح؟ يعني أن السنة ما زالت غُفلاً فيها باطل مجهول.

### تفنيد هذه الشبهة ونقضها:

إن اعتناء علماء الحديث بنقد السنة نقدًا دقيقًا واسعًا حقيقة لا يماري فيها أحد. وآثارهم تشهد بذلك الاهتمام أما نقد المتن فلم يبلغ عشر معشار نقد السند، وهذه حقيقة، لا يماري فيها أحد كذلك. ففي نقد السند تتبعوا الرواة واحداً واحداً، حتى لكانهم كانوا يرونهم رأي العين. أما في نقد المتن، فقد وضعوا قواعد كلية ضابطة يمكن بمراجعتها معرفة الحديث المقبول، ومعرفة الحديث المردود.

فعلماء الحديث لم يهمّلوا نقد المتن كلية، بل لهم فيه عمل حكيم محمود، وإن جحد الجاحدون، لكن هل يؤاخذ علماء الحديث على هذا السلوك؟ وهل عدم التوسع في نقد المتن دليل على أن الأحاديث المروية عن النبي ﷺ بضاعة مغشوشة، يجب أطراحها ونزع الثقة عنها؟!!

لا يؤاخذ علماء الحديث على توسعهم في نقد السانيد، وقلته في نقد المتن، لأن لكل من الأمرين ما يقتضيه؛ لأن النقد الأول موضوعه الرجال الذين تسلسلت الرواية عنهم، وهم لا يُحصَوْنَ عددًا، فالحديث الواحد يكون في سنده عشرة رجال أو أقل أو أكثر.

ولابد من فحص كل واحد منهم فإذا فرضنا أن (أ) كتب مصنفًا في الحديث خرَّج فيه ألف حديث، وكان متوسط السند خمسة رواة في كل حديث فمعنى هذا أنه لابد أن يكون لديه دراية بسيرة خمسة آلاف رجل. وليس هذا بالأمر السهل اليسير، ومعرفة سيرة هؤلاء الرواة كلهم ضرورة لابد منها لتوثيق الحديث المروي، ومعرفة درجته: صحيح - حسن - ضعيف - موضوع.

ونقد السند هو في حقيقة الأمر خادم لمتن الحديث، ولولا خدمة الحديث نفسه ما كان نقد السند، فالأمران متصلان لا منفصلان، وإن غابت هذه البدائنه عن منكري السنة أجمعين.

### نقد السند أولى:

وعلى نقيض ما يدعى منكرو السنة وأعداؤها من رمي علماء الحديث بالقصور في الاهتمام بنقد السند دون نقد المتن، فإن علماء الحديث كانوا موفِّقين كل التوفيق من الله ﷻ في ما صنعوا لأن نقد السند أولى من نقد المتن. فنقد السند موضوعه أخبار وسير الرواة، وهي أمور مخبوءة، لأنها أسرار حياتهم وسلوكياتهم، فذكر الراوي في الحديث لا يكشف عن سيرته، ولا يُحدِّث عن أخباره، فكان تتبع هذه السير والأخبار والأسرار ضروريًا في توثيق الحديث والسنن.

ونحن - الآن - إذا قرأنا حديثًا بسنده، وعرفنا أسماء الرواة لا تتضح لنا من رسم أسمائهم أخبارهم وسيرهم التي كانوا عليها وهم أحياء، وكفانا هذا كتب الجرح والتعديل، وما قاله علماء النقد في كل راوٍ منهم.

أما متن الحديث فهو يحمل في طياته أخباره ومعانيه. وفي استطاعة أهل العلم أن يعرفوا الحديث المقبول من الحديث المردود بالنظر العابر في معناه ومضمونه، فمثلاً

ما يروى في الموضوعات على أنه حديث مثل: "النظر إلى الوجه الجميل عبادة" ندرك ببديهة النظر أنه مكذوب موضوع لم يقله النبي ﷺ. فالمتن يحمل معه مقتضيات الحكم عليه دون السند، ولو كان علماء الحديث قد عكسوا فتوسعوا في نقد المتن واقتصدوا في نقد السند لكانوا فعلاً أهلاً للمؤاخذة واللوم.

### نقد المتون:

إن علماء الحديث وضعوا لها أمارات وعلامات كلية، يُعرَف بها المتن السليم من العليل. فالأحاديث التي متونها سليمة يذكرونها دون إبداء أية ملاحظات عليها. وهذا معناه أن متون هذه الأحاديث بريئة من النقد والمؤاخذات. فهو نقدٌ إيجابيٌّ صامت كما في البخاري ومسلم.

أما الأمارات والضوابط التي وضعوها لنقد المتون فهي موضوعة للكتب التي تجمع الأحاديث بدون تمحيص. فهذه الكتب، التي لم تحظ من جامعيتها بعناية فائقة. أو ما يُروى في كتب التفسير والفقه - أحياناً - فإن هذه القواعد مفيدة لمن يطالع فيها حتى يسهل عليه معرفة ما ليس بحديث.

وقد اهتم علماء الحديث اهتماماً بالغاً بدراسة متن الحديث واستوفوا تلك الدراسة وبذلوا قصارى جهدهم في العناية به بحيث لا يوجد مزيد على ما قدموه. ولقد كان الهدف الذي يسعون إليه من دراسة الإسناد ونقده وهو تمييز صحيح الحديث من ضعيفه وحماية السنة من العبث والكيد كان ذلك مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بنقد المتن، وتوثيق الراوي لا يتم إلا بثبوت عدالته وضبطه، وهذا الأخير إنما يُعرَف بمقارنة مرويات الراوي مع مرويات الثقات الآخرين.

ومن الثابت الذي لا جدال فيه عند المحدثين أن صحة إسناد الحديث لا تعني بالضرورة صحة الحديث لأن من شروط الصحيح ألا يكون شاذاً ولا معللاً، والشذوذ والعلة يكونان في السند كما يكونان في المتن فقد يصح إسنادٌ حديثٌ ما ويكون في متنه علةٌ قاذحة تقدح في صحته وهكذا الشذوذ؛ ولذا لم تكن دراستهم قاصرة على الأسانيد

وإنما بحثوا في علل المتون وشدوذاها وجمعت أبحاثهم هذه في علل المتون والأسانيد في مصنفاتهم من كتب العلل وهي كثيرة.

ومن أجل ذلك نشأت علوم لا تكتفي بدراسة الإسناد بل تعني بدراسة الإسناد والمتن جميعاً فمن ذلك: الحديث المقلوب، والمضطرب، والمدرج، والمعلل، والمصحف، والموضوع، وزيادة الثقة. كما أنشئت علوم تتعلق بدراسة المتن خاصة من ذلك غريب الحديث، أسباب ورود، ناسخه ومنسوخه، مشكله، ومحكمه.

وفي هذا بذل المحدثون جهداً لا نظير له ولا مثيل ومن جهودهم في دراسة المتن ما وضعوه من علامات وضوابط يُعرف بها وضع الحديث من غير رجوع إلى سنده من ذلك:

- ركابة اللفظ في المروي: فيدرك من له إلمام باللغة ومعرفتها أن ذلك لا يمكن أن يكون من كلام النبي ﷺ إذا صرح الراوي بأنه لفظه، وإلا فمدار الركابة على المعنى وإن لم ينضم إليها ركابة اللفظ.
- مخالفة الحديث لنص القرآن أو السنة المتواترة: فما يخالف القرآن كحديث مقدار الدنيا وإنها ستة آلاف سنة، فهو مخالف لقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجِيبُهَا لَوْفَهَا إِلَّا هُوَ يُقَلِّتُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمُ إِلَّا بَغْثَةٌ يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾. (الأعراف: ١٨٧).
- وما يخالف السنة كأحاديث مدح من اسمه محمد أو أحمد، وأن كل من يسمى بهذه الأسماء لا يدخل النار؛ والنار لا يُجار منها بالأسماء والألقاب وإنما بالإيمان والعمل الصالح.
- ما اشتمل على مجازفات وإفراط في الثواب العظيم على الأمر الصغير، أو وعيد عظيم على فعل يسير: كحديث: من قال: لا إله إلا الله، خلق الله من تلك الكلمة طائراً له ...

إن مقاييس المحدثين في السند لا تنفصل عن مقاييسهم في المتن إلا على سبيل التوضيح والتبويب والتقسيم، وإلا فالغالب على السند الصحيح أن ينتهي بالمتن الصحيح، والغالب على المتن المعقول المنطقي الذي لا يخالف الحس أن يرد عن طريق صحيح.

فعلماء الحديث - رحمهم الله - درسوا متن الحديث دراسة وافية يعرف قدرها من نظر إلى مؤلفات القوم وما تركوه من ميراث عظيم سارت على ضوئه الأجيال، واعترف بذلك المنصفون.

فلا عبرة بما قاله الحاقدون الذين يريدون شرًا بديننا القويم، فنحن المسلمين بحمد الله نثق في علمائنا الأجلاء ونقدّر لهم جهودهم، ونشكر لهم ما بذلوه من جهود في خدمة سنة النبي ﷺ، ونشهد لهم بذلك وبسلامة منهجهم واستقامته ولا نلتفت إلى طعن طاعنٍ أو قول مبغض فيهم أبدا بل نكشف قوله ونرد كيده ونمحو أثره وصدق الله إذ يقول: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمْ الْوَيْلُ مِمَّا نَصِفُونَ﴾ (الأنبياء: ١٨).

## الشُّبْهَةُ العَاشِرَةُ

### اقتحام السنة حواجز الغيب

من الأمور القادحة في صدق السنة وصحتها عند منكريها المعاصرين، ما فيها من أحاديث تتحدث عن الأمور الغيبية وهذا - عندهم - لا يصح، لأن النبي ﷺ بشر والبشر لا يعلمون الغيب؟ إن علم ما في الغيب مقصور على الله وحده، وإن القرآن أمر النبي ﷺ أن يعلن للناس أنه لا يعلم الغيب، إذن فوجود أحاديث في صحاح كتب السنة، كالبخاري ومسلم، تتحدث عن أمور غيبية، كأحاديث نعيم القبر وعذابه، وأهوال القيامة وصفة الجنة والنار، وما حدّث به النبي في حياته عن أمور ستحدث بعده في الحياة الدنيا، أو ما حدّث عن أمور وقعت في مكان غير المكان الذي هو فيه، كمقتل أحد زعماء الفرس، وما جرى على هذا المتوال كل هذه علامات على أن السنة المروية في الكتب الآن، لا تصح نسبتها إلى الرسول ﷺ، وإن استوفت شروط الصحة التي تواطأ عليها علماء الحديث؟!

ويتساءلون: كيف علم النبي أن القبر إما روضة من رياض الجنة وإما حفرة من حفر النار؟ وكيف علم أن صاحبي القبرين اللذين مر عليهما يُعَذَّبَان، وما يعذبان في كبير، وأن أحدهما كان لا يستبرئ من بوله، والآخر كان يمشي بالنميمة، بين الناس.

وعلى أي أساس بشّر عشرة من أصحابه بالجنة، حتى صارت هذه البشارة عنواناً عليهم "العشرة المبشرون بالجنة"؟! وكيف علم أن في يوم القيامة شفاعات لغير الله يدخل بسببها أناس الجنة، وهم حسب أعمالهم من أصحاب النار؟ وكيف اقتحم أستار الجنة والنار واطلع على أهلها فوجد أكثر النار من النساء؟

ويقولون: إن هذه الأخبار موضوعة ولو بلغت أعلى درجات الصحة، لأن الله تعالى كرر في كتابه العزيز أن الغيب لا يعلمه أحد سواه: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا لَا يَعْلَمُهَا وَلَا

حَبَّةٍ فِي ظُلُمَتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ (الأنعام: ٥٩). ويقول تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ (النمل: ٦٥).

وقال مخاطباً رسوله ﷺ: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَأَسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (الأعراف: ١٨٨). وقال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ﴾ (الأنعام: ٥٠). أليست هذه أدلة قاطعة على أن ما رُوي منسوباً إلى النبي من شئون الغيب الزماني والمكاني تزوير على رسول الله ﷺ؟!

هذا ما يردده هؤلاء الضالون المضلون.

### تفنيد هذه الشبهة ونقضها:

إن منكري السنة، إما أن يكونوا جهلاء جهلاً مركباً إن كانوا حسني النية فيما يقولون. وإما أن يكونوا معاندين عملاء لأعداء الأمة والوطن، ومُحال أن يكون وراء هذين السببين سبب ثالث.

مسئولية الجهل وراء هذه الشبهة تعلن عن نفسها بصوت عالٍ، ولدفع مسؤولية العناد جانباً الآن. والجهل - هنا - مركب:

- فهم أولاً جاهلون بمنزلة رسل الله ﷺ، وفي مقدمتهم خاتمهم ﷺ.
- وهم ثانياً جاهلون بالقرآن ومقاصده وقيمه ومبادئه.
- وهم ثالثاً جاهلون بالسنة من ألفها إلى يائها.
- وهم رابعاً جاهلون بأنهم جاهلون.

وإذا اجتمعت ضروب الجهل هذه في أناس، فالصمت خير لهم من الكلام، والموت أستر لهم من الحياة.

فهم جاهلون بمنزلة رسل الله ﷺ عند الله ﷻ، وهم بسبب هذا الجهل ينظرون إلى الرسول ﷺ كأنه واحد منهم، ليست له خصوصية كرامة وتكريم عند الله ﷻ، ولا خصوصية تأييد بالنصر وخوارق المألوف عند عامة الناس. وأن الله يُجْرى على أيديهم ما يضمن به على سائر خلقه، تثبيتاً لهم، وتصديقاً لرسالاتهم.

وهؤلاء جاهلون بالقرآن، ولو كانوا قد رزقوا حسن فهمه ووقفوا على ظواهر معانيه ودقائقها لما ساغ لهم أن يرددوا هذا القول الناعي عليهم بالويل والثبور، وعظائم الأمور.

فنبينا محمد ﷺ لم يكن أول رسول يمزق الله ﷻ له حواجز الزمان والمكان، ويُطلعه على بعض الغيوب التي لم يكن ليعلمها لولا فتح الله ﷻ عليه بها. ألم نخبرنا القرآن أن الله ﷻ أطلع يوسف ﷺ، وهو غلام، حين ألقاه إخوته في الحب ليتخلصوا منه ويصفو لهم قلب أبيهم ووجهه؟ ألم يقرأوا قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَاجْمَعُوا أَن يَجْعَلُوهُ فِي غَيْبَتِ الْجَبِّ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ (١) (يوسف: ١٥).

ثم دار الفلك دورته، وجاءت لحظة الإنباء، فقال لهم يوسف عليه السلام: ﴿قَالَ هَلْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ يَوْسُفَ وَأَخِيهِ إِذْ أَنْتُمْ جَاهِلُونَ﴾ (يوسف: ٨٩). أليس هذا غيباً كان الله ﷻ قد أنبا به نبيه يوسف ﷺ، فوقع كما أنباه الله ﷻ به.

ثم ألم يقرأوا أن الله ﷻ منَّ على يوسف ﷺ مرة أخرى إذا أطلعه على غيب زماني قبل أن يقع بعشرات السنين، أنباه به عن طريق الرؤيا الصادقة: ﴿إِذْ قَالَ يَوْسُفُ

(١) قال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٤ / ٣٧٤): «قال الله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ يَقُولُ تَعَالَى ذَاكِرًا لُطْفَهُ وَرَحْمَتَهُ وَعَائِدَتَهُ وَإِنزَالَهُ الْيُسْرَى فِي حَالِ الْعُسْرِ: إِنَّهُ أَوْحَى إِلَى يَوْسُفَ فِي ذَلِكَ الْحَالِ الضَّبِّقَ، تَطْيِيبًا لِقَلْبِهِ، وَتَثْبِيتًا لَهُ: إِنَّكَ لَا تَحْزَنُ مِمَّا أَنْتَ فِيهِ، فَإِنَّ لَكَ مِنْ ذَلِكَ فَرْجًا وَمُخْرَجًا حَسَنًا، وَسَيَنْصُرُكَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، وَيُعْلِيكَ وَيرَفَعُ دَرَجَتَكَ، وَسَخَّرَ لَهُمْ بِمَا فَعَلُوا مَعَكَ مِنْ هَذَا الصَّنِيعِ».

لَأَبِيهِ يَتَابَتِ إِيَّيَ رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴿يوسف: ٤﴾. ثم دار الفلك دورته فصدق الله ﷻ رسوله يوسف عليه السلام تلك الرؤيا لما رأى إخوته وأباه وأمه يحيونه بمصر بعد قدومهم إليها. وفي هذا يقول تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا وَقَالَ يَتَابَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلْتُ رَأْيِي حَقًّا وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاءَ بِكُمْ مِنَ الْبَدْوِ مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي إِنَّ رَأْيِي لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ (يوسف: ١٠٠).

ثم ألم يخرج الله ليعقوب عليه السلام أستار الغيب المكاني فنقل إليه ربح (رائحة) ولده يوسف من مصر إلى الشام حتى لكانها يتعانقان في مكان واحد، وقد حكى القرآن هذه "المعجزة" على لسان يعقوب عليه السلام: ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعِيرُ قَالَ أَبُوهُمْ إِيَيَ لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ لَوْلَا أَنْ تُفَنِّدُونِ﴾ (يوسف: ٩٤)، إن هذه الريح (الرائحة) لم يشعر بها مجالسوه في المكان نفسه، فنسبوه إلى التخريف قائلين: ﴿تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ﴾ (يوسف: ٩٥).

أفليست هذه غيوبًا أطلع الله عليها بعض رسله؟ وكذلك صنع الله ﷻ مع رسوله الكريم عيسى بن مريم عليه السلام، وتحدث بذلك عيسى باعتباره آية من آيات الرسالة، التي كرمه الله ﷻ بها إلى بني إسرائيل. أفلم يقرأ هؤلاء الجهلة، أو المعاندون ما حكاها القرآن الأمين عن عيسى عليه السلام: ﴿وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدْخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (آل عمران: ٤٩). هل كان مع عيسى عليه السلام أجهزة تجسس يرصد بها أسرار الناس في البيوت؟! أم أن عيسى عليه السلام رسول مؤيد من عند الله بالمعجزات زمانية كانت أم مكانية.

وهل لمن يجهل هذه الحقائق أن ينصب من نفسه عالمًا جهبذًا أو في علوم الأولين والآخرين، بل تفوق في العلم على أنبياء الله ورسله عليهم السلام، وعلا جهله على حقائق الوحي الأمين، وإذا كان هذا هو فضل الله ﷻ على يعقوب ويوسف وعيسى عليه السلام،

فكيف يستكثر هؤلاء الأغبياء على خاتم الأنبياء والرسل ﷺ أن يُطْلِعَهُ على بعض الغيوب الزمانية والمكانية، وهو رسول الله إلى الناس جميعاً حتى قيام الساعة؟!

إن الرسل ﷺ لا يملكون الاطلاع على الغيب بذواتهم، وإنما يؤمن عليهم علام الغيوب بما يشاء هو لا بما يشاءون هم. وقد أعلن الله ﷻ في كتابه أنه وحده هو عالم الغيب وفي الوقت نفسه أعلن أنه يُطْلِعُ من يشاء من رسله على أشياء من الغيب بمقتضى إرادته وحكمته، وإذا أطلع بعض رسله على بعض الغيوب فليس معناه أن هؤلاء الرسل صاروا شركاء لله في علم الغيب، وإنما هو فضل الله يؤتيه من يشاء من عباده. ولكن جهل منكري السنة هو مصيبة فوق كل المصائب عندهم، قاتلهم الله.

ألم يقرأوا قول أحكم الحاكمين: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ (١) (الجن: ٢٦ - ٢٧).

ونسأل منكري السنة هذا السؤال، تعليقاً على إنكارهم إخبار السنة ببعض الغيوب: هل محمد عندكم رسول أم غير رسول؟ فإن قلتم هو رسول قلنا لكم إن الله في كتابه أعلن أنه يُطْلِعُ من ارتضى من رسله على بعض الغيوب، فيلزمكم التصديق بالأحاديث النبوية، التي تتحدث عن بعض الغيوب. وإن قلتم هو ليس رسولاً، قلنا لكم: لكم دينكم ولنا ديننا، فانظروا أي الإجابتين أحب إليكم يا ترى؟

(١) أي هو سبحانه عالم بما غاب عن الأبصار، فلا يُظهر على غيبه أحداً من خلقه، إلا من اختاره الله ﷻ لرسالاته وارتضاه، فإنه يُطْلِعُهُم على بعض الغيب، ويرسل من أمام الرسول ومن خلفه ملائكة يحفظونه من الجن؛ لئلا يسترقوه ويهمسوا به إلى الكهنة.

### أدلة من الواقع المشاهد:

إن الأحاديث التي تحدثت عن بعض الغيوب التي صحت روايتها عن رسول الله ﷺ، حقائق إيمانية ومعجزات إلهية أجراها العلي القدير على لسان النبي ﷺ. ومن ذلك إخباره ﷺ عن مراحل تكوين الأجنة في الأرحام، فلم يكن في عصر النبوة طب كما في هذه الأيام، ولا وسائل كشف أو أشعة تلتقط ما وراء المستور، ومع هذا فقد تحدث رسول الله ﷺ عن مراحل تكوين الجنين في رحم أمه، وحدد كل مرحلة تحديداً دقيقاً في حديثه الذي سمعته منه.

فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، حيث قال: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ، «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ إِلَيْهِ مَلَكًا بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، فَيَكْتُبُ عَمَلَهُ، وَأَجَلَهُ، وَرِزْقَهُ، وَشَقِيٍّ أَوْ سَعِيدٍ، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ» (رواه البخاري ومسلم).

والشاهد في هذا الحديث هو تحديد مدة كل مرحلة من المراحل الثلاث بأربعين يوماً. بعدها يبعث الله الروح فيه. ثم جاء الطب الحديث، والتقطت صوراً لأجنة وهي في الرحم وعرف الأطباء أن الروح لا تبعث إلا مائة وعشرين يوماً، وتطابقت نتائج المراقبة الطبية مع دلالات الحديث تماماً. فكان هذا الحديث معجزة نبوية خالدة، وموضوعه غيب مكاني وزماني معاً.

نعم. القرآن ذكر أسماء المراحل في آيات منها ما جاء في سورة المؤمنون: قَالَ نَعَالِي: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ۝١٣ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ۝١٤ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْلًا فَكَسَوْنَا الْإِطْلَامَ لَحْمًا ۝١٥ ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَبَارَكُ اللَّهُ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾ (المؤمنون: ١٢ - ١٤). ولم يذكر القرآن مدة كل مرحلة، فحددها السنة بأربعين يوماً. ولم يذكر القرآن لحظة بعث الروح، فبينت السنة أنه يكون على رأس المائة والعشرين يوماً (حاصل مجموع ٤٠ + ٤٠ +

(٤٠) أو ليس هذا غيباً لم يكن يمكن الاطلاع عليه يوم قال الرسول ﷺ هذا الحديث الإعجازي.

والله ﷻ هو الذي أعلم رسوله ﷺ بهذا الغيب. أفبعد هذا يتناول جاهل أو معاند، فيجعل من أدلة إنكار السنة أنها اقتحمت ستور الغيب، والغيب لا يعلمه إلا الله؟! لو لم تكن أحاديث الغيب صادقة كل الصدق لكان لهم عذر. ولكن كيف يكون لهم عذر وهي صادقة كل الصدق، إنهم لسوء حظهم عكسوا دلائل الإيمان، فجعلوها دلائل كفرٍ وإلحادٍ وللناس فيما يعشقون مذاهب. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

## الشبهة الحادية عشرة رواة السنة بشر غير معصومين

قالوا: إن رواية السنة عن رسول الله ﷺ بشر يخطئون ويصيبون، فهم إذن غير معصومين، فكيف نؤمن بصحة وصدق ما رَوَاهُ لنا من مئات الآلاف من الحديث المنسوب إلى رسول الله ﷺ. ويضيفون إلى شبهتهم هذه شبهة أخرى عارضة، خلاصتها أن الواحد منا إذا قال كلاماً في مجلس، ثم أراد حكايته في مجلس آخر، فإنه لا يستطيع أن يحكيه على صورته الأولى، بل لابد من التغيير والتبديل في الألفاظ والمعاني وإن قرب العهد بين المجلسين: مجلس البداية ومجلس الحكاية.

### تفنيد هذه الشبهة ونقضها:

ليس الوصف بالبشرية نقصاً من حيث البشرية نفسها وإنما معايير النقص والكمال رهينة بكسب الإنسان وعمله. ومن سنن الله النافذة أن جعل البشر يديرون شئون أنفسهم بأنفسهم على هدى من رسالات الله ﷻ إليهم لا تديرها لهم ملائكة ولا شياطين، وهذا هو مقتضى التكليف أو المسؤولية كما يعبر عنه في الفكر الحديث. إذن فإن رواية الحديث عن طريق البشر ليست بدعاً من السلوك، ولا سبباً تقدر في سلامة السنة من التحريف في ألفاظها ومعانيها.

وتوصلاً إلى هذه الغاية نشأ فن أو علم الجرح والتعديل، هذا الفن، أو العلم وقَّفه علماء الحديث على معرفة أحوال الرواة من التابعين وتابعيهم ومن غيرهم، وصنفوا الرواة أصنافاً مختلفة، ووضعوا لقبول الرواية من كل راوٍ شروطاً محكمة. والتعديل يعني وصف الراوي بالعدالة إذا توفرت فيه شروطها، والتجريح يعني معرفة الرواة غير العدول الذين لا تُقبل روايتهم.

فالحديث الذي يُقبل من حيث رواية ينبغي أن يكون الراوي، ضابطاً ثقة، وهو المسلم البالغ العاقل، السالم من أسباب الفسق وخوارم المرءة، المتيقظ غير المغفل (الغافل) وأن يكون حافظاً إذا حدث من حفظه، فاهماً إذا حدث على المعنى، أما رواية

من خالف حاله هذه الأوصاف فلا تُقبل، وكذلك لا تُقبل رواية أصحاب الأهواء إذا رَووا ما يوافق هواهم ولا مجهول الحال.

ويلاحظ أن هذه الضوابط قد وُضعت لهدفٍ سامٍ وهو دفع احتمال الخطأ أو الكذب في رواية الحديث، حتى تطمئن النفس إلى أن ما رُوي صحَّ صدوره عن النبي ﷺ. ولم يكن علماء الحديث يقبلون كل ما يروى عن رسول الله ﷺ، حتى تتوفر فيه شروط الرواية الصحيحة وهذا يدفع بكل قوة ما أثاره منكرو السنة من أن رواية السنة بشر يخطئون ويصيبون.

فهذه العبارة وإن كانت صحيحة من حيث الجملة، فلا مفهوم لها هنا لأن الشروط التي وضعها علماء الحديث ﷺ كانت لتحقيق الإصابة في الرواية ودفع الخطأ، وهم أعلم بأسباب الإصابة والخطأ عشرات المرات من هؤلاء البيغاوات، الذين يرددون ما قاله المبشرون والمستشرقون الحاقدون على الإسلام، دون أن تكون لهم ممارسة أو خبرة ذاتية في هذا المقام الجليل.

إن الذين يهاجمون السنة الآن في الصحف والمجلات والفضائيات لو عقد لأحدهم اختبار في علوم الحديث مهما طال أو قصر، سهل أو صعب لرُسب فيه بامتياز!! ولو كان بعضهم لبعض ظهيرًا.

إنهم يتصايحون في الفضاء، ويحاربون في الهواء، أو في غير مواجهة ولو ووجهوا لانكشفوا وافتضح أمرهم عند الناس، وقديماً قال الشعر:

إِذَا مَا الْجَبَانُ خَلَا بِأَرْضٍ تَمَّتْ الطَّعْنُ فِيهَا وَالنِّزَالُ

**مقلدون لا مبتكرون:**

منكرو السنة في هذه الشبهة - شبهة بشرية الرواة - مقلدون كعادتهم لا مبتكرون، ما في ذلك ريب أنهم مقلدون لمكذبي الرسل على مدى التاريخ النبوي كله، فالقرآن الكريم يقص علينا مسالك مكذبي الرسل ﷺ كلما بلغوهم ما أنزله الله ﷻ عليهم، وإليك البيان.

في سورة إبراهيم عليه السلام، ورد هذا الحوار المحكي بين الرسل والذين كذبوهم من أقوامهم: **﴿قَالَ تَعَالَى: «رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخْرِجَكُم إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى قَالُوا إِنَّ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَتْ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأَتُونَا بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ۝١٠﴾** **﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ۖ وَمَا كَان لَنَا أَنْ نَأْتِيَكُم بِسُلْطَانٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَعَلَىٰ اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ۝١١﴾** (إبراهيم: ١٠ - ١١)

انظر إلى هذا المنطق المعوج الذي واجه به مكذبو الرسل الذين أرسلهم الله ﷻ إليهم. رفضوا رسالاتهم والإيمان بها، بحجة أنهم بشر مثلهم ليس لهم عليهم سلطان. وهذا شبيه بموقف أعداء السنة، الذين يرفضون السنة بحجة، أو شبهة أن روايتها من الصحابة، والتابعين بشر؟! ثم انظر إلى صوت الحكمة العالية في رد الرسل على هؤلاء المكذبين: **﴿إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ۖ﴾**.

إن منكري السنة رفضوها في هذه الشبهة، لأن روايتها بشر يخطئون ويصيبون وها هنا لطيفة من لطائف بلاغة القرآن، وهي أنهم وصفوا البشر بأنهم يخطئون ويصيبون وهذان الوصفان متحققان فيما حكاه القرآن في هاتين الآيتين: أي الإصابة والخطأ. فالخطئ هم مكذبو الرسل، ومثلهم منكرو السنة، لأنهم جميعاً اعتمدوا في تكذيب الرسل، وتكذيب السنة على علة واحدة، هي بشرية الرسل والرواة. أما المصيبون فهم الرسل، والمؤمنون بسنة خاتمهم ﷺ، المحتكمون إليها في حياتهم طاعة لله ورسوله.

ومثل هذا ورد في سورة "يس" في الحديث عن أصحاب القرية: **﴿قَالَ تَعَالَى: «وَأَضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ ۝١٣﴾** **﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ۝١٤﴾** **﴿قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ**

مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴿١٥﴾ قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴿١٦﴾ وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا  
الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴿يس: ١٣ - ١٧﴾.

هذا هو التقليد الذي سار عليه منكرو السنة، فليس لهم من قدوة إلا مكذبو الرسل، وليس لمكذبي الرسل من إمام إلا الشيطان، الذي يدعو حزبه ليكونوا من أصحاب السعير. وقد حكى عنهم القرآن هذه المقولة في سور أخرى كالأعراف والفرقان والقمر وغيرهما، من السور التي فيها قصص الأنبياء.

ومما حكاه عن مشركي العرب من رفضهم لرسالة محمد ﷺ، قوله تعالى: ﴿لَا هِيَ قُلُوبُهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَ وَأَنْتُمْ تَبْصُرُونَ﴾ (الأنبياء: ٣). وقولهم عن القرآن في بيان رفضهم له: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ (المدثر: ٢٥). فهل ترى من كبير فروق بين مكذبي الرسل، وبين منكري السنة المطهرة؟! إنهم - جميعاً - مكذبون للرسل في أصول ما جاءوا به، وفي فروعه.

## الشبهة الثانية عشرة ثُدرة استدلال أبي حنيفة بالحديث

ثُدرة استدلال أبي حنيفة بالحديث، وأنه كان كثيرًا ما يبنى قوله على القياس، وما قيل من أنه كان يقدم القياس على الحديث.

### تفنيد هذه الشبهة ونقضها:

قال الإمام رحمه الله: «كذب والله وافترى علينا من يقول: إننا نقدم القياس<sup>(١)</sup> على النص<sup>(٢)</sup> وهل يُحتاجُ بعد النص إلى قياس؟»<sup>(٣)</sup>.

وقال: «نحن لا نقيس إلا عند الضرورة الشديدة، وذلك أننا ننظر في دليل المسألة من الكتاب والسنة، أو أقضية الصحابة، فإن لم نجد دليلًا قسنا حينئذ مسكوتًا عنه على منطوق به»<sup>(٤)</sup>.

هذا كلامُ إمامٍ يقدّر السنة حق قدرها، ويجعلها تالية للقرآن في الاستدلال، وكأنه يقول: إننا نأخذ أولاً بكتاب الله، ثم السنة، ثم بأقضية الصحابة، ونعمل بما اتفقوا عليه، فإن اختلفوا قسنا حكمًا على حكم، بجامع العلة بين المسألتين، حتى يتضح المعنى.

فما الذي يريده منكرو السنة من الإمام أبي حنيفة حتى يُقلعوا عن الافتراء عليه، ويعرضوا عن اتخاذه منبع شبهة للطعن في سنة خاتم الأنبياء والمرسلين؟!

إن الإمام أبا حنيفة رحمه الله لم يختلف عن بقية الأئمة الكبار أصحاب المذاهب الفقهية المعروفة. فأصول مذهبه هي أصول مذاهبهم المتفق عليها بينهم، وهي على

---

(١) يعني الرأي.

(٢) يعني الحديث.

(٣) انظر الميزان للشعراني: ٥١.

(٤) نفس المصدر السابق.

الترتيب: الكتاب - السنة - القياس - الإجماع. فعَلَامُ الإساءة إلى هذا الإمام العظيم؟ وكيف يتخذ منه الضالون المضلون قدوة لهم في الإساءة إلى سنة رسول الله ﷺ؟! وقد فاتهم أن أحاديث رسول الله ﷺ لم تكن قد جُمِعت جميعاً موسعاً مدروساً في حياة أبي حنيفة، فكان رحمه الله إن أعرض عن اعتماد شيء من الأحاديث فإنه يريد التثبت والتأكد من صحته، لا أنه يرفض السنة رفضاً مطلقاً.

وقد جهل هؤلاء المنكرون لسنة النبي ﷺ أن للإمام أبي حنيفة رحمه الله مسنداً في الحديث النبوي، جمع فيه أكثر من خمسمائة حديث، وهو مطبوع متداول، ولكن العناد يصيب أهله بعمى حالك، وإن كانوا يبصرون.

وقد كان الإمام أبو حنيفة رحمه الله إذا بلغه حديث عن النبي ﷺ؛ يأخذ به، ويترك قوله السابق. ولقد روى عنه أصحابه أقوالاً شتى، وعبارات متنوعة؛ كلها تؤدي إلى شيء واحد وهو: وجوب الأخذ بالحديث، وترك تقليد آراء الأئمة المخالفة له ومن ذلك:

١- «إذا صح الحديث؛ فهو مذهبي».

٢- «إذا قلتُ قولاً يخالف كتاب الله تعالى، وخبر الرسول ﷺ فاتركوا قولي»<sup>(١)</sup>.

ولو عاش الإمام أبو حنيفة رحمه الله حتى دُوِّنت الشريعة، وبعد رحيل الحفاظ في جَمْعِها من البلاد والشعور، وظفر بها؛ لأخذ بها، وترك كل قياس كان قاسه، وكان القياس قَلَّ في مذهبه، كما قَلَّ في مذهب غيره بالنسبة إليه، لكن لما كانت أدلة الشريعة مفرقة في عصره مع التابعين وتابعي التابعين في المدائن والقرى والشعور؛ كثر القياس في مذهبه بالنسبة إلى غيره من الأئمة ضرورة؛ لعدم وجود النص في تلك المسائل التي قاس فيها؛ بخلاف غيره من الأئمة؛ فإن الحفاظ كانوا قد رحلوا في طلب الأحاديث

(١) انظر تخريج أقواله وأقوال غيره من الأئمة في كتاب "صفة صلاة النبي ﷺ" للألباني (ص ٢١ - ٢٩).

وجمّعها في عصرهم من المدائن والقرى، ودوّنوها؛ فجاوبت أحاديث الشريعة بعضها بعضاً، فهذا كان سبب كثرة القياس في مذهبه، وقلّته في مذاهب غيره.

فإذا كان هذا عذر أبي حنيفة فيما وقع منه من المخالفة للأحاديث الصحيحة دون قصد - فهو عذر مقبول قطعاً؛ لأن الله تعالى لا يكلف نفساً إلا وسعها.

## الشبهة الثالثة عشرة ادعاء كاذب بضياح خمسمائة خطبة نبوية لأسباب سياسية

هذه شبهة جديدة أملاها الشيطان على بعض منكري السنة المعاصرين، ثم أخذ الآخرون يرددونها ويهوّلون من شأنها ظانين أنهم اكتشفوا معولَ هدم للسنة لم يعرفه من قبلهم أحد. والنظر العابر في هذا الكلام يريك أن منكري السنة وظّفوا هذه الشبهة للاستدلال على أن رواية الحديث النبوي ينبغي أن لا يثق فيها أحد، فقد كان تدوينها باطلاً، بدليل أنه لم يُروَ لنا خطبة واحدة من خطب النبي ﷺ التي ألقاها في المسلمين؟!!

فليس من المقصود عند هؤلاء الماكرين مكر السوء أن يعاد النظر في الحديث النبوي (غربلته) للتمييز بين الصحيح وغير الصحيح من الأحاديث المدونة - الآن - في كتب الحديث المعتمدة عند الأمة، ليس هذا هو المراد، ولن يكون، بل مرادهم هو الحكم على جميع الأحاديث بالزيف والافتراء.

وقد زعموا أن التدوين باطل أصلاً، وأنهم عرفوا هذا البطلان من خلال فرز ثان قاموا به بعد الفرز الأول لعلماء الحديث رواية ودراية. ثم تمادّوا في الوهم، وادعوا أن سبب استبعاد الـ ٥٠٠ خطبة النبوية كان لأسباب سياسية نجمت في عصر تدوين الحديث، يعني عصر رجال القرن الثالث ومنهم الإمامان البخاري ومسلم، وزعموا أن تلك الخطب المستبعدة كانت ضد نظم الحكم في الدولة العباسية، فما كان من الأمراء إلا أن أغرّوا رواية الحديث على استبعاد تلك الخطب الخمسمائة عن التدوين.

طبعاً، منكرو السنة سعداء جداً بهذا الاختراع، ولكنهم لم يدركوا أنهم هم الذين هوّوا إلى الحضيض، ولفوا حول أعناقهم حبل الخزي، ووضعوا فوق رؤوسهم تاج الجهل. وهم لا يشعرون أو لا يعقلون.

### تفنيد هذه الشبهة ونقضها:

أنصار الباطل حين ينتشون باستنشاق رائحة الباطل الخبيثة تأخذهم حالة من الغيوبة، فلا يدرون ماذا يقولون، وإذا قالوا أضحكوا عليهم ومنهم طوب الأرض. وهذه الشبهة واحدة من أفصح فضائحهم على الإطلاق، وإن ظنوا أنهم فيها عباقرة ومغاوير.

ولعل القارئ يتساءل: من أين لهم هذه الإحصائية (٥٠٠ خطبة) هم لم يقولوا من أين لهم ذلك، لكن المتبادر إلى الذهن أنهم قدروا خطب الجمعة التي كان يلقيها النبي ﷺ بالمدينة المنورة بعد الهجرة (عشر سنوات) بواقع السنة في تقديرهم خمسون خطبة ونحن لا ندخل في حسابنا عدد الخطب وكيفية إحصائها، ولكن الذي نركز عليه بيان الجهل المركب عندهم فردًا وجماعة، لأن الجهل مُلَازِمٌ لهم في إنكارهم للسنة، ملازمة الظل لمصدره.

أما مواجهة هذه الشبهة فتقوم على المحاور الآتية:

**الأول:** إن الطريق الوحيد لمعرفةنا بسنة رسول الله ﷺ هو التدوين والرواية. فما دُوِّنَ فيها هو المعروف عندنا ولا طريق لنا لمعرفة ما لم يُدَوَّنَ إن كان لم يُدَوَّنَ منها شيء. هذه حقيقة لا ينكرها أحد، ولا منكروا السنة ينكرونها بداهة.

فمن أين إذن عرف منكروا السنة أن سبب استبعاد خطب النبي ﷺ الـ (٥٠٠) هو أن تلك الخطب كانت تتناقض مع نظم الحكم التي كانت سائدة في عصر التدوين.

إنهم يدَّعون أن تلك الخطب لم تُدَوَّنَ، يعني حجبت بألفاظها ومعانيها عن رؤية النور. سلمنا لهم جدلاً - بهذا الادعاء - ولكن الذي نريده منهم أن يوضحوا لنا من أين، وعلى أي أساس حكموا على الخطب التي لم تُدَوَّنَ بأنها كانت تناهض نظم الحكم؟ هل اطلعوا عليها؟ إن كانوا اطلعوا عليها الآن (في القرنين الخامس عشر والسادس عشر الهجريين) فهي إذن مُدَوَّنة فتسقط دعواهم (الساقطة) بطبيعتها.

وإذا لم يكونوا قد اطلعوا عليها جاريًا ناهضهم جدلاً أنها لم تُدَوَّنَ وسألناهم: هل أنتم تعلمون الغيب، لذلك وصفتمم بالستكم ما لم تراه أعينكم، ولم تسمعه آذانكم؟

إنهم محاطون بالخيبة والخزي كيفما كان جوابهم.

إن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، هذه قاعدة من قواعد العقل المسلّمة عند كل العقلاء. فإما أن يقرّوا بتدوين هذه الخطب فيسقط أصل دعواهم وإما أن يقرّوا بعدم اطلاعهم عليها فيسقط سبب داعوهم فماذا هم قائلون؟ أليست هذه فضيحة من أفضح فضائحهم؟

### المحور الثاني: خطب الرسول لم تُستبعد عن التدوين:

يقول بعض منكري السُنّة المعاصرين إن خطب الرسول ﷺ لم تدوّن بسبب رفض الأمراء لها، وطاعة العلماء لهم في هذا الرفض وهذه فرية فيها من الرعونة ما يحجب ضوء الشمس ونور القمر. فليس من حق الجاهل بأمر أن يجعل جهله هو الفاصل في حقيقة ذلك الأمر، وهذا ما وقع فيه بعض منكري السنة المعاصرين. فإن جهلهم بتدوين خطب الرسول ﷺ حملهم على القول بأن أكثر من خمسمائة خطبة نبوية لم يدوّنوها رواة الحديث بأمر من حكام عصر التدوين، لأن تلك الخطب - بزعمهم - ضد أنظمة الحكم التي كانت سائدة في عصر التدوين.

وهذا ادعاء كاذب بكل تصورات، فقد شمل التدوين الأمين خطب رسول الله ﷺ منذ جُمعت السنة مع مطلع القرن الثاني الهجري. فخطب النبي ﷺ مُدَوّنة تدويناً مفروقاً ومبثوثاً في كتب الحديث والسيرة والتاريخ، وبعض كتب الإعجاز القرآني. ويمكن الحكم عليها صحةً وضعفًا في قواعد علم الحديث.

ومن أمارات التمييز بين الخطب والأحاديث النبوية المجردة وجود ألفاظ في

الحديث مثل: يا أيها الناس - وكان على المنبر - حمد الله وأثنى عليه ثم قال - كان رسول الله ﷺ يخطب - كان على الصفا - كان على القصواء ... إلخ.

### المحور الثالث:

أن أعداء السنة بسبب جهلهم بمنهج البيان النبوي تورطوا في هذه الفضيحة الفاضحة: لقد فهموا أن الرسول ﷺ مثل خطباء العصر، يرقى المنبر فلا تقل مدة

الخطبة الواحدة عن نصف الساعة، وقد تصل الساعة الكاملة ولكن لم يجدوا هذا النوع في كتب الحديث وغيرها قالوا: إن خطبه عليه السلام أضاعها التدوين الباطل لأسباب سياسية. هذا ما جهله منكرو السنة، الذين جعلوا من جهلهم إماماً يأتمون به؟! فماذا يقولون بعد هذه الحقائق الناصعة؟ هل ما يزالون يدعون أن خطباً خمسمائة أهملها التدوين الباطل لأسباب سياسية؟ قاتل الله اللجاج. فإنه يورث أهله المهالك.

## الشبهة الرابعة عشرة

### زَعَمَهُمْ بَأَن مَّصْدَرِ السُّنَّةِ لَيْسَ مَعْصُومًا

هذه الشبهة مما رددته السنة المعاصرون، وعولوا عليها كثيرًا في النَّيل من السنة، والطعن في أساسها، وهو النبي ﷺ، وليس لهم من سند يتكئون عليه في هذا المكر الخبيث إلا حديث تأبير النخل المعروف. فقالوا - وبئس ما قالوا - : لو كان كل ما قال النبي ﷺ أو صدر عنه من أفعال وحيًا من السماء، فماذا عن حادثة تأبير النخل، ونهي النبي ﷺ عن التأبير مما أدى إلى فساد المحصول، وتعقبه ﷺ بالقول: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ» وإذا كان مَوْحَى من الله فهل كان الله يناقض نفسه؟

وقالوا - وبئس ما قالوا - : لقد كان قول النبي «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ» اعتذارًا مهذبًا بأدب نبوي، عن خطأ بشري ارتكبه بنهيه عن تأبير النخل، وفساد المحصول على أصحابه، بكلام بشري لا عصمة فيه عن الخطأ والسهو والنسيان، لأن محمدًا ﷺ كان إنسانًا لا إلهًا.

هذا كلامهم، وهم يتحدثون عن خاتم النبيين ﷺ وكأن بينهم وبينه ﷺ ثأرًا يحاولون التشقي منه؛ قاتلهم الله. إن مرادهم بأن ما يصدر عن الرسول ﷺ ليس وحيًا، هو نفى العصمة عنه ﷺ؛ لأنه بشر، والبشر يخطئون ويصيبون.

إذن فالرسول ﷺ - بزعمهم - ليس معصومًا من الخطأ، وحديث تأبير النخل ساقوه دليلًا على صحة دعواهم، لا أنه هو الحديث الوحيد الذي قد أخطأ فيه. بل إن هذا الخطأ يسري - عندهم - على كل ما صدر عنه ﷺ مما رواه الثقات من علماء الحديث!

## تفنيد هذه الشبهة ونقضها:

### أولاً: قصة الحديث:

عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِقَوْمٍ يُلْقِحُونَ فَقَالَ: «لَوْ لَمْ تَفْعَلُوا لَصَلَحَ». قَالَ فَخَرَجَ شَيْصًا فَمَرَّ بِهِمْ فَقَالَ: «مَا لَتَخْلِكُمْ». قَالُوا: «قُلْتَ كَذَا وَكَذَا»، قَالَ: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ». (رواه مسلم).

قصة هذا الحديث أن الرسول ﷺ مرَّ في المدينة على قوم يؤبرون النخل - أي يلحقونه - فقال: «لَوْ لَمْ تَفْعَلُوا لَصَلَحَ»، فامتنع القوم عن تلقيح النخل في ذلك العام ظناً منهم أن ذلك من أمر الوحي، فلم ينتج النخل إلا شيصاً (أي بلحاً غير مُلقح، وهو تمر رديء مُرٌّ لا يؤكل)، فلما رآه النبي ﷺ على هذه الصورة سأل عما حدث له فقالوا: «قُلْتَ كَذَا وَكَذَا»، فقال: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ».

وفي صحيح مسلم أيضاً عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ مَرَرْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِقَوْمٍ عَلَى رُءُوسِ النَّخْلِ فَقَالَ: «مَا يَصْنَعُ هَؤُلَاءِ». فَقَالُوا: «يُلْقِحُونَهُ يَجْعَلُونَ الذَّكَرَ فِي الْأُنْثَى فَيُلْقِحُ». فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَظُنُّ يُغْنِي ذَلِكَ شَيْئًا».

قَالَ: فَأَخْبِرُوا بِذَلِكَ فَتَرَكُوهُ فَأَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ فَقَالَ: «إِنْ كَانَ يَنْفَعُهُمْ ذَلِكَ فَلْيَصْنَعُوهُ، فَإِنِّي إِنَّمَا ظَنَنْتُ ظَنًّا، فَلَا تُؤَاخِذُونِي بِالظَّنِّ، وَلَكِنْ إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَنِ اللَّهِ شَيْئًا فَخُذُوا بِهِ، فَإِنِّي لَنْ أَكْذِبَ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رضي الله عنه قَالَ: قَدِمَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يَأْبُرُونَ النَّخْلَ - يَقُولُونَ يُلْقِحُونَ النَّخْلَ - فَقَالَ: «مَا تَصْنَعُونَ». قَالُوا: «كُنَّا نَصْنَعُهُ». قَالَ: «لَعَلَّكُمْ لَوْ لَمْ تَفْعَلُوا كَانَ خَيْرًا». فَتَرَكُوهُ، فَتَقَصَّتْ أَوْ فَتَقَصَّتْ - قَالَ - فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ دِينِكُمْ فَخُذُوا بِهِ وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ رَأْيٍ فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ». (رواه مسلم). (فَتَقَصَّتْ أَوْ فَتَقَصَّتْ) مَعْنَاهُ أَسْقَطَتْ ثَمَرَهَا.

**ثانيًا:** إن هؤلاء الجهلة الأغمار، أو الزنادقة الأشرار، لا يتورعون في الإساءة إلى سنة الرسول الكريم ﷺ عن أي شيء يقولون مهما كان من المنكر والزور. وقد تصدى لهم من قبل العلامة المحقق الكبير أحمد محمد شاكر رحمه الله فقال فيهم ما نصّه: «هذا الحديث مما طَنَطَنَ به ملحدو مصر وصنائع أوربة فيها، من عبید المستشرقين وتلامذة المبشرين، فجعلوه أصلًا يَحْجُّون به أهل السنّة وأنصارها، وخُدام الشريعة وحُماها، إذا أرادوا أن يَنْفُوا شيئًا من السنّة، وأن يُنكروا شريعة من شرائع الإسلام، في المعاملات وشؤون الاجتماع وغيرها: يزعمون أنّ هذه من شؤون الدنيا! يتمسكون برواية أنس: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ»؛ والله يعلم أنّهم لا يؤمنون بأصل هذا الدين.

والحديث واضح صريح، لا يعارض نصًّا، ولا يدل على عدم الاحتجاج بالسنّة في كل شأن؛ لأنّ رسول الله ﷺ لا ينطق عن الهوى، فكلُّ ما جاء عنه فهو شرع وتشريع: ﴿وَلَنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ (النور: ٥٤)؛ وإنّا كان في قصة تلقيح النخل، أن قال لهم: «مَا أَظُنُّ يُغْنِي ذَلِكَ شَيْئًا»، فهو لم يأمر ولم ينه، ولم يُخْرِ عن الله، ولم يَسُنَّ في ذلك سنّة، حتى يُتوسّع في هذا المعنى إلى ما يهدم به أصل التشريع، بل ظنّ، ثم اعتذر عن ظنّه، قال: «فَلَا تُؤَاخِذُونِي بِالظَّنِّ»؛ فأين هذا مما يرمي إليه أولئك؟! هذان الله وإياهم سواء السبيل»<sup>(١)</sup>.

**ثالثًا:** قد ردّ كثير من العلماء المعاصرين - من مختلف أنحاء العالم الإسلامي - على هذا التفسير المنحرف منذ تصدير المستشرقين له إلى عالمنا الإسلامي وإلى اليوم، وأجابوا عنه بأجوبة عامّة وخاصّة، وفندوه تفنيديًا؛ فبيّنوا أنّه معنى باطل، لم يقل به أحدٌ من علماء الإسلام ولا شراح الحديث على مرّ تاريخ المسلمين؛ بل هو مناقضٌ لنصوص الكتاب والسنة، التي تُبيّن أحكام الإسلام وقواعده الحاكمة لجميع شؤون الحياة.

(١) هامش مسند الإمام أحمد (٢/٣٦٤ - ٣٦٥).

ومن المقرّر في قواعد الشريعة: أنّ النص الشرعي لا يجوز تفسيره بمعزل عن بقية النصوص، ولا بمعزل عن القاعدة الكلية العظيمة: أنّ كلّ ما صدر عن النبي ﷺ، فهو تشريع، إلا ما استثناه الدليل. ويّسّوا أنّ النبي ﷺ قد صرّح في هذا الحديث بأنّ نهيّه عن التأبير هنا إنّما كان ظناً ولم يكن تشريعاً.

كما بيّنوا أنّ حديث «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ»؛ إنّما جاء فيما يتعلق بفنون الزراعة، وتثمين الأشجار، وما في معنى ذلك من الصنائع والأمر المادية المتعلقة بالكون ونواميسه وسننه، التي تكشفها التجارب العملية والمختبرات العلمية؛ وأنّها متروكة لأهل الاختصاص والعلم التجريبي فيما يتعلق بطبيعتها وكيفية الاستفادة منها. وأنّها مع ذلك خاضعة في بيان الأحكام الشرعية المتعلقة بها، للقاعدة الشرعية الشهيرة: "الأصل في المنافع الإباحة، حتى يثبت النهي".

فجزى الله علماء الإسلام العاملين المتقين عنّا خيراً، فقد كانوا حمّة للعقيدة، حراساً للشريعة؛ فما يظهرُ باطلٌ إلا ويتهافت بين يدي علمهم. فبقيت أحكام الإسلام ظاهرة نقيّة، متوقّدة، تير السبيل، وتهدي الحيارى.

#### رابعاً: ليس في الحديث دليل:

فحديث تأبير النخل، الذي توهّموا أنّه دليل لهم على نفي العصمة عن رسول الله ﷺ، ليس لهم فيه دليل، بل هو دليل على جهلهم وعنادهم، شعروا أو لم يشعروا. وإن خيبة الأمل ملازمة لهم في كيدهم للسنّة وصاحبها، والأمة جميعاً وويل لهم مما كتبت أيديهم، وويل لهم مما يكسبون.

إن هذا الحديث لم يُردّ به النبي ﷺ التبليغ عن الله، ولا وُضِعَ قاعدة فقهية، ولا بيان حكم شرعي، وإنّما هو رأيٌ أبداه حول أمور تخضع للتجارب، وعمل العقل، فهو ﷺ، لم يُبعث خبيراً زراعياً، ولا هذا من شأن الرسل والرسالات والأعمال الدنيوية البحتة لم ينزل الله فيها كتاباً، ولم يرسل من أجلها رسلاً، وإنّما هي أمور يمارسها الإنسان بحرية، وينتقل من تجربة إلى تجربة ويرصد النتائج، ويختار الأصلح.

هذا هو مجال العقل والعلم التجريبي، لا يتدخل فيه الشرع إلا فيما يتعلق بالحلّ والحُرمة، والجواز والكراهة. يبين هذا كله قوله ﷺ لما راجعه أصحاب النخل حين لم يكتمل لهم تمرهم بعد أن تركوا التأبير: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ دِينِكُمْ فَخُذُوا بِهِ وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ رَأْيِي فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ». وقال: «إِنْ كَانَ يَنْفَعُهُمْ ذَلِكَ فَلْيَصْنَعُوهُ، فَإِنِّي إِنَّمَا ظَنَنْتُ ظَنًّا، فَلَا تُؤَاخِذُونِي بِالظَّنِّ، وَلَكِنْ إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَنِ اللَّهِ شَيْئًا فَخُذُوا بِهِ، فَإِنِّي لَنْ أَكْذِبَ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

هذا هو فقه هذه المسألة، ومنه يظهر جلياً أن منكري السنة قد ضلوا وأضلوا في دعواهم نفي العصمة عن رسول الله ﷺ مرددين مزاعم خصوم الإسلام من المبشرين الحاقدين والمستشرقين الحاسدين، والعلمانيين الجاهلين. وسيذهب كيدهم، ويبقى الحق شامخاً حتى قيام الساعة.

هَلْ يَضُرُّ الْبَحْرَ أَمْسَى زَاخِرًا    إِنْ رَمَى فِيهِ غُلَامٌ بِحَجَرٍ؟!

## الشبهة الخامسة عشرة

### الزعم بأن هداية السنة "ظرفية" لا دائمة

مكرٌ جديد يمكِّره مُنكرو السنة المعاصرون، هذا المكر وليد الحاضر، ولم يقل به أحد من منكري السنة القدامى. وفي عرضهم لهذه الشبهة يفرقون بين دلالة السنة، ودلالة الأحاديث النبوية. فالسنة - عندهم - هي حياة النبي ﷺ، التي انتهت بوفاته، يعني أن السنة على هذا التعريف "الشيطاني" ماتت يوم مات الرسول ﷺ، وبموت السنة توقف دورها في الهداية والتوجيه؟!

أما الأحاديث النبوية، التي بين أيدي المسلمين فيتخلصون منها، كما تخلصوا من السنة، فيقولون: أنها ليست كلام النبي ﷺ، بل هي مفتراة عليه؟! ويعودون لبيان السنة فيقولون إنها فهم "شخصي" خاص بالنبي ﷺ لما في القرآن، العمل به مقصور على فترة زمنية محددة هي حياة النبي ﷺ من يوم بعثه الله ﷻ رسولاً إلى يوم أن توفاه الله ﷻ فدور السنة كان مرتبطاً بزمان معين، وهذا هو معنى "ظرفية السنة" عندهم.

باختصار شديد: يريدون محو كل أثر قولي، أو فعلي، أو تقريرى لصاحب الرسالة ﷺ. ويزعمون أن فهم النبي ﷺ للقرآن غير مُلزم لغيره ممن جاء بعد من أجيال الإسلام، بل لكل جيل أن يفهم القرآن فهماً جديداً خاضعاً للظروف والأحوال، فما كان من السنة في القرن السابع الميلادي في شبه جزيرة العرب لا يصلح للقرن العشرين، ولا لمكان آخر غير شبه الجزيرة، فالزمان والمكان عاملان في نتاج أفكار جديدة متطورة. أما الاحتكام إلى ما فهمه النبي وأصحابه من القرآن في زمانهم ومكانهم فهذا "تحنيط للإسلام"؟!

### تفنيد هذه الشبهة ونقضها:

قليل من النظر الواعي حول هذه الشبهة، يريك أن هؤلاء المرجفين يركزون على أمرين:

**الأول:** أن السنة هي الفهم الشخصي للنبي ﷺ لما أنزل الله عليه في القرآن، يعني نوعاً من تفسير القرآن صدر عن النبي ﷺ مع حصر السنة في أنها (حركة حياة الرسول ﷺ)!

**الثاني:** أن السنة - بهذا المعنى - لا بد أن تكون ظرفية مقصورة على مرحلة تاريخية من مراحل التاريخ الإسلامي، وهي من بدء الرسالة إلى وفاة الرسول ﷺ.

هذان الأمران كانا تمهيداً أو وسيلة لهدف آخر ضخم: هو أن معاني القرآن قابلة للتطور - دائماً - ولو من النقيض إلى النقيض، وأن لكل جيل حق فهم القرآن حسبما يرى وما تملّيه عليه الظروف غير ملزم بفهم من سبقه للقرآن، حتى لو كان النبي ﷺ وصحبه رضوان الله عليهم؟!

وهذا - منهم - زيادة توكيد وتأصيل لقاعدة مدمرة وضعوها وأخضعوا لها القرآن كله. وهي: "القرآن ثابت الأصل، متغير المحتوى" يعني أسلوب القرآن لا يُغيّر ولا يبدّل، ولكن معانيه تتغير وتتبدل من عصر إلى عصر ومن مكان إلى مكان، بل ومن شخص إلى آخر.

فمكر منكري السنة هنا، ليس مقصوراً على السنة بل هو شامل للقرآن كذلك. وهذا كله غثاء في غثاء فلا السنة مرحلة مخصوصة من مراحل التاريخ الإسلامي، بدأت وانتتهت، ولم تعد صالحة للحياة، ولا هي غير الحديث النبوي: فالسنة حديث، والحديث سنة، وما يقوله منكرو السنة في هذا المجال وهم من أوهى الأوهام. ولا القرآن متغير المحتوى، من النقيض إلى النقيض. هذه الدعوى لو أدركها المجنون لأنكرها.

ومن النماذج التي أعطاهها بعض هؤلاء لتغيير المحتوى في مفاهيم الشريعة وقيمها أنهم قالوا في العبادات إن أقل قدر منها يُرضي الله، ولو اكتفى المسلم بصلاة ركعتين في اليوم بدلاً من سبع عشرة ركعة موزعة على خمس صلوات واجبات.

وفي لباس المرأة قالوا إن أقل ما هو مطلوب، وأنه يرضى الله من المرأة إذا فعلته هو أن تستر "العورتين المغلظتين" ولها أن تظهر بعد ذلك خارج بيتها عارية لا تغطي شيئاً من بقية الجسد؟!!

وطالبوا بأن تعتبر الأمة احتساء الخمر والزنا أفعالاً مباحة لا عقاب ولا لوم شرعاً وقانوناً، اقتداءً بالمجتمع الأمريكي المتحضر؟!!! كما فسروا قطع يد السارق الوارد في صريح القرآن بأنه حبس اليد وصاحبها في السجن!!!  
إن المسألة إذن مسألة عبث، أو إزالة للإسلام كله، وليست مسألة "تحنيط" للسنّة النبوية، وهي رُوح القرآن بلا جدال، ومفاتيح كنوزه التي لا تنفذ.

إن سنة النبي ﷺ سواء في ذلك القولية والعملية ليس فيها شيء قابل للتحنيط أو العزل عن حياة المسلمين، لأنها مصابيح هدى في قلوب الأمة كالروح في الجسد. وصلاحية السنة لكل عصر ومُصر أمر لا ريب فيه وهي ظاهرة صالحة للعرض والاختبار الآن، وفي كل لحظة، سواء أخذت العينة من العقائد، أو العبادات، أو المعاملات، أو الأخلاق. إن أي مثال من السنة، من هذه المجالات إذا نظرت فيه بوعي تجده يمزق حدود الظرفية الزمانية، والمكانية، التي يدعى منكرو السنة تقيدها بها.

خذ إليك - مثلاً - قوله ﷺ: «أَحَبُّ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ أَنْفَعُهُمْ لِلنَّاسِ»<sup>(١)</sup> هذا الحديث من جوامع الكلم، وهو - كما ترى - تفجير لطاقت الخير الكامنة في أهل المرأة والفضل من الناس. وحين يتمكن هذا التوجيه في القلوب تصبح الحياة ساحة للتنافس في صنع الخير، ليكون صانع الخير مع الناس أحب عباد الله إلى الله، وفي شيوع

(١) عن عبد الله بن دينار، عن بعض أصحاب النبي ﷺ قال: قِيلَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ؟»، قَالَ: «أَنْفَعُهُمْ لِلنَّاسِ، وَإِنَّ أَحَبَّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ سُرُورٌ تُدْخِلُهُ عَلَى مُؤْمِنٍ تَكْشِفُ عَنْهُ كَرْبًا، أَوْ تَقْضِي عَنْهُ دَيْنًا، أَوْ تَنْظِرُ عَنْهُ جُوعًا». (رواه ابن أبي الدنيا في قضاء الحوائج، وحسنه الألباني).

الخير في المجتمع محو للشُرور والأنانية البغيضة التي تولد الضغائن بين الناس، حتى يصبح كل إنسان حرباً على الآخر، ويزول كل طعم جميل للحياة.

ونسأل منكري السنة هذا السؤال ونتركه بلا جواب، لأنه معروف. هل هذا الحديث أصبح الآن "عملة زائفة"، أو هو روح فياضة بالتراحم والتآلف؟!

## الشبهة السادسة عشرة (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ)

الجهل والغباء، لهما أثر واضح في مغالطات منكري السنة، وهذا يتضح في ترديدهم لهذه الشبهة، لأننا رأيانهم يستدلون على أن السنة زيادة في الدين وبدعة ضالة استنادًا إلى هذه الآية الحكيمة: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ (المائدة: ٣).

ووجه استدلالهم بهذه الآية على إنكار السنة وأنه بدعة وزيادة في الدين: أن هذه الآية نزلت في أواخر حياة النبي ﷺ ولم يكن للسنة وجود، لأن السنة جُمِعَتْ ودُوِّنَتْ في القرن الثالث الهجري، فلو كان الدين وكماله متوقفًا عليها ما قال الله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ ولما كان لهذه الآية معنى على الإطلاق يوم نزلت.

ويستخدم أحدهم هذا الغباء في ادعاء عدم الاحتياج إلى "صحيح البخاري ومسلم" خاصة، فيقول: هل كانت الأمة ضالة حتى كتب البخاري ومسلم صحيحهما؟

### تفنيد هذه الشبهة ونقضها:

هذه الشبهة أخفّ من جناح البعوضة، ولو كان عند منكري السنة ذرة من الفهم لآثروا السكوت على النطق بها، ولكن بُعِضَهم لسنة الرسول الكريم ﷺ أعماهم حتى عن رؤية مواضع أقدامهم. إن وجود السنة - عندهم - يبدأ بجمعها وتدوينها فقط لذلك جزموا بعدم وجودها في القرنين الأول والثاني الهجريين، وشطر من القرن الثالث؟!

### ونوجه إليهم هذا السؤال:

من أين جمع علماء الحديث السنة في القرن الثالث؟! هل هم ابتدعوها ابتداءً من عند أنفسهم؟ أم جمعوها من حُفَاطِهَا ومصادرِهَا التي سمعتها عن الرواة من أصحاب رسول الله ﷺ؟

إن قلتم ابتدعوها ابتداءً من عند أنفسهم فلا كلام لنا معكم، وإن قلتم جمعوها من صدور حُفَاطِهَا الثقات قلنا لكم: إذن السنة كان لها وجود في حياة النبي ﷺ قبل الهجرة، وبعد الهجرة، لأن السنة هي أقواله وأفعاله وتقريراته. فهي كانت كالزرع ينمو ويتكاثر على مدى حياة مَنْ أرسله الله رحمة للعالمين ﷺ. وإذا كان هذا هو الواقع فلماذا تفرقون بين الحفظ في الصدور، والخط في السطور.

إن أصحاب رسول الله ﷺ تفرقوا في الأمصار عقب وفاة صاحب الرسالة، وأقاموا بها وفي صدورهم أحاديث النبي ﷺ وسمعها منهم التابعون في كل مصر من الأمصار التي فتحها الإسلام، وكانت هذه السنة مصابيح هدى بعد القرآن لدى المسلمين الأوائل.

### الحفظ أمكن للوجود من التدوين:

إن أحاديث رسول الله ﷺ سهلة الحفظ لقصرها وسداد معانيها وجمال ألفاظها وبلاغة مبانيها، والعرب لأنهم كانوا أميين، كان اعتمادهم على الحفظ ملكة راسخة فيهم، وقَلَّ منهم من كان يخلو من هذه الملكة وحفظهم للأحاديث القصار لم يكن أصعب عليهم من حفظ الأنساب ووقائع الأيام والقصائد الطوال. والذاكرة التي استطاعت حفظ كتاب الله ﷻ - على طوله - لم يكن ليعجزها أن تحفظ عشرات الأحاديث التي سمعتها من صاحب الرسالة ﷺ.

وحفظ السنة أمكن لوجودها من الجمع والتدوين، لأن الحافظ يُحَدِّث بما يحفظ أكثر وأيسر وأسرع من أن يُحَدِّث من كتاب. والكتب لا يحملها صاحبها أينما حلَّ، أما حفظه في صدره فهو ملازم له ملازمة الظل للعود.

## الشبهة السابعة عشرة ادعاء أن علماء اللغة والنحو والصرف تركوا الاستشهاد بالسنة

ادعى أعداء السنة أن علماء اللغة والنحو والصرف لم يعولوا في الاستشهاد على ثبوت اللغة، وأحكام بنية الكلمة (الصرف) وأحكام ضبط المفردات في الجملة (النحو) لم يعولوا في هذه الجهات على السنة، وتركوا الاستشهاد بها إلا النادر منهم.

وزعموا أن علماء اللغة لم يذكروا شواهد من الحديث النبوي، لأنه رُوِيَ بالمعنى في عصور شيوع اللحن والخطأ في اللسان العربي، وضعف الملكات اللغوية، وموت السليقة، ولو كانوا قد استشهدوا بها على شيء من ذلك لنسبوا للسان العربي الفصيح ما ليس منه، لذلك أهملوها إلا قليلاً منهم لم ير مانعاً من الاحتجاج بها.

### تفنيد هذه الشبهة ونقضها:

منكرو السنة جمعوا في هذه الشبهة بين غرضين كلاهما فيه إنكار للسنة ومحو أي أثر لها في الوجود:

**الأول:** إنكار صلاحية السنة في الهداية والتشريع وهذا هو الهدف الرئيسي لهم في كل ما قالوه وكتبوه.

**الثاني:** إنكار صلاحية السنة في مجال اللغة والنحو والصرف.

ومما يؤكد سوء نياتهم أنهم اهتموا بعرض وجهة نظر مَنْ يرى عدم الاحتجاج بالحديث النبوي في قضايا اللغة، وهولوا من شأنهم، ولم يقيموا وزناً للكثرة الكاثرة من اللغويين والنحاة الذين لم يروا حرجاً في الاستشهاد بالحديث النبوي على ثبوت اللغة، واللهجات العربية، وقضايا النحو والصرف ولو كانوا طلاب حق لعرضوا وجهتي النظر بحيدة وإنصاف ولكن فاقد الشيء لا يعطيه، كما جاء في المثل.

والصحيح في هذه القضية هو عكس ما ادعوه، وهَوَّلُوا من شأنه؛ لأن أئمة اللغة، والنحو والصرف المشهود لهم بالكفاءة العالية في الدرس اللغوي والنحو والصرف، لم يعزلوا السنة عن هذه المجالات الواسعة الجادة.

من هؤلاء - على سبيل التمثيل - ابن مالك صاحب الألفية المشهورة، والتي تُعد "الدستور الدائم" للدراسات النحوية والصرفية، وعليها وعلى كتاب سيبويه قام صرح النحو والصرف، وكثرت الشروح الموضوعية عليهما، وما تزال الحركة العلمية حولهما نشطة ومنهم ابن جني، وابن هشام، وابن الحاجب وابن منظور صاحب "لسان العرب"، والفيروز أبادي صاحب "القاموس المحيط"، وغيرهم وغيرهم، لا يُحْصَوْنَ عددًا.

كما أن الحديث النبوي نفسه قامت حوله دراسات لغوية ذات شأن، ومعروفة لأهل العلم المعاصرين، منها "إعراب الحديث" للعكبري، وغريب الحديث، وقد وضع فيه بعض العلماء الأعلام أسفارًا متعددة: منها "الفائق في غريب الحديث" للزمخشري في أربعة أجزاء، ثم "غريب الحديث" للهروي في خمسة أجزاء، و"غريب الحديث" للخطابي في أربعة أجزاء. كل هذا أغمض عنه منكرو السنة أعينهم ليحققوا أغراضهم وسط هالات كثيفة من الظلام.

إن من يرجع إلى كتب ابن هشام كـ "قطر الندى" و"شذور الذهب" وشرح ابن عقيل أو "الخصائص" لابن جني، أو "لسان العرب" لابن منظور يجد كمًّا هائلًا من الحديث النبوي سيقَ للاستشهاد به على مختلف الأغراض، مما يؤكد أن علماء اللغة - بوجه عام - يثقون في مفردات وتراكيب الأساليب اللغوية بما لا حصر له من كلام النبي ﷺ.

وفي "الدر المصون" للسمين الحلبي، وهو كتاب تفسير لغوي نحوي صرفي يقع في عشرة أجزاء غير جزء الفهارس، في هذا السفر العظيم ساق المؤلف واحدًا وستين ومائتي حديث، وبعضها كرره مرات. ساقها شواهد على مسائل نحوية وصرفية ولغوية. وبهذا تسقط هذه الشبهة العمياء كما سقطت نظائرها من قبل.

## الشبهة الثامنة عشرة ادعاء أن جامعي السنة كتبوها مكرهين

عنوان ضخّم، ووصفٌ مفزع، فإذا فتشْتَ وراءه لم تجد لهذا "القول" أبًا ولا أمًّا. وهذا يؤكد أن منكري السنة يتهافون - دائمًا - وراء تصيد الشبهات لإنكار شطر الإيمان. وفي هذه الشبهة يزعمون أن جامعي السنة لم يكتبوها مختارين، بل كتبوها مُكرهين، وأن الأمراء أكرهوهم على كتابتها، ولولا إكراه الأمراء ما كتبوها، وما كنت تسمع عن رجل اسمه البخاري، أو مسلم أو غيرهما؟!

ويستندون في هذه التهمة "الضخمة" على كلام كتبه المستشرق اليهودي الأصل "جولدتسيهر" عن الإمام الزهري نقله "محرّفًا" ولو كان نقله "صوابًا" ما وجد فيه منكر والسنة الآن أو شياطين الإنس مغمّزًا في حديث رسول الله ﷺ.

### تفنيد هذه الشبهة ونقضها:

لم يكن تدوين المعارف والعلوم منتشرًا في صدر الإسلام بل كانوا يعتمدون على الحفظ، وقوة الذاكرة. وقد كان هذا ملاحظًا في كل العلوم العربية والشرعية، وليس مقصورًا على علم الحديث وحده، لأن التدوين بدأ وئيدًا في أواخر القرن الثاني الهجري، ثم فشا أمره في القرنين الثالث والرابع، وبلغ ذروته في الرابع كما هو معروف.

### الواقعة قبل التحريف:

جاء في "طبقات ابن سعد" و"تاريخ ابن عساكر" أن الإمام الزهري كان يمتنع عن كتابة الأحاديث الشريفة للناس، ويكتفي بإسماعهم الحديث لئلا يتكلوا على الكتابة ويهملوا الحفظ، وفي عهد هشام بن عبد الملك أشار على الزهري أن يكتب لولده - ولد هشام - أربعمئة حديث ليحفظها، فامتنع الزهري، لكن هشامًا ألح عليه حتى وافق الزهري. ولما كتب الأحاديث الأربعمئة خرج فقال للناس، الذين كانوا يطلبون أن يكتب لهم الأحاديث فيمتنع، قال لهم بصوت عال:

«أيها الناس: إننا كنا منعناكم أمراً - أي كتابة الأحاديث لهم - وقد بذلناه الآن لهؤلاء. وأن هؤلاء الأمراء أكرهونا على كتابة الأحاديث، ففعالوا حتى أحدثكم بها، فحدثهم بالأربعمئة حديث».

هذه هي الواقعة بكل ملابساتها، ومما يحمد للزهرى فيها أنه أبرأ ذمته، وسوّى بين جميع طلاب العلم، وبيّن ابن الخليفة كما وضّح للناس السبب في كتابته الأحاديث لابن هشام وهو إلحاح هشام عليه كما جاء ذلك واضحاً في كلامه.

### الواقعة بعد التحريف:

كان "جولدتسيهر" اليهودي أول من حرّف عبارة الإمام الزهرى تحريفاً خطيراً أفسد المعنى المراد عند الإمام الزهرى. فقد حرّف عبارة الزهرى "أكرهونا على كتابة الأحاديث" إلى قوله: "أكرهونا على كتابة أحاديث"؟!

والفرق بين العبارتين كبير وخطير: فعبارة الإمام الزهرى معناها أن هشاماً أكرهه على كتابة أحاديث رسول الله ﷺ. ومعنى عبارة جولدتسيهر أن هشاماً أكره الزهرى على كتابة أحاديث مفتراة لم يقلها النبي ﷺ؟!

والمقصود من هذا التحريف عند هذا اليهودي وأذنايه أن الزهرى كان أول من تعمد الكذب على رسول الله ﷺ ثم تتابع جامعو السنة في "فبركة الأحاديث" دون أن يكون لها من الصحة نصيب؟!

وهذه الشبهة لم تقم على أي أساس سوى التحريف المتعمد، ولا عجب، فإن اليهود - ومنهم "جولدتسيهر" - لهم مهارة في التحريف والخيانة، فقد حرّفوا التوراة وشوّهوا صورة الحق فيها، فما الذي يمنع "جولدتسيهر" من تزوير النصوص الإسلامية تزويراً يحقق بعض أو كل مطامع اليهود في تشويه الإسلام، أو القضاء عليه؟!

وليست مشكلتنا اليوم مع "جولدتسيهر"، فقد هلك هو وهلك معه حقه على الإسلام. وإنما مشكلتنا معه هؤلاء "الخونة" الذين اتخذوا من سنة رسول الله ﷺ غرضاً "يطلقون عليه سهامهم الطائشة بسوء نية، وسوء لسان".

## الشبهة التاسعة عشرة

### ادعاء أن السنة لا تستقل بالتشريع

إن منكري السنة إذا يئسوا من التشكيك فيها، ومن محوها من الوجود فإنهم يتعاملون معها بشبهات لا تمس صحة صدورها على النبي ﷺ بل يحاولون "تخنيط" السنة ونزع ما فيها من تشريعات هي كالماء في حياة الأمة، الذي لا تحيا بدونه أبداً.

وخلاصة هذه الشبهة زعمهم أن السنة غير صالحة لتشريع ما لم يرد في القرآن، بل هي بيانٌ للقرآن وكفى. ويعتبرون كل حكم تشريعي كانت السنة هي الدليل عليه، مخالفاً للقرآن، وما يخالف القرآن يكون باطلاً.

#### تفنيد هذه الشبهة ونقضها:

لا مخالفة قط بين السنة والقرآن، سواء كانت بياناً له، أو دليلاً تشريعياً مستقلاً.

ولا ينكر منصف، ولا عاقل أن أحكام الشريعة حوت كثيراً من الأحكام التي دليها المباشر هو السنة، أما القرآن فسكت عنها تفصيلاً وإن لم تحُلْ "كُلِّيَّاته" من الإيحاء إليها إجمالاً، وهذه هي عقيدة السلف والخلف، وإن جحد الجاحدون، أو جهل الجاهلون، أو أرجف المرجفون، أو نكب عن الصراط القويم الناكبون.

والأحكام المتعلقة بأفعال المكلفين، التي وردت عن طريق السنة أكثر من أن تحصى، ومنها على سبيل التمثيل:

- زكاة الفطر، وما يتعلق بها من أحكام، لم يكن لها دليلاً إيجاب إلا ما ورد في السنة، وكذلك الأنواع التي تُخرج منها.
- تحريم الجمع بين البنت وعمتها أو خالتها في عصمة زوج واحد في وقت واحد، ولم يرد في القرآن إلا تحريم هذا الجمع بين الآختين فحسب.
- أضافت السنة إلى المحرم نكاحهن من "القريبات" عن طريق العلاقة النسبية، ما ماثل تلك العلاقة من الرضاع، فقال: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ

مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ» (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ). والذي ورد تحريمه من الرضاع في القرآن هو: الأمهات من الرضاعة، والأخوات من الرضاعة؟<sup>(١)</sup>.

- أضافت السنة إلى المحرّم أكله في القرآن من الميتة ولحم الخنزير والدم المسفوح، تحريم أكل كل ذي مخلب من الطير، وكل ذي ناب من السباع، وأكل لحوم الحمر الأهلية، وهذه لم يرد تحريمها في القرآن منصوباً عليه مفصلاً.
- والقرآن حرم أكل الميتات على الإطلاق، وورد في السنة ميتة البحر فهي حلال، قال عليه السلام جواباً لمن سأل النبي عن الوضوء من البحر: «هُوَ الظُّهُورُ مَاوُهُ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ» (رواه أحمد وغيره، وصححه الألباني).
- بيّنت السنة ميراث ما زاد على الاثنتين من البنات في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ (النساء: ١١) وسكت القرآن عن ميراث البنتين، فبيّنت السنة أن لهما الثلثين إذا لم يكن لهما معصّب. فقد روى جابر رضي الله عنه أن امرأة جاءت إلى رسول الله عليه السلام كان قد مات زوجها. فأخذ أخوه كل ماله ولها بتان منه، فقاضى عليه السلام للزوجة بالثمن وللبنتين بالثلثين، ولأخي الميت الباقي. (رواه أحمد وغيره، وحسنه الألباني).

(١) قَالَ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ أَلَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِمَّنْ أَرْضَعْتُمْ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبِّبَاتُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَخَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ (النساء: ٢٣).

- لم يرد في القرآن أن حكم الجنين الذي يوجد في بطن أمه ميتاً بعد ذبحها شرعاً، هل يحرم أكله لأنه ميت؟ فبيّنت السنة أن ذكاة أمه ذكاة له فيجوز أكله. قال عليه السلام: «ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ» (رواه أحمد وغيره، وصحّحه الألباني).

هذا غيض من فيض من الأحكام المتعلقة بأعمال المكلفين استقلت السنة فيها بالتشريع. ومعنى استقلال السنة بالتشريع أنها كانت دليل الحكم وأمارته، لا أن الرسول عليه السلام هو المشرع من غير إذن من الله فصاحب التشريع هو الله سواء كان دليل الحكم هو القرآن أو الحديث النبوي. قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرْنَكَ اللَّهُ﴾ (النساء: ١٠٥) <sup>(١)</sup>.

لكن منكري السنة يتعمّون عن كل هذا مع وضوحه. ولا جرم فإن الغاية عندهم تبرر الوسيلة. ويمكرون ويمكر الله، والله خير الماكرين.

(١) يخبر تعالى أنه أنزل على عبده ورسوله عليه السلام الكتاب بالحق، أي: محفوظاً في إنزاله من الشياطين، أن يتطرق إليه منهم باطل، بل نزل بالحق، ومشملاً أيضاً على الحق، فأخباره صدق، وأوامره ونواهيه عدل، وأخبر أنه أنزله ليحكم بين الناس. وفي الآية الأخرى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (النحل: ٤٤)، فيحتمل أن هذه الآية في الحكم بين الناس في مسائل النزاع والاختلاف، وتلك في تبين جميع الدين وأصوله وفروعه، ويحتمل أن الآيتين كلتيهما معناهما واحد، فيكون الحكم بين الناس هنا يشمل الحكم بينهم في الدماء والأعراض والأموال وسائر الحقوق وفي العقائد وفي جميع مسائل الأحكام.

وقوله تَعَالَى: ﴿بِمَا أَرْنَكَ اللَّهُ﴾ أي: لا بهواك بل بما علّمك الله وألهمك، كقوله تَعَالَى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ (النجم: ٣ - ٤). وفي هذا دليل على عصمته عليه السلام فيما يُبلّغ عن الله من جميع الأحكام وغيرها، وأنه يشترط في الحاكم العلم والعدل لقوله تَعَالَى: ﴿بِمَا أَرْنَكَ اللَّهُ﴾ ولم يقل: بما رأيت. ورتب أيضاً الحكم بين الناس على معرفة الكتاب. (انظر: تفسير السعدي، ص ١٩٩).

## الشبهة العشرون الوضع في الأحاديث

المقصود من الوضع في الحديث النبوي، هو الافتراء والاختلاق أي صياغة كلام، وإسناده إلى الرسول ﷺ على أنه هو قائله زورًا وافتراءً عليه، وهذه الظاهرة لا ينكرها أحد، وهي موضع إجماع عند علماء الحديث وغيرهم من علماء الأمة.

لكن منكري السنة المعاصرين وبعضًا من أسلافهم يمثلون الدنيا صياحًا للتهويل من شأن هذه الشبهة، والقصد عندهم معروف، وهو التشكيك في ميراث الأمة من رسولها ﷺ، يريدون أن يعتقد الناس سريان الوضع على الأحاديث المتداولة في كتب الصحاح والسنن وغيرها، وهم يعولون على هذه الشبهة كثيرًا لأن علماء الأمة معترفون بظاهرة الوضع في الحديث، وما دام الأمر - كذلك - فلماذا لا يطرقون الحديد وهو ساخن؟!

### تضيد هذه الشبهة ونقضها:

أولاً: لو كانت ظاهرة الوضع في الحديث قد غفل عنها علماء الأمة من محدّثين ومفسرين، وأصوليين وفقهاء، ولم يكتشفها إلا منكرو السنة المعاصرون، لكان لهم حق في ترويجها والاستناد إليها في إنكارهم للسنة، ولمّا استطاع أحد الوقوف أمامهم فيما يقولون، ولكن لسوء حظهم، وفضح أمرهم، وتسجيل الخزي عليهم، فطن علماء الأمة إلى وجود هذه الآفة منذ البدء الواسع في تدوين الحديث وجمعه، وحاصروها من كل جهة، وأبطلوا مفعولها تمامًا، عندما كان منكرو السنة ذرات في عالم الغيب، ليس لهم وجود إلا في علم الله المحيط، الذي لا يعزب عنه شيء في الأرض ولا في السماء.

لقد بذل سلفنا الصالح رحمهم الله جهودًا شاقة في التصدي لظاهرة الوضع، ونشأ علم النقد "الحديثي" من أجل تمييز الحديث النبوي من الحديث الموضوع المختلق، الذي لم يقله ﷺ. بل تناول النقد الأحاديث غير الموضوعية، وصنفوها أصنافًا ثلاثة على معايير النقد الدقيق الذي أخضعوا له كل ما روي عن النبي ﷺ، فكانت هذه الأصناف: الحديث الصحيح، والحديث الحسن، والحديث الضعيف.

كما صنفوا الأحاديث باعتبار كثرة الرواة وقلتهم للحديث الواحد صنفين آخرين: حديث مشهور (متواتر) وحديث غير مشهور (آحاد) ثم صنفوا الحديث الضعيف أصنافاً عدة، مثل: المرسل - المقطوع - الموقوف - المعضل - المرفوع - الغريب - الشاذ - المتروك - المنقطع - المضطرب - المنكر - إلخ... إلخ. وكل هذه "الألقاب" أو الأوصاف، كانت ثمرة لقواعد النقد الدقيقة الحكيمة، التي وضعها هؤلاء الرجال الأفذاذ.

**ثانيًا:** درس علماء الحديث ظاهرة الوضع دراسة فاحصة، وجمعوا الأحاديث الموضوعية في مصنفات خاصة بها، وبيّنوا الأسباب التي حملتهم على الحكم عليها بالوضع، أحياناً من دراسة السند، وأخرى من دراسة المتن. فلو أن حديثاً في سلسلة سنده عشرة رواة عدول تقبل روايتهم، إلا واحداً منهم مطعون فيه، فإنهم لا يقبلون روايته، ويحكمون بوضع الحديث أو ضعفه - ولم يجعلوا كثرة الرواة العدول شافعاً في قبول الحديث، الذي في سنده كذاب أو مدلس، وهذا شدة حيطة منهم في نسبة الحديث إلى رسول الله ﷺ.

كما نصّوا على أسباب الوضع فأحكموا القول، وأصابوا، ومن أسبابه التي ذكروها:

- التعصب للأجناس أو البلدان.
- التعصب للفرق الكلامية والفقهية والسياسية.
- أصحاب الأهواء والبدع الذين يروجون لأهوائهم ويدعون الناس لاتباع بدعهم.
- القصاصون والإخباريون الذين يريدون جذب الناس للاستماع إليهم.

**ثالثًا:** رصد العلماء في علم الجرح والتعديل أحوال الرواة مثل الكذب، والابتداع والتساهل، والغفلة والنسيان، والتعصب، واتباع الهوى في جانب التجريح. أما في جانب التعديل فسجلوا ما كان عليه المعدلون واحداً واحداً من العدالة والضبط، والعدالة وصف جامع لصفات الكمال في الرواة.

فعلم الجرح والتعديل ديوان شامل لكل الرواة، سواء كانوا رواة الحديث الصحيح، أو رواة الحديث الحسن، أو رواة الحديث الضعيف، أو رواة الحديث الموضوع؛ أسماؤهم، وكُناههم، وألقابهم، وصفاتهم الخلقية، إنه أشبه ما يكون بـ"ذاكرة الكمبيوتر" الحديث خازن لمعلومات تسعف المحتاج إليها عند الطلب. وبمعونتها يحكم على الحديث المروي بما يستحقه من الصفات والألقاب: الصحة والحسن، والضعف والوضع كل ذلك تم، عندما لم يكن منكرو السنة المعاصرون في الوجود شيئاً مذكوراً.

وبعض الوضاعين كانوا كما يزورون متن الحديث يزورون السند، ويختارون الرواة - أحياناً - من المعروفين بالصدق والعدالة والضبط، وهذا لم يكن يخدع نقاد الحديث، لأنهم كما يعرفون الوضع عن طريق المتن، يعرفونه عن طريق لسند، وهذه هي محاصرة للوضع من كل جهة.

### والأمارات التي تدل على الوضع من النظر في المتن هي كما يأتي:

- ركابة التركيب أو الألفاظ، مما يقطع أنه لا يصدر عن فصيح عالم بصحة البيان، ومرامي الكلام، أو وجود خطأ لغوي نحوي أو صرفي.
- مخالفة العقل أو الحس والمشاهدة - (في غير المعجزات) <sup>(١)</sup> كما ورد في حديث موضوع أن سفينة نوح طافت بالبيت سبعاً، وصَلَّتْ متجهة إلى الكعبة.
- مخالفة الحقائق التاريخية المقطوع بها، مثل أن النبي ﷺ وضع الجزية على أهل خيبر عام (٧ هـ) والجزية شرعت بعد فتح خيبر، ولم تكن مشروعة قبلها ولا في أثنائها.
- إذا وافق الحديث هوى الراوى المتعصب لهواه.

(١) فأحاديث المعجزات الصحيحة خارقة للمعهود العقلي.

### وأمارات الوضع في السند كثيرة، من أشهرها:

- أن يكون الراوي معروفاً بالكذب فيُحكّم على الحديث بالوضع، لكن بشرط أن لا يكون للحديث طريق أخرى راوياً ثقة معروف بالعدالة عند نقاد الحديث.
- أن يعترف الراوي بالكذب، كنوح بن أبي مريم الذي اعترف بأنه وضع بعض أحاديث فضائل سور القرآن، ليجذب الناس إلى القرآن ويصرفهم عن اللهو.
- أن يثبت أن الراوي روى عن شيخ ثبت أنه لم يلقه أو مات قبله، أو وُلد بعده.
- أن يُفهم من الحديث أن راويه يروج لشيء نافع له خاصة كبائع الهريسة الذي وضع "الهريسة تشد الظهر" وهكذا.

**والخلاصة:** إن هذه الشبهة لا جدوى فيها لمنكري السنة، وهي شبهة بائرة كما بارت كل الشبهات المتقدمة، وذلك لأن آفة الوضع حسمها العلماء رحمهم الله، قبل انصراف القرن الثامن الهجري، ووصلت إلينا محسومة.

وإضافة إلى أمارات الوضع في السند والمتن ترك لنا سلفنا العظيم مصنفات عديدة نصوا فيها على الأحاديث الموضوعة، منها:

- "الموضوعات" لابن الجوزي.
- "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة" للشوكاني.
- "تنزية الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة"، للكتاني.
- "اللالئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة"، لجلال الدين السيوطي.

وهناك كتاب "المنار المنيف في الصحيح والضعيف" للإمام ابن القيم رحمهم الله وهو كتاب صغير وبسيط يبيّن ما اصطلاح عليه علماء الحديث من قواعد للحفاظ على السنة المطهرة، وعلى تنقية الأحاديث الضعيفة من الصحيحة.

يقول رحمه الله: «وَسُئِلْتُ: هَلْ يُمَكِّنُ مَعْرِفَةُ الْحَدِيثِ الْمَوْضُوعِ بِضَابِطٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْظَرَ فِي سَنَدِهِ؟ فَهَذَا سُؤَالٌ عَظِيمُ الْقَدْرِ وَإِنَّمَا يَعْلَمُ ذَلِكَ مَنْ تَضَلَّعَ فِي مَعْرِفَةِ السَّنَنِ الصَّحِيحَةِ وَاخْتَلَطَتْ بِلَحْمِهِ وَدَمِهِ وَصَارَ لَهُ فِيهَا مَلَكَةٌ وَصَارَ لَهُ اخْتِصَاصٌ شَدِيدٌ بِمَعْرِفَةِ السَّنَنِ وَالْآثَارِ وَمَعْرِفَةِ سِيرَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهَدْيِهِ فِيمَا يَأْمُرُ بِهِ وَيَنْهَى عَنْهُ وَيُخْبِرُ عَنْهُ وَيَدْعُو إِلَيْهِ وَيُحِبُّهُ وَيَكْرَهُهُ وَيُشَرِّعُهُ لِلْأُمَّةِ بِحَيْثُ كَانَتْهُ مَخَالِطُ لِلرَّسُولِ ﷺ كَوَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ.

فَمِثْلُ هَذَا يَعْرِفُ مِنْ أَحْوَالِ الرَّسُولِ ﷺ وَهَدْيِهِ وَكَلَامِهِ مَا يَجُوزُ أَنْ يُخْبَرَ بِهِ وَمَا لَا يَجُوزُ مَا لَا يَعْرِفُهُ غَيْرُهُ، وَهَذَا شَأْنٌ كُلُّ مُتَّبِعٍ مَعَ مُتَّبِعِهِ فَإِنَّ لِلْأَخْصِ بِهِ الْحَرِيصَ عَلَى تَتَبُعِ أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ مِنَ الْعِلْمِ بِهَا وَالتَّمْيِيزِ بَيْنَ مَا يَصِحُّ أَنْ يُنسَبَ إِلَيْهِ وَمَا لَا يَصِحُّ مَا لَيْسَ لِمَنْ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ وَهَذَا شَأْنُ الْمُقْلِدِينَ مَعَ أَتَمَّتِهِمْ يَعْرِفُونَ أَقْوَاهُمْ وَنُصُوصَهُمْ وَمَذَاهِبَهُمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ» (١).

ثم شرع رحمه الله يضرب أمثلة لبعض الروايات السمجة التي تخالف المعقول، وتخالف نصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة.

خلاصة كلام ابن القيم رحمه الله هنا يضع قاعدة هامة جداً: حين نريد أن نسأل عن أي فنٍّ، فإنما نرجع إلى المتخصصين المتعمقين فيه، لكل علم متخصصون، الذي يتكلم في السنن من تَضَلَّعَ فيها - على حد تعبير ابن القيم - واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد، ليس اختصاصاً عادياً بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة النبي ﷺ هذا الذي يعرف كأنه مخالط للنبي ﷺ كواحد من أصحابه. هذه المعاشاة العميقة الصادقة المخلصة تتيح لأصحابها أن يكونوا أصحاب خبرة عميقة في تمييز كلام رسول الله ﷺ.

(١) المنار المنيف في الصحيح والضعيف، (ص: ٤٣، ٤٤).

قواعد كلية ذكرها الإمام ابن القيم رحمه الله يُعرف بها الحديث الموضوع، أي المكذوب على النبي ﷺ:

١- اشتباهه على المجازفات التي لا يقول مثلها رسول الله ﷺ كقوله في الحديث المكذوب: "مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَلَقَ اللَّهُ مِنْ تِلْكَ الْكَلِمَةِ طَائِرًا لَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ لِسَانٍ لِكُلِّ لِسَانٍ سَبْعُونَ أَلْفَ لُغَةٍ يَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ لَهُ، وَمَنْ فَعَلَ كَذَا وَكَذَا أُعْطِيَ فِي الْجَنَّةِ سَبْعِينَ أَلْفَ مَدِينَةٍ فِي كُلِّ مَدِينَةٍ سَبْعُونَ أَلْفَ قَصْرِ فِي كُلِّ قَصْرٍ سَبْعُونَ أَلْفَ حَوْرَاءَ".

وأمثال هذه المجازفات الباردة لا تخلو حال واضعها من أحد أمرين إما أن يكون في غاية الجهل والحمق وإما أن يكون زنديقا قصد التنقيص بالرسول ﷺ بإضافة مثل هذه الكلمات إليه.

٢- تكذيب الحس له كحديث: "الْبَاذِنَجَانُ لِمَا أَكَلَ لَهُ". وَحَدِيثُ "الْبَاذِنَجَانُ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ". قَبَّحَ اللَّهُ وَاضِعَهُمَا فَإِنَّ هَذَا لَوْ قَالَهُ "يُوحَسُّ" أَمْهَرُ الْأَطْبَاءِ لَسَخِرَ النَّاسُ مِنْهُ وَلَوْ أَكَلَ الْبَاذِنَجَانُ لِلْحُمَى وَالسُّودَاءِ الْغَالِبَةِ وَكَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرَاضِ لَمْ يَزِدْهَا إِلَّا شِدَّةً وَلَوْ أَكَلَهُ فَقِيرٌ لَيَسْتَعْنَى لَمْ يُفِدْهُ الْغِنَى أَوْ جَاهِلٌ لَيَتَعَلَّمُ لَمْ يُفِدْهُ الْعِلْمُ.

وَكَذَلِكَ حَدِيثُ "إِذَا عَطَسَ الرَّجُلُ عِنْدَ الْحَدِيثِ فَهُوَ ذَلِيلٌ صَدَقَهُ" فَالْحِسُّ يَشْهَدُ بِوَضْعِهِ لِأَنَّا نَشَاهِدُ الْعَطَاسَ وَالْكَذِبَ يَعْمَلُ عَمَلَهُ وَلَوْ عَطَسَ مِائَةَ أَلْفِ رَجُلٍ عِنْدَ حَدِيثٍ يُرَوَّى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يُحْكَمْ بِصِحَّتِهِ بِالْعَطَاسِ وَلَوْ عَطَسُوا عِنْدَ شَهَادَةِ زُورٍ لَمْ تُصَدَّقْ.

وَكَذَلِكَ حَدِيثُ "عَلَيْكُمْ بِالْعَدَسِ فَإِنَّهُ مُبَارَكٌ يُرَقِّقُ الْقَلْبَ وَيُكْثِرُ الدَّمْعَةَ قُدْسٌ فِيهِ سَبْعُونَ نَبِيًّا".

٣- سباجة الحديث وكونه مما يُسخر منه كحديث: "لَوْ كَانَ الْأَرَزُّ رَجُلًا لَكَانَ حَلِيمًا مَا أَكَلَهُ جَائِعٌ إِلَّا أَشْبَعَهُ" فَهَذَا مِنَ السَّمِجِ الْبَارِدِ الَّذِي يُصَانُ عَنْهُ كَلَامُ الْعُقَلَاءِ فَضْلًا عَنْ كَلَامِ سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ. وَحَدِيثُ "لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي الْخُلْبَةِ اشْتَرَوْهَا بِوزنها ذَهَبًا". وَحَدِيثُ "فَضْلُ الْكُرَاثِ عَلَى سَائِرِ الْبُقُولِ كَفَضْلِ الْبُرِّ عَلَى الْحُبِّبِ". وَحَدِيثُ "إِنَّ لِلْقَلْبِ فَرْحَةً عِنْدَ أَكْلِ اللَّحْمِ".

وَحَدِيثِ "عَلَيْكُمْ بِالْمِلْحِ فَإِنَّهُ شِفَاءٌ مِنْ سَبْعِينَ دَاءً".  
وَحَدِيثِ "مَنْ اتَّخَذَ دِيكًا أَبْيَضَ لَمْ يَقْرَبْهُ شَيْطَانٌ وَلَا سِحْرٌ".

#### ٤- مناقضة الحديث لما جاءت به السنة الصريحة مُناقضة بيّنة:

فَكُلُّ حَدِيثٍ يَشْتَمِلُ عَلَى فَسَادٍ أَوْ ظُلْمٍ أَوْ عِبَثٍ أَوْ مَدْحٍ بَاطِلٍ أَوْ ذَمٍّ حَقٍّ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ فَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ بَرِيءٌ. وَمِنْ هَذَا الْبَابِ أَحَادِيثُ مَدْحٍ مِنْ أَسْمِهِ مُحَمَّدٌ أَوْ أَحْمَدُ وَأَنَّ كُلَّ مَنْ يُسَمَّى بِهِ الْأَسْمَاءُ لَا يَدْخُلُ النَّارَ. وَهَذَا مُنَاقِضٌ لِمَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ دِينِهِ ﷺ أَنَّ النَّارَ لَا يُجَارُ مِنْهَا بِالْأَسْمَاءِ وَالْأَلْقَابِ وَإِنَّمَا النَّجَاةُ مِنْهَا بِالْإِيمَانِ وَالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ.

#### ٥- أَنْ يَدَّعِي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ فَعَلَ أَمْرًا ظَاهِرًا بِمَخْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ كُلِّهِمْ وَأَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى كِتْمَانِهِ وَلَمْ يَقُولُوهُ:

كَمَا يَزْعُمُ أَكْذَابُ الطَّوَائِفِ (١) أَنَّهُ ﷺ أَخَذَ بِيَدِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام بِمَخْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ كُلِّهِمْ وَهُمْ رَاجِعُونَ مِنْ حَجَّةِ الْوَدَاعِ فَأَقَامَهُ بَيْنَهُمْ حَتَّى عَرَفَهُ الْجَمِيعُ ثُمَّ قَالَ: «هَذَا وَصِيٌّ وَأَخِي وَالْخَلِيفَةُ مِنْ بَعْدِي فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا» ثُمَّ اتَّفَقَ الْكُلُّ عَلَى كِتْمَانِ ذَلِكَ وَتَغْيِيرِهِ وَمُخَالَفَتِهِ فَلَعَنَهُ اللَّهُ عَلَى الْكَاذِبِينَ.

#### ٦- أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ بَاطِلًا فِي نَفْسِهِ:

فَيَدُلُّ بُطْلَانِهِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ الرَّسُولِ ﷺ: كَحَدِيثِ "الْمَجَرَّةُ الَّتِي فِي السَّمَاءِ مِنْ عَرِيقِ الْأَفْعَى الَّتِي تَحْتَ الْعَرْشِ". وَحَدِيثِ "إِذَا غَضِبَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْزَلَ الْوَحْيَ بِالْفَارِسِيَّةِ وَإِذَا رَضِيَ أَنْزَلَهُ بِالْعَرَبِيَّةِ". وَكَحَدِيثِ "الْحِجَامَةُ عَلَى الْقَفَا تُورِثُ النَّسيَانَ". وَحَدِيثِ "يَا حُمَيْرَاءُ لَا تَغْتَسِلِي بِالْمَاءِ الْمُسَمَّسِ فَإِنَّهُ يُورِثُ الْبَرَصَ". وَكَحَدِيثِ "مَا مِنْ مُسْلِمٍ دَنَا مِنْ زَوْجَتِهِ - وَهُوَ يَنْوِي إِنْ حَبَلَتْ مِنْهُ أَنْ يُسَمِّيَهُ مُحَمَّدًا - إِلَّا رَزَقَهُ اللَّهُ وَلَدًا ذَكَرًا".

(١) أَكْذَابُ الطَّوَائِفِ هُمُ الشَّيْعَةُ.

٧- أَنْ يَكُونَ كَلَامُهُ لَا يُشَبِّهُ كَلَامَ الْأَنْبِيَاءِ فَضْلاً عَنْ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي هُوَ وَحْيٌ يُوحَى:

كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ (النجم: ٣ - ٤). أَيَّ وَمَا نُطْقُهُ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى فَيَكُونُ الْحَدِيثُ مِمَّا لَا يُشَبِّهُ الْوَحْيَ بَلْ لَا يُشَبِّهُ كَلَامَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. كَحَدِيثِ "ثَلَاثَةٌ تَزِيدُ فِي الْبَصَرِ النَّظَرُ إِلَى الْخُضْرَةِ وَالْمَاءِ الْجَارِي وَالْوَجْهِ الْحَسَنِ". وَحَدِيثِ "النَّظَرُ إِلَى الْوَجْهِ الْحَسَنِ يَجْلُو الْبَصَرُ" وَهَذَا وَنَحْوُهُ مِنْ وَضْعِ بَعْضِ الزنادقة.

وَحَدِيثِ "عَلَيْكُمْ بِالْوُجُوهِ الْمَلِاحِ وَالْحَدَقِ السُّودِ فَإِنَّ اللَّهَ يَسْتَحْيِي أَنْ يُعَذِّبَ مَلِيحًا بِالنَّارِ" فَلَعَنَهُ اللَّهُ عَلَى وَاضِعِهِ الْخَبِيثِ. وَحَدِيثِ "النَّظَرُ إِلَى الْوَجْهِ الْجَمِيلِ عِبَادَةٌ". وَحَدِيثِ "الرُّزْقَةُ فِي الْعَيْنِ يُمْنٌ". وَحَدِيثِ "إِنَّ اللَّهَ طَهَّرَ قَوْمًا مِنَ الذُّنُوبِ بِالصَّلْصَلَةِ فِي رُؤُوسِهِمْ وَإِنَّ عَلِيًّا لَأَوَّهٌ". وَحَدِيثِ "تَبَأْتُ الشَّعْرَ فِي الْأَنْفِ أَمَانٌ مِنَ الْجَذَامِ". وَحَدِيثِ "مَنْ آتَاهُ اللَّهُ وَجْهًا حَسَنًا وَاسْمًا حَسَنًا وَجَعَلَهُ فِي مَوْضِعٍ غَيْرِ شَائِنٍ فَهُوَ مِنْ صِفْوَةِ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ".

وَكُلُّ حَدِيثٍ فِيهِ ذِكْرُ حَسَنِ الْوُجُوهِ أَوْ الثَّنَاءِ عَلَيْهِمْ أَوْ الْأَمْرِ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِمْ أَوْ التَّيَاسُّرِ الْحَوَائِجِ مِنْهُمْ أَوْ أَنَّ النَّارَ لَا تَمَسُّهُمْ فَكَيْدٌ مُحْتَلَقٌ وَإِفْكٌ مُفْتَرَى.

٨- أَنْ يَكُونَ فِي الْحَدِيثِ تَارِيخٌ كَذَا وَكَذَا:

مِثْلُ قَوْلِهِ: "إِذَا كَانَ سَنَةٌ كَذَا وَكَذَا وَقَعَ كَيْتٌ وَكَيْتٌ وَإِذَا كَانَ شَهْرٌ كَذَا وَكَذَا وَقَعَ كَيْتٌ وَكَيْتٌ". كَقَوْلِ الْكَذَّابِ الْأَشَرِّ "إِذَا انْكَسَفَ الْقَمَرُ فِي الْمَحَرَّمِ: كَانَ الْغَلَاءُ وَالْقِتَالُ وَشُغْلُ السُّلْطَانِ وَإِذَا انْكَسَفَ فِي صَفَرٍ كَانَ كَذَا وَكَذَا" وَاسْتَمَرَّ الْكَذَابُ فِي الشُّهُورِ كُلِّهَا وَأَحَادِيثُ هَذَا الْبَابِ كُلِّهَا كَذِبٌ مُفْتَرَى.

٩- أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ يُوَصِّفُ الْأَطْبَاءَ وَالطَّرِيقَةَ أَشْبَهُه وَأَلْيَقُ:

كَحَدِيثِ "الْهَرِيسَةُ تَشَدُّ الظَّهْرَ". وَكَحَدِيثِ "أَكَلَ السَّمَكُ يَوْهَنَ الْجَسَدَ". وَحَدِيثِ "الَّذِي شَكَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَلَّةَ الْوَلَدِ فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْكُلَ الْبَيْضَ وَالْبَصَلَ". وَحَدِيثِ "أَتَانِي جَبْرِيلُ بِهَرِيسَةٍ مِنَ الْجَنَّةِ فَأَكَلْتُهَا فَأُعْطِيتُ قُوَّةَ أَرْبَعِينَ رَجُلًا فِي الْجَمَاعِ". وَحَدِيثِ "الْمُؤْمِنُ حُلُوٌّ يَجِبُ الْحَلَاوَةُ". وَحَدِيثِ "مَنْ أَخَذَ لُقْمَةً مِنْ مَجْرَى الْغَائِطِ أَوْ الْبَوْلِ فَغَسَلَهَا

ثُمَّ أَكَلَهَا غُفِرَ لَهُ". وَحَدِيثِ "إِذَا طَنَّتْ أُذُنُ أَحَدِكُمْ فَلْيُصَلِّ عَلَى وَلْيَقُلْ: ذَكَرَ اللَّهُ مَنْ ذَكَرَنِي بِخَيْرٍ" وَكُلُّ حَدِيثٍ فِي طَيْنِ الْأُذُنِ فَهُوَ كِذْبٌ.

### ١٠- أَحَادِيثُ الْعَقْلِ كُلُّهَا كِذْبٌ:

كَقَوْلِهِ: "لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْعَقْلَ قَالَ لَهُ: أَقْبِلْ فَأَقْبَلَ ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَدْبِرْ فَأَدْبَرَ فَقَالَ: مَا خَلَقْتُ خَلْقًا أَكْرَمَ عَلَيَّ مِنْكَ بِكَ آخُذٌ بِكَ أَعْطِي". وَحَدِيثِ "إِنَّ الرَّجُلَ لَيَكُونُ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ وَالْجِهَادِ وَمَا يُجْزَى إِلَّا عَلَى قَدْرِ عَقْلِهِ".

١١- الْأَحَادِيثُ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا الْحَضَرُ وَحَيَاتُهُ كُلُّهَا كِذْبٌ وَلَا يَصِحُّ فِي حَيَاتِهِ حَدِيثٌ وَاحِدٌ.

### ١٢- أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ بِمَا تَقُومُ الشَّوَاهِدُ الصَّحِيحَةُ عَلَى بَطْلَانِهِ:

كَحَدِيثِ عَوْجِ بْنِ عُنُقٍ الطَّوِيلِ الَّذِي قَصَدَ وَاضِعَهُ الطَّعَنُ فِي أَخْبَارِ الْأَنْبِيَاءِ فَإِنَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ "أَنَّ طَوْلَهُ كَانَ ثَلَاثَةَ آلَافٍ ذِرَاعٍ وَثَلَاثِ مِئَةٍ وَثَلَاثَةِ وَثَلَاثِينَ وَثُلَاثًا وَأَنَّ نُوْحًا لَمَّا خَوَّفَهُ الْغَرَقُ قَالَ لَهُ: احْمِلْنِي فِي قَصْعَتِكَ هَذِهِ، وَأَنَّ الطُّوفَانَ لَمْ يَصِلْ إِلَى كَعْبِهِ وَأَنَّهُ خَاضَ الْبَحْرَ فَوَصَلَ إِلَى حُجْرَتِهِ وَأَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ الْحُوتَ مِنْ قَرَارِ الْبَحْرِ فَيَشْوِيهِ فِي عَيْنِ الشَّمْسِ وَأَنَّهُ قَلَعَ صَخْرَةً عَظِيمَةً عَلَى قَدْرِ عَسْكَرِ مُوسَى وَأَرَادَ أَنْ يَرْمِيَهُمْ بِهَا فَقَوَّرَهَا اللَّهُ فِي عُنُقِهِ مِثْلَ الطَّوْقِ!"

وَلَيْسَ الْعَجَبُ مِنْ جَرَاةٍ مِثْلَ هَذَا الْكَذَابِ عَلَى اللَّهِ إِنَّمَا الْعَجَبُ مِمَّنْ يُدْخِلُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي كُتُبِ الْعِلْمِ مِنَ التَّفْسِيرِ وَغَيْرِهِ وَلَا يُبَيِّنُ أَمْرَهُ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ وَطَوْلُهُ فِي السَّمَاءِ سِتُونَ ذِرَاعًا فَلَمْ يَزَلْ الْخَلْقُ يَنْقُصُ حَتَّى الْآنَ»<sup>(١)</sup>.

### ١٣- مُخَالَفَةُ الْحَدِيثِ صَرِيحِ الْقُرْآنِ:

كَحَدِيثِ مَقْدَارِ الدُّنْيَا "وَأَتَتْهَا سَبْعَةُ آلَافِ سَنَةٍ وَنَحْنُ فِي الْأَلْفِ السَّابِعَةِ". وَهَذَا مِنْ أَبْيَنِ الْكِذْبِ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

رَبِّي لَا يُجَلِّئُهَا لَوْفَهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمُ إِلَّا بَغْثَةٌ يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنْ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨٧﴾، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ (لقمان: ٣٤).

#### ١٤- أَحَادِيثُ صَلَوَاتِ الْإِيَّامِ وَاللَّيَالِي:

كَصَلَاةِ يَوْمِ الْأَحَدِ وَلَيْلَةِ الْأَحَدِ وَيَوْمِ الْإِثْنَيْنِ وَلَيْلَةِ الْإِثْنَيْنِ إِلَى آخِرِ الْأُسْبُوعِ كُلِّ أَحَادِيثِهَا كَذِبٌ. وَكَذَلِكَ أَحَادِيثُ صَلَاةِ الرَّغَائِبِ لَيْلَةَ أَوَّلِ جُمُعَةٍ مِنْ رَجَبٍ كُلُّهَا كَذِبٌ مُخْتَلَقٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَكُلُّ حَدِيثٍ فِي ذِكْرِ صَوْمِ رَجَبٍ وَصَلَاةِ بَعْضِ اللَّيَالِي فِيهِ فَهَوٌ كَذِبٌ مُفْتَرَى كَحَدِيثِ "مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرِبِ أَوَّلَ لَيْلَةٍ مِنْ رَجَبٍ عَشْرِينَ رَكْعَةً جَازَ عَلَى الصِّرَاطِ بِلا حِسَابٍ". وَحَدِيثِ "مَنْ صَامَ يَوْمًا مِنْ رَجَبٍ وَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ يَقْرَأُ فِي أَوَّلِ رَكْعَةٍ مِائَةَ مَرَّةٍ آيَةَ الْكُرْسِيِّ وَفِي الثَّانِيَةِ مِائَةَ مَرَّةٍ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ لَمْ يَمُتْ حَتَّى يَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ الْجَنَّةِ".

#### ١٥- أَحَادِيثُ صَلَاةِ لَيْلَةِ النُّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ:

كَحَدِيثِ "يَا عَلِيُّ، مَنْ صَلَّى لَيْلَةَ النُّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ مِائَةَ رَكْعَةٍ بِأَلْفِ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ قَضَى اللَّهُ لَهُ كُلَّ حَاجَةٍ طَلَبَهَا تِلْكَ اللَّيْلَةَ" وَسَاقَ جُزْأَاتٍ كَثِيرَةً وَأَعْطَى سَبْعِينَ أَلْفَ حَوْرَاءَ لِكُلِّ حَوْرَاءَ سَبْعُونَ أَلْفَ غَلَامٍ وَسَبْعُونَ أَلْفَ وَلَدَانٍ "إِلَى أَنْ قَالَ: "وَيَشْفَعُ وَالِدَاهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي سَبْعِينَ أَلْفًا".

#### ١٦- رَكَاتَةُ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ وَسَمَاجَتُهَا بِحَيْثُ يَمْجُهَا السَّمْعُ وَيَذْفَعُهَا الطَّبْعُ

وَيَسْمُجُ مَعْنَاهَا لِلْفُطْنِ:

كَحَدِيثِ "أَرْبَعٌ لَا تَشْبَعُ مِنْ أَرْبَعٍ: أَنْثَى مِنْ ذَكَرٍ وَأَرْضٌ مِنْ مَطَرٍ وَعَيْنٌ مِنْ نَظَرٍ وَأُذُنٌ مِنْ خَبَرٍ". وَحَدِيثِ "ارْحَمُوا عَزِيزَ قَوْمٍ ذَلَّ وَعَنِيَّ قَوْمٌ افْتَقَرُوا وَعَالِمًا يَتَلَاَعَبُ بِهِ الصَّبِيَّانَ". وَحَدِيثِ "دَمُ الْحَاكَةِ وَالْأَسَاكِفَةِ وَالصَّوَاغِينِ أَوْ صَنْعَةٍ مِنَ الصَّنَائِعِ الْمُبَاحَةِ كَذِبٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ لَا يَذِمُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ الصَّنَائِعِ الْمُبَاحَةِ.

## ١٧- أَحَادِيثُ ذَمِّ الْحَبَشَةِ وَالسُّودَانِ كُلِّهَا كَذِبٌ:

كَحَدِيثِ "الزُّنْجِيِّ إِذَا شَبَعَ زَنَى وَإِذَا جَاعَ سَرَقَ". وَحَدِيثِ "إِيَّاكُمْ وَالزُّنْجِيَّ فَإِنَّهُ خَلَقَ مُشَوَّهًا". وَحَدِيثِ "دَعُونِي مِنَ السُّودَانِ إِنَّمَا الْأَسْوَدُ لِبَطْنِهِ وَفَرْجِهِ".

## ١٨- أَحَادِيثُ ذَمِّ التُّرْكِ وَأَحَادِيثُ ذَمِّ الْخُصْيَانِ وَأَحَادِيثُ ذَمِّ الْمَمَالِكِ:

كَحَدِيثِ "لَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِي الْخُصْيَانِ خَيْرًا لَأَخْرَجَ مِنْ أَصْلَابِهِمْ ذُرِّيَّةً يَعْبُدُونَ اللَّهَ". وَحَدِيثِ "شَرُّ الْمَالِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ الْمَمَالِكُ".

## ١٩- مَا يُقْتَرَنُ بِالْحَدِيثِ مِنَ الْقَرَائِنِ الَّتِي يُعْلَمُ بِهَا أَنَّهُ بَاطِلٌ:

مِثْلُ حَدِيثِ "وَضَعُ الْجَزْيَةَ عَنْ أَهْلِ خَيْبَرَ" وَهَذَا كَذِبٌ مِنْ عِدَّةٍ وَجُوهٍ:  
أحدها: أَنَّهُ فِيهِ شَهَادَةُ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، وَسَعْدٌ قَدْ تَوَقَّى قَبْلَ ذَلِكَ فِي غَزْوَةِ الْخَنْدَقِ.  
ثَانِيهَا: أَنَّ فِيهِ: «وَكَتَبَ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ»، هَكَذَا وَمُعَاوِيَةُ إِنَّمَا أَسْلَمَ زَمَنَ الْفَتْحِ وَكَانَ مِنَ الطُّلَقَاءِ.

ثَالِثُهَا: أَنَّ الْجَزْيَةَ لَمْ تَكُنْ نَزَلَتْ حِينَئِذٍ وَلَا يَعْرِفُهَا الصَّحَابَةُ وَلَا الْعَرَبُ وَإِنَّمَا أُنْزِلَتْ بَعْدَ عَامِ تَبُوكَ وَحِينَئِذٍ وَضَعَهَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى نَصَارَى نَجْرَانَ وَيَهُودِ الْيَمَنِ وَلَمْ تُؤْخَذْ مِنْ يَهُودِ الْمَدِينَةِ لِأَنَّهُمْ وادَّعَوْهُ قَبْلَ نَزُولِهَا ثُمَّ قُتِلَ مَنْ قُتِلَ مِنْهُمْ وَأَجْلَى بَقِيَّتِهِمْ إِلَى خَيْبَرَ وَإِلَى الشَّامِ وَصَالِحُهُ أَهْلُ خَيْبَرَ قَبْلَ فَرَضِ الْجَزْيَةِ فَلَمَّا نَزَلَتْ آيَةُ الْجَزْيَةِ اسْتَقَرَّ الْأَمْرُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ وَابْتَدَأَ ضَرْبُهَا عَلَى مَنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهُ مَعَهُ صِلَحٌ فَمِنْ هَا هُنَا وَقَعَتِ الشُّبُهَةُ فِي أَهْلِ خَيْبَرَ.

رَابِعُهَا: أَنَّ فِيهِ: «وَضَعَ عَنْهُمْ الْكُلْفَ وَالسُّخْرَ»، وَلَمْ يَكُنْ فِي زَمَانِهِ كُلْفٌ وَلَا

سُخْرٌ<sup>(١)</sup>.

(١) سُخْرَةٌ: خدمة إجبارية بغير أجر معلوم. كُلْفَةٌ: مشقة.

**خامسها:** أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ عَهْدًا لَازِمًا بَلْ قَالَ: «نُقِرُّكُمْ مَا شِئْنَا»، فَكَيْفَ يَضَعُ عَنْهُمْ الْجِزْيَةَ الَّتِي يَصِيرُ لِأَهْلِ الدِّمَّةِ بِهَا عَهْدٌ لَازِمٌ مُؤَبَّدٌ ثُمَّ لَا يُثَبَّتُ لَهُمْ أَمَانًا لَازِمًا مُؤَبَّدًا.

**سادسها:** أَن مِثْلَ هَذَا مَا تَتَوَفَّرُ لَهُمُ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ فَكَيْفَ يَكُونُ قَدْ وَقَعَ وَلَا يَكُونُ عِلْمُهُ عِنْدَ حَمَلَةِ السُّنَّةِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَأُئِمَّةِ الْحَدِيثِ وَيَنْفَرِدُ بِعِلْمِهِ وَنَقْلِهِ الْيَهُودُ؟

**سابعها:** أَنَّ أَهْلَ خَيْبَرَ لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهُمُ مِنَ الْإِحْسَانِ مَا يُوجِبُ وَضْعَ الْجِزْيَةِ عَنْهُمْ فَإِنَّهُمْ حَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَقَاتَلُوهُ وَقَاتَلُوا أَصْحَابَهُ وَسَلَّوُا السُّيُوفَ فِي وُجُوهِهُمْ وَسَمُّوا النَّبِيَّ ﷺ وَأَوَّوْا أَعْدَاءَهُ الْمُحَارِبِينَ لَهُ الْمُحَرِّضِينَ عَلَى قِتَالِهِ، فَمِنْ أَيْنَ يَقَعُ هَذَا الْإِعْتِنَاءُ بِهِمْ وَإِسْقَاطُ هَذَا الْفَرَضِ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ عِقُوبَةً لِمَنْ لَمْ يَدْنِ مِنْهُمْ بِدِينِ الْإِسْلَامِ؟

**ثامنها:** أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُسْقِطْهَا عَنِ الْأَبْعَدِينَ مَعَ عَدَمِ مَعَادَاتِهِمْ لَهُ كَأَهْلِ الْيَمَنِ وَأَهْلِ نَجْرَانَ فَكَيْفَ يَضَعُهَا عَنْ جِيرَانِهِ الْأَذْنِينَ مَعَ شِدَّةِ مُعَادَاتِهِمْ لَهُ وَكُفْرِهِمْ وَعِنَادِهِمْ وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ كُلَّمَا اشْتَدَّ كُفْرُ الطَّاغُوتِ وَتَغَلَّظَتْ عِدَاوَتُهُمْ كَانُوا أَحَقَّ بِالْعُقُوبَةِ لَا بِإِسْقَاطِ الْجِزْيَةِ.

**تاسعها:** أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَوْ أَسْقَطَ عَنْهُمْ الْجِزْيَةَ كَمَا ذَكَرُوا لَكَانُوا مِنْ أَحْسَنَ الْكُفَّارِ حَالًا وَلَمْ يَحْسُنْ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَشْتَرِطَ لَهُمْ إِخْرَاجُهُمْ مِنْ أَرْضِهِمْ وَبِلَادِهِمْ مَتَى شَاءَ فَإِنَّ أَهْلَ الدِّمَّةِ الَّذِينَ يَقْرُونَ بِالْجِزْيَةِ لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهُمْ مِنْ أَرْضِهِمْ وَدِيَارِهِمْ مَا دَامُوا مُلتزِمِينَ لِأَحْكَامِ الدِّمَّةِ فَكَيْفَ إِذَا رُوِيَ جَانِبُهُمْ بِإِسْقَاطِ الْجِزْيَةِ وَأَعْفُوا مِنَ الصَّغَارِ الَّذِي يَلْحَقُهُمْ بِأَدَائِهَا فَأَيُّ صَغَارٍ بَعْدَ ذَلِكَ أَعْظَمَ مِنْ نَفْيِهِمْ مِنْ بِلَادِهِمْ وَتَشْتِيتِهِمْ فِي أَرْضِ الْعُرْبَةِ فَكَيْفَ يَجْتَمِعُ هَذَا وَهَذَا؟

**عاشرها:** أَنَّ هَذَا لَوْ كَانَ حَقًّا لَمَا اجْتَمَعَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالتَّابِعُونَ وَالْفُقَهَاءُ كُلُّهُمْ عَلَى خِلَافِهِ، وَلَيْسَ فِي الصَّحَابَةِ رَجُلٌ وَاحِدٌ قَالَ لَا تَجِبُ الْجِزْيَةُ عَلَى الْخَيْرِيَّةِ، وَلَا فِي التَّابِعِينَ وَلَا فِي الْفُقَهَاءِ، بَلْ قَالُوا أَهْلُ خَيْبَرَ وَغَيْرُهُمْ فِي الْجِزْيَةِ سَوَاءٌ وَعَرَّضُوا بِهَذَا الْكِتَابِ الْمَكْدُوبِ وَقَدْ صَرَحُوا بِأَنَّهُ كَذِبٌ، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ

وَالْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَالْقَاضِي أَبُو يَعْلَى وَغَيْرُهُمْ. وَذَكَرَ الْحَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ هَذَا الْكِتَابَ وَبَيَّنَ أَنَّهُ كَذَبٌ مِنْ عَدَّةٍ وَجْهٍ.

وَأَحْضَرَ هَذَا الْكِتَابَ بَيْنَ يَدَيَّ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَحَوْلَهُ الْيَهُودُ يَزُفُونَهُ وَيُجِلُّونَهُ وَقَدْ غَشِيَ بِالْحَرِيرِ وَالذَّبْيَاجِ فَلَمَّا فَتَحَهُ وَتَأَمَّلَهُ بَرَقَ عَلَيْهِ وَقَالَ: «هَذَا كَذَبٌ مِنْ عَدَّةٍ أَوْجِهٍ»، وَذَكَرَهَا فَقَامُوا مِنْ عِنْدِهِ بِالذُّلِّ وَالصَّغَارِ.

## ٢٠- جَوَامِعُ وَضَوَائِعُ كُلِّيهٍ فِي هَذَا الْبَابِ:

مِنْهَا أَحَادِيثُ الْحَمَامِ - بِالتَّخْفِيفِ - لَا يَصِحُّ مِنْهَا شَيْءٌ. وَمِنْهَا حَدِيثُ "كَانَ يُعْجِبُهُ النَّظَرُ إِلَى الْحَمَامِ". وَحَدِيثُ "كَانَ يُحِبُّ النَّظَرَ إِلَى الْخُضْرَةِ وَالْأَثَرَجِ" <sup>(١)</sup> وَالْحَمَامِ الْأَحْمَرِ.

وَمِنْهَا أَحَادِيثُ اتِّخَاذِ الدَّجَاجِ وَلَيْسَ فِيهَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. كَحَدِيثِ "الدَّجَاجُ غَنَمٌ فَقَرَاءٌ أَمْتِي". وَحَدِيثِ "أَمْرُ الْأَغْنِيَاءِ بِاتِّخَاذِ الْعَنَمِ وَأَمْرُ الْفُقَرَاءِ بِاتِّخَاذِ الدَّجَاجِ". وَمِنْهَا: أَحَادِيثُ ذَمِّ الْأَوْلَادِ كُلِّهَا كَذَبٌ مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا. كَحَدِيثِ "لَوْ يُرَى أَحَدُكُمْ بَعْدَ السَّتِينَ وَمِائَةٍ جَرَوْا كَلْبٌ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يُرَى وَلَدًا". وَحَدِيثِ "لَا يُولَدُ بَعْدَ الْمِائَةِ مَوْلُودٌ وَلِلَّهِ فِيهِ حَاجَةٌ".

وَمِنْهَا أَحَادِيثُ التَّوَارِيخِ الْمُسْتَقْبَلَةِ، وَهِيَ كُلُّ حَدِيثٍ فِيهِ إِذَا كَانَتْ سَنَةٌ كَذَا وَكَذَا حَلَّ كَذَا وَكَذَا. كَحَدِيثِ "عِنْدَ رَأْسِ مِائَةِ يَبْعَثُ اللَّهُ رِيحًا بَارِدَةً يَقْبِضُ اللَّهُ فِيهَا رُوحَ كُلِّ مُؤْمِنٍ". وَحَدِيثِ "إِذَا كَانَتْ سَنَةٌ ثَلَاثِينَ وَمِائَةٌ كَانَ الْغُرَبَاءُ قُرْآنٌ فِي جَوْفِ ظَلَمٍ وَمُضْخَفٌ فِي بَيْتِ قَوْمٍ لَا يُقْرَأُ فِيهِ وَرَجُلٌ صَالِحٌ بَيْنَ قَوْمٍ سَوْءٍ". وَحَدِيثِ "إِذَا كَانَتْ سَنَةٌ خَمْسٌ وَثَلَاثِينَ وَمِائَةٌ خَرَجَتْ شَيَاطِينُ حَبَسَهُمْ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ فِي جَزَائِرِ الْبَحْرِ فَذَهَبَ مِنْهُمْ تِسْعَةُ أَعْشَارِهِمْ إِلَى الْعِرَاقِ يُجَادِلُونَهُمْ بِالْقُرْآنِ وَعَشْرٌ بِالشَّامِ".

(١) الْأَثَرَجُ: (المفرد أَثَرَجَةٌ): شَجَرٌ حَضِيٌّ نَاعِمٌ الْأَغْصَانُ وَالْوَرَقُ وَالثَّمَرُ، وَهُوَ حَامِضٌ كَاللَّيْمُونِ، ذَهَبِي اللَّوْنُ ذَكِي الرَّائِحَةِ، يُصْنَعُ مِنْ ثَمَرِهِ نَوْعٌ مِنَ الْحُلُوى.

وَمِنْهَا أَحَادِيثُ الْاِكْتِحَالِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَالتَّرْتِينَ وَالتَّوَسُّعَةِ وَالصَّلَاةِ فِيهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ فَضَائِلَ لَا يَصِحُّ مِنْهَا شَيْءٌ وَلَا حَدِيثٌ وَاحِدٌ، وَلَا يَثْبُتُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ شَيْءٌ غَيْرُ أَحَادِيثِ صِيَامِهِ وَمَا عَدَاهَا فَبَاطِلٌ.

وَمِنْ ذَلِكَ الْأَحَادِيثِ فِي ذَمِّ مُعَاوِيَةَ. وَكُلُّ حَدِيثٍ فِي ذَمِّهِ فَهُوَ كَذِبٌ.

وَكُلُّ حَدِيثٍ فِي ذَمِّ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ فَهُوَ كَذِبٌ.

وَكُلُّ حَدِيثٍ فِي ذَمِّ بَنِي أُمَيَّةَ فَهُوَ كَذِبٌ.

وَكُلُّ حَدِيثٍ فِي مَدْحِ الْمَنْصُورِ وَالسَّفَاحِ وَالرَّشِيدِ فَهُوَ كَذِبٌ.

وَكُلُّ حَدِيثٍ فِي مَدْحِ بَغْدَادَ أَوْ ذَمِّهَا وَالْبَصْرَةَ وَالْكُوفَةَ وَمَرَوْ وَعَسْقَلَانَ وَالْإِسْكَندَرِيَّةَ وَنَصِيبِينَ وَأَنْطَاكِيَةَ فَهُوَ كَذِبٌ.

وَكُلُّ حَدِيثٍ فِي تَحْرِيمِ وَلَدِ الْعَبَّاسِ عَلَى النَّارِ فَهُوَ كَذِبٌ.

وَكَذَا كُلُّ حَدِيثٍ فِي ذِكْرِ الْخِلَافَةِ فِي وَلَدِ الْعَبَّاسِ فَهُوَ كَذِبٌ.

وَكُلُّ حَدِيثٍ فِي مَدْحِ أَهْلِ خِرَاسَانَ الْخَارِجِينَ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ وَلَدِ الْعَبَّاسِ فَهُوَ كَذِبٌ.

وَكُلُّ حَدِيثٍ فِيهِ أَنَّ مَدِينَةَ كَذَا وَكَذَا مِنْ مُدُنِ الْجَنَّةِ أَوْ مِنْ مُدُنِ النَّارِ فَهُوَ كَذِبٌ وَحَدِيثُ عَدَدِ الْخُلَفَاءِ مِنْ وَلَدِ الْعَبَّاسِ كَذِبٌ.

وَكَذَلِكَ أَحَادِيثُ ذَمِّ الْوَلِيدِ وَذَمِّ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ.

وَحَدِيثُ نَظَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى مُعَاوِيَةَ وَعَمْرِو بْنِ الْعَاصِ فَقَالَ: "اللَّهُمَّ ارْكِسْهُمَا فِي الْفِتْنَةِ رَكْسًا وَدَعْهُمَا إِلَى النَّارِ دَعَاً" كَذِبٌ مُخْتَلَقٌ.

وَكُلُّ حَدِيثٍ فِيهِ أَنَّ الْإِيمَانَ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ فَكَذِبٌ مُخْتَلَقٌ.

وَقَابَلُ مَنْ وَضَعَهَا طَائِفَةٌ أُخْرَى فَوَضَعُوا أَحَادِيثَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ الْإِيمَانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ.

وَهَذَا كَلَامٌ صَحِيحٌ وَهُوَ إِجْمَاعُ السَّلَفِ حَكَاهُ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ وَلَكِنْ هَذَا اللَّفْظُ كَذِبٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَهَذَا مِثْلُ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَجَمِيعِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَأُئِمَّةِ الْفِقْهِ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ مُنْزَلٌ غَيْرُ مَخْلُوقٍ وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ حَدِيثًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَكُلُّ حَدِيثٍ فِي مَسْحِ الرَّقَبَةِ فِي الْوُضُوءِ بَاطِلٌ.  
 وَأَحَادِيثُ الذِّكْرِ عَلَى أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ كُلِّهَا بَاطِلٌ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ يَصَحُّ.  
 وَمِنْ الْأَحَادِيثِ الْبَاطِلَةِ حَدِيثُ "يَوْمَ صَوْمِكُمْ يَوْمَ فِطْرِكُمْ يَوْمَ رَأْسِ سَنَتِكُمْ".  
 وَمِنْ هَذَا أَحَادِيثُ مَدْحِ الْعُزُوبَةِ كُلِّهَا بَاطِلٌ.  
 وَمِنْ ذَلِكَ أَحَادِيثُ مَدْحِ الْعَدَسِ وَالْأُرْزِ وَالْبَقْلَاءِ <sup>(١)</sup> وَالْبَازِنْجَانِ وَالرَّمَّانِ  
 وَالزَّيْبِ وَالْهَنْدَبَاءِ <sup>(٢)</sup> وَالْكُرَّاثِ وَالْبَطِيخِ وَالْجَزْرِ وَالْجُبْنِ وَالْهَرِيسَةِ وَفِيهَا جُزْءٌ كُلُّهُ كَذِبٌ  
 مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ.  
 وَمِنْ هَذَا حَدِيثُ النَّهْيِ عَنْ قَطْعِ اللَّحْمِ بِالسَّكِّينِ وَأَنَّهُ مِنْ صُنْعِ الْأَعَاجِمِ.  
 وَمِنْ ذَلِكَ أَحَادِيثُ النَّهْيِ عَنْ الْأَكْلِ فِي السُّوقِ كُلِّهَا بَاطِلَةٌ.  
 وَمِنْ ذَلِكَ أَحَادِيثُ فَضَائِلِ الْأَزْهَارِ كَحَدِيثِ فَضْلِ النَّرْجِسِ وَالْوَرْدِ  
 وَالْمَرْزَنْجَوْشِ وَالْبَنْفَسِجِ وَالْبَانِ وَكُلِّهَا كَذِبٌ.  
 وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ النَّهْيِ أَنْ تُقَصَّ الرُّؤْيَا عَلَى النِّسَاءِ.  
 وَمِنْ ذَلِكَ أَحَادِيثُ النَّهْيِ عَنْ سَبِّ الْبَرَاغِيثِ.  
 وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ "لَا تُقْتُلِ الْمَرْأَةَ إِذَا ارْتَدَّتْ".  
 وَمِنْ ذَلِكَ أَحَادِيثُ الْأَبْدَالِ وَالْأَقْطَابِ وَالْأَغَوَاثِ وَالنُّقْبَاءِ وَالنُّجَبَاءِ وَالْأَوْتَادِ  
 كُلُّهَا بَاطِلَةٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.  
 وَمِنْ ذَلِكَ أَحَادِيثُ الْمَنْعِ مِنْ رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ الرُّكُوعِ وَالرَّفْعِ مِنْهُ  
 كُلِّهَا بَاطِلَةٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا يَصَحُّ مِنْهَا شَيْءٌ.  
 وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ "أَنَّ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُدْعَوْنَ بِأُمَّهَاتِهِمْ لَا بِأَتْنِهِمْ" هُوَ بَاطِلٌ  
 وَالْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ بِخِلَافِهِ؛ قَالَ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ: "بَابُ مَا يُدْعَى النَّاسُ يَوْمَ

(١) بِاقْلَاءٍ: فول، نبات عُشْبِيّ حَوْلِيّ تَوَكَّلَ قَرُونُهُ مَطْبُوخَةٌ وَكَذَلِكَ بِذَوْرِهِ.

(٢) هَنْدَبَاء: بقل زراعي، يُطْبَخُ وَرَقُهُ أَوْ يُجْعَلُ مُشْهًيًا (سلطة).

الْقِيَامَةِ بِآبَائِهِمْ" ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ: «يُنْصَبُ لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقَدْرِ عَذْرَتِهِ فَيُقَالُ هَذِهِ عَذْرَةُ فُلَانٍ بْنِ فُلَانٍ» وَفِي الْبَابِ أَحَادِيثُ أُخْرَى غَيْرُ ذَلِكَ.

وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ "حَضَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَجْلِسًا لِلْفُقَرَاءِ وَرَقَصَ حَتَّى شَقَّ قَمِيصَهُ" فَلَعَنَ اللَّهُ وَاضِعَهُ مَا أَجْرَاهُ عَلَى الْكَذِبِ السَّمِجِ.

وَحَدِيثُ "لَوْ أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ ظَنَّهُ بِحَجَرٍ لَنَفَعَهُ" وَهُوَ مِنْ وَضْعِ الْمُشْرِكِينَ عَبَادِ الْأَوْثَانِ.

وَحَدِيثُ "مَنْ عَشِقَ فَعَفَّ فَكَتَمَ فَمَاتَ فَهُوَ شَهِيدٌ" مَوْضُوعٌ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ.

وَحَدِيثُ "مَنْ أَكَلَ مَعَ مَغْفُورٍ لَهُ غُفِرَ لَهُ" مَوْضُوعٌ أَيْضًا.

وَحَدِيثُ "مَنْ قَصَّ أَظْفَارَهُ مُحَالِفًا لَمْ يَرَفِ عَيْنِيهِ رَمَدًا" مِنْ أَقْبَحِ الْمَوْضُوعَاتِ (١).

(١) باختصار من "المنار المنيف في الصحيح والضعيف" (ص: ٥٠-١٤٠).

# الشبهة الحادية والعشرون

## كيف يخرج البخاري ومسلم

### في صحيحهما عن رواية ضعفاء؟

كيف تكون الأحاديث صحيحة وفيها رواية ضعفاء؟!

تفنيد هذه الشبهة ونقضها:

هذه المسألة من دقيق مسائل علوم الحديث، يخطئ في فهمها كثير من الناس، ويتورطون بما ينصبه لهم أعداء الإسلام من شبه، في حين أن جوابها سهل ميسور لا يختلف فيه أهل العلم المتخصصون.

وخلاصة هذه المسألة أنه ليس من منهج الإمام البخاري ومسلم في صحيحهما ألا يُخرج عن رواية متكلم فيهم أو موصوفين بالضعف، ولكن من منهجهما ألا يُخرج إلا الصحيح من حديثهم، وهناك فرق بين الأمرين:

فالراوي الضعيف أو المتكلم فيه لا يلزم أن تُرد جميع مروياته - ما دام غير متهم بالكذب -، إذ قد يكون مضعفًا في حال دون حال، أو في شيخ دون شيخ، أو في بلد دون بلد، أو في حديث معين دون أحاديث آخر، ونحو ذلك من أنواع التضعيف، فلا يجوز أن نُردَّ جميع مروياته حينئذ، بل نقبل حديثه الذي تبين لنا أنه ضبطه وحفظه وأداه كما حفظه، ونُردَّ حديثه الذي تبين لنا أنه أخطأ فيه، ونتوقف فيما لم يتبين لنا شأنه، وهكذا هو حكم التعامل مع جميع مرويات الرواة الضعفاء، وليس كما يظن غير المتخصصين أن الراوي الضعيف تُردُّ جميع مروياته.

هذا هو منهج الأئمة السابقين، ومنهج الإمامين البخاري ومسلم صاحبي الصحيحين، ويسمى منهج "الانتقاء من أحاديث الضعفاء"، يعني تصحيح أحاديث بعض الرواة المتكلم فيهم بالضعف إذا تبين أنهم قد حفظوا هذا الحديث بخصوصه، تمامًا كما أننا قد نُردَّ حديث الراوي الثقة إذا تبين أنه لم يحفظ هذا الحديث المعين، أو خالف فيه من هو أوثق منه وأحفظ. والبحث في المتابعات والشواهد ومن وافق هذا

الراوي المتكلم فيه من الرواة الثقات من أنفع وسائل الثبوت من حفظ الراوي المتكلم فيه لتصحيح حديثه أو تضعيفه.

**وخلاصة الكلام أن إخراج البخاري ومسلم عن بعض الرواة الضعفاء أو المتكلم فيهم لا يخلو من الأحوال الآتية:**

- إما أن الصواب في هذا الراوي هو التوثيق، وأن تضعيف من ضعفه مردود عليه.
- أو أن الراوي مُضعَّف في الأحاديث التي يتفرد بها فقط، أما ما وافق فيه الرواة الآخرين فيقبل حديثه، فيُخرجا له ما وافق فيه الثقات، لا ما تفرد به.
- أو أن الراوي مُضعَّف إذا روى عن شيخ معين، أما إذا روى عن غيره فيقبل العلماء حديثه، فتجدهما يجتنب روايته عن الشيخ المضعف فيه.
- أو أن الراوي مُضعَّف بالاختلاط والتغير، فيروي له البخاري ومسلم عمَّن أخذ عنه قبل اختلاطه وتغيره.
- أو أن الراوي ضعيف، لكن البخاري ومسلم لم يسوقا له حديثاً من الأحاديث الأصول، وإنما أوردها في إسناد يريدان به في الشواهد والمتابعات، وذلك بأن يذكر الحديث أولاً بإسناد نظيف رجاله ثقات ويجعله أصلاً، ثم يتبع ذلك بإسناد آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة أو لزيادة فيه.

ولذلك كله ينبه العلماء إلى عدم صحة الاستدلال على ثقة الراوي بإخراج البخاري له، وإنما ينبغي النظر في كيفية إخراج البخاري له، فإن أخرج له حديثاً في الأصول صحيحاً لذاته فهذا الذي في أعلى درجات التوثيق، أما من أخرج له في المتابعات أو صحيحاً لغيره فهذا يشمل اسم الصدق العام، ولكن قد لا يكون في أعلى درجات التوثيق.

فتخريج صاحبَي الصحيحين لأي راوٍ مقتضٍ لعدالته عندهما وصحة ضبطه مقيّدٌ بمن أخرجاهم في الأصول، يعني الأحاديث التي لم يُورداها كمتابعة أو شاهد أو لغرض حديثي آخر، وهذا لا يميزه إلا أهل العلم المختصون بالحديث.

بالمثال يتضح المقال:

ضعّف البخاري أحد الرواة، وهو مُهْرَانُ بْنُ أَبَانَ، ثم أخرج له روايات في صحيح البخاري، فكيف يضعف راوياً ثم يُخرج له؟؟ كيف تكون هذه الأحاديث صحيحة وفيها راوٍ وضعّفه البخاري نفسه؟؟!!

الجواب:

أولاً: هذا أمرٌ لا يخفى على المحدثين، ولا يخفى على الإمام البخاري نفسه، فالبخاري ينتقي من حديث المتكلم فيهم ما يجزم أنه صحيح مقبول، سواء كان هذا الراوي مضعّفاً من قبل البخاري نفسه، أو من قبل غيره من المحدثين. فكل راوٍ يُنقل عن البخاري تضعيفه، لا بد في دراسته من التثبت من عدة أمور منها:

- التأكد من تضعيف البخاري له حقاً، ولتحقيق ذلك يجب التنبه إلى أن ذكر البخاري المجرد للراوي في كتابه "الضعفاء" لا يلزم منه أنه يميل إلى تضعيفه تضعيفاً مطلقاً، فقد يكون يرى ضعفه في بعض الأحاديث دون أخرى، أو في بعض الشيوخ دون آخرين، أو في حال دون حال، وهكذا، وهذه مسألة دقيقة أيضاً، مع العلم أن للبخاري كتابين في الضعفاء، وهما "الضعفاء الكبير" وهذا الكتاب ما زال مخطوطاً، وكتاب "الضعفاء الصغير" وهذا هو المطبوع اليوم.

- النظر في كيفية إخراج البخاري عنه في صحيحه تبعاً للأمر التي سبق ذكرها، هل أخرج له في الأصول، وما هي الأحاديث التي أخرجها، هل لها شواهد ومتابعات، وإن كان الراوي مختلطاً ينظر كيف أخرج البخاري عنه، قبل الاختلاط أم بعده، إلى غير ذلك من التفاصيل التي يتقنها أهل الحديث.

**ثانيًا:** الراوي حُمَرَانُ بْنُ أَبَانَ هو مولى عثمان بن عفان رضي الله عنه، وعامة أهل العلم على توثيقه، مع كونه قليل الحديث، ولم يُنقل تضعيفه إلا عن ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٢٨٣/٥) حيث قال: «كان كثير الحديث، ولم أرهم يحتجون بحديثه» انتهى. وهذا جرح مُبْهَم يقابل التعديل، والعلماء يَقَدِّمون التعديل والتوثيق على الجرح المُبْهَم، ولذلك يقول الذهبي رحمته الله عن حمران بن أبان: حجة، قال ابن سعد: «لم أرهم يحتجون به». قال الحاكم: «تكلم فيه بما لا يؤثر فيه». قلت (أي الإمام الذهبي): «هو ثبتٌ» انتهى<sup>(١)</sup>.

وأما تضعيف البخاري له فلم نقف عليه إلا في نقل الإمام الذهبي أيضا حيث قال: «أورده البخاري في الضعفاء، لكن ما قال ما بليته قط»<sup>(٢)</sup>.

وهذا كما ترى غير كاف لتضعيفه أيضًا، إذ لم نقف على نص كلام البخاري نفسه في الضعفاء، ويبدو أنه في "الضعفاء الكبير" الذي لم يطبع بعد، ويبدو أنه البخاري أورده إيرادًا مجردًا من غير حكم عليه بالضعف، وهو ما يدل عليه قول الذهبي: «ما قال ما بليته»، يعني: أن البخاري لم يذكر سبب ضعفه. وقد ترجم البخاري رحمته الله نفسه لحمران بن أبان في "التاريخ الكبير" (٨٠/٣) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً.

وعلى كل حال، فما أخرج البخاري في صحيحه لحمران هما حديثان اثنان فقط:

**الحديث الأول قال فيه:** حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْسِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَزِيدَ أَخْبَرَهُ أَنَّ حُمَرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ رَأَى عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ دَعَا بِإِنَاءٍ، فَأَفْرَغَ عَلَى كَفِّهِ ثَلَاثَ مَرَارٍ فَعَسَلَهُمَا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَمِينَهُ فِي الْإِنَاءِ فَمَضَمَضَ، وَاسْتَنْشَقَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثَ مَرَارٍ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثَ مَرَارٍ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

(١) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (ص ٩).

(٢) ميزان الاعتدال (٦٠٤/١).

«مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوءِي هَذَا، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» (رواه البخاري تحت الأرقام التالية: (١٥٩، ١٦٤، ١٩٣٤).

وهذا الحديث من رواية حُمران عن سيده عثمان بن عفان رضي الله عنه، وهي من أوثق الروايات وأصحّها، فقد كان حمران ملازمًا لعثمان، يخدمه ويصحبه، بل كان حاجبًا له، وكاتبًا بين يديه، حتى كتب لعثمان وصيةً له بالخلافة لعبد الرحمن بن عوف حين مرض مرة، وقال قتادة: «إن حمران بن أبان كان يصلي مع عثمان بن عفان فإذا أخطأ فتح عليه». وكان قرابة عثمان يجلون حمران كثيرًا، ويقدرونه لأجل صحبته له <sup>(١)</sup>.

فَمَنْ هذا حاله ألا يُقْبَل حديثٌ يحدث به عن مولاة عثمان، ليس فيه ما يُستنكر، بل جاءت له شواهد لا تُعدّ كثرةً في صفة وضوء النبي ﷺ وفي فضل الوضوء؟! فعلى فرض أن الإمام البخاري يضعف حُمران على وجه العموم، فذلك لا يلزم منه أن يرد جميع أحاديثه، بل سبق بيان أنه قد يُخَرِّج حديثه الذي يطمئن إلى صحته لقرائن وأدلة أخرى.

**الحديث الثاني قال فيه:** حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ قَالَ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ قَالَ سَمِعْتُ حُمرَانَ بْنَ أَبَانَ يُحَدِّثُ عَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ: «إِنَّكُمْ لَتُصَلُّونَ صَلَاةً، لَقَدْ صَحَّبْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَمَا رَأَيْنَاهُ يُصَلِّيَهَا، وَلَقَدْ نَهَى عَنْهَا، يَعْنِي الرُّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ». (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) (رقم ٥٨٧).

وهذه الرواية من رواية حُمران عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه في موضوع ساق له البخاري مجموعة من الأحاديث عن ابن عمر وأبي سعيد الخدري وأبي هريرة في باب "لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس"، وهذه المسألة ورد فيها الكثير من الأحاديث الصحيحة التي تنهى عن الصلاة بعد العصر، فليس في رواية حُمران شيءٌ مستنكر ولا

(١) انظر: "تهذيب التهذيب" (٢٥/٣).

مستغرب، حتى يُردّ حديثه هنا، فتأمل كيف انتقى البخاري من حديثه ما هو صحيح مقبول.

### الرواية عن أهل البدع:

قد اختلف في هذه المسألة أهل العلم كثيراً، فمنهم من منع الرواية عن المبتدعة مطلقاً، ومنهم من قبلها عنهم مطلقاً، ومنهم من فصل، واختلفوا أيضاً في هيئة هذا التفصيل. والراجح في رواية المبتدع أنها لا تقبل إلا بالشروط الآتية:

**الشرط الأول:** أن لا يكون مُكفّراً ببدعته، فمن كفره أهل السنة والجماعة بعينه، فهذا لا يستحق أن يذكر في زمرة المسلمين فضلاً عن أن يكون من الرواة المقبولين.

**الشرط الثاني:** أن لا يكون فيه سبب لردّ الحديث سوى البدعة، أي أن يكون معروفاً بالتقوى والورع، ومُعظماً لحرّمات الدين، وضابطاً ... إلخ، فالمقصود: أن لا يكون فيه طعنٌ سوى البدعة.

**الشرط الثالث:** أن يكون غير معاندٍ متبع للهوى، وهي التي يُعبر عنها العلماء بقولهم: أن لا يكون داعية إلى بدعته، وقد عبّر عنها الإمام مسلم في مقدمة صحيحه بقوله: أن لا يكون معانداً. فعبر بالمعاند ولم يعبر بمطلق الداعية. ومن نقل الإجماع كابن حبان والحاكم على عدم قبول رواية الداعية، فيغلب على الظن أنهم يقصدون الداعية المعاند الذي يتبع الهوى، فيعرف الحق ويصّر على الباطل استكباراً وعناداً، فهذا غير متأوّل، فلا تُقبل روايته مطلقاً، أما المتأوّل فيُتساهل مع روايته دون الأول.

**الشرط الرابع:** أن لا يروي حديثاً منكراً يؤيد بدعته.

وأما بالنسبة للصحيحين فإذا تأملنا رجال البخاري رحمهم الله نجد جملة كبيرة منهم قد رُموا ببدع اعتقائية مختلفة، ومن خلال تتبع أهل العلم لهؤلاء الرواة استخلصوا المعايير التي اعتمدها البخاري في الرواية عن أهل البدع ويمكن أن نجملها في النقاط التالية:

- ليس فيهم من بدعتهم مكفرة.
- أكثرهم لم يكن داعية إلى بدعته، أو كان داعية ثم تاب.

- أكثر ما يروي لهم في المتابعات والشواهد.
- أحياناً يروى لهم في الأصول لكن بمتابعة غيرهم لهم.
- كثير منهم لم يصح ما رُئوا به.

إذن فالعبرة إنما هي صدق اللهجة، وإتقان الحفظ، وخاصة إذا انفرد المبتدع بشيء ليس عند غيره. وما ذهب إليه البخاري هو مذهب كثير من المحدثين، ومن هؤلاء تلميذه الإمام مسلم، فقد روى في صحيحه عن أهل البدع والأهواء المعروفين بالصدق والإتقان، وخاصة إذا انضم إلى ذلك الورع والتقوى.

وما ذهب إليه الشيخان هو رأي أكثر الأئمة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وإنما توقف مَنْ توقف منهم في الرواية عن أهل البدع إما لأنه لم يتبين لهم صدقهم، أو أرادوا محاصرة البدعة وإخمادها حتى لا تفسحوا، ولكن شاء الله ﷻ أن تكثر البدع وتفسحوا، وتبناها كثير من العلماء والفقهاء والعُباد، فلم يكن من المصلحة ترك رواياتهم، لأن في تركها، اندراساً للعلم، وتضييعاً للسنن. فكانت المصلحة الشرعية تقتضي قبولها ما داموا ملتزمين بالصدق والأمانة.

وقد احتج البخاري مثلاً بعمران بن حطان، وهو من الخوارج، وسبب ذلك واضح، وهو أن الخوارج لا يتحاشون الكذب فحسب، بل يكفرون فاعله، فالخوارج يحكمون بكُفر مَنْ يكذب؛ لأن مرتكب الكبيرة كافرٌ في نظرهم، والكذب من الكبائر. فاحتجاج الإمام البخاري في صحيحه بعمران بن حطان رغم أنه مبتدع من الخوارج؛ وبغيره من المبتدعين محمول على:

- ١- أنه خرَّج لهم ما حمل عنهم قبل ابتداعهم.
- ٢- أو أنهم يكونون ممن تابوا ورجعوا عن بدعتهم في آخر حياتهم.
- ٣- أو يكونون تبرؤوا مما نسب إليهم.

وليس لعمران بن حطان في البخاري سوى حديثين أحدهما متابعة والآخر أصل. وعلى الأقوال السابقة يحمل أيضاً ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه عن المبتدعين.

### هل في البخاري ومسلم أحاديث ضعيفة؟

**أولاً:** اتفق أهل العلم على أن الصحيحين أصح كتابين بعد كتاب الله تعالى، ولهما من المنزلة الرفيعة، والمكانة العالية، في قلوب المسلمين، خاصهم وعامهم، عالمهم وجاهلهم، ما هو معلوم. كما اتفق جمهورهم على أن صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم، من حيث الصناعة الحديثية.

**ثانياً:** لا بد أن تبقى هذه المنزلة لهما من الإجلال والإعظام والتقدير كما هي في قلوب الناس، ولا يجوز بحال السعي وراء التشكيك، أو إثارة الشبه حول أحاديثهما. فإن هذه المراجع الأساسية ذات الثواب، والتي عليها اعتماد أهل العلم في معرفة الأحكام الشرعية، لا يجوز الطعن فيها، ولا المساس بها، بما يخذش مصداقيتها في قلوب الناس، عالمهم وجاهلهم.

**ثالثاً:** نصّ العلماء على أن أحاديث الصحيحين كلها مقبولة، إلا أحاديث يسيرة انتقدها بعض النقاد الكبار، الذين بلغوا رتبة الاجتهاد المطلق في علم الحديث، وأن ما سوى تلك الأحاديث اليسيرة، فهي مُتَلَقَّاة بالقبول عند الأمة جميعها.

**رابعاً:** إنما يتكلم عن هذه المسائل كبار أهل الاختصاص من المحدثين والحفاظ، وليس لغيرهم الخوض فيها بما يزعزع الثواب، ويشكك في الأصول، ويثير الفتن. فما اتفق عليه الشيخان لا سبيل إلى القول بضعف شيء منه، لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «لا يتفقان على حديث إلا ويكون صحيحاً لا ريب فيه، قد اتفق أهل العلم على صحته»<sup>(١)</sup>.

وما عدا ذلك، فقد تكلم على بعض منه بعض الحفاظ، وغالب ما في البخاري منه سالمٌ من التضعيف عند التحقيق. وما عدا ما تُكَلَّم فيه، فقد وقع اتفاق الأمة على صحته.

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/١٨).

قال أبو عمرو بن الصلاح: «ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يُقَطَّع بصحته، لتَلَقِّي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول، سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن»<sup>(١)</sup>.

ففي صحيح مسلم خاصة، جملة من الأحاديث، تكلم عليها بعض العلماء، بالتضعيف والإعلال، منهم أبو الحسن الدارقطني، وأبو علي النيسابوري، وأبو الفضل ابن عمار، وأبو علي الغساني، وأبو الحسين العطار، وأبو مسعود الدمشقي وأبو عبد الله الذهبي. وفي صحيح البخاري بعض ذلك، إلا أنه قليل جداً، وقد يسلم هذا القليل أيضاً؛ فقد أُجِيبَ عَنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَهُ<sup>(٢)</sup>.

وعلى فرض أن الانتقادات صحيحة، فإن ذلك لا يسيء إلى "الصحيحين"، فإذا تكلم الحفاظ مثلاً على حديث أو حديثين أو ثلاثة في صحيح مسلم، فإن ذلك لا يطعن في صحة الكتاب الذي بلغت أحاديثه ثمانية آلاف حديث.

خامساً: يجب الانكفاف عن أمثال هذه المسائل، التي لا يُحَسِّنُ الخوض فيها إلا أكابر علماء الحديث، ولا بد أن يكون الأصل هو ما عليه عمل الناس قديماً وحديثاً، من تلقّي أحاديث الصحيحين بالقبول، وعدم المنازعة في شيء منها، إلا شيئاً انتقده الأكابر، ونَصَّ غير واحد منهم عليه، وهذا شيء نادر الحصول، ولا يحسنُ تتبُّعه والسؤال عنه، إنما يعرفه الباحث المتخصص، إذا صادفه أثناء بحثه. فللصحيحين هبة في قلوب كبار الحفاظ تمنع مما قد تتوجه الصناعة الحديثية إلى إعلال شيء منها أو تضعيفه.

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ١٠).

(٢) انظر: "كتاب الإلزامات والتتبع" لأبي الحسن الدارقطني، "ميزان الاعتدال" (٤/٣٩-٤٠)، "مقدمة الفتح" (٣٤٤)، "شرح مسلم للنووي" (١/٢٧)، "سلسلة الأحاديث الضعيفة" للألباني (١/١٤٢)، (٢/٤٧١-٤٧٥)، (٥/٢١٨).

سادساً: الباحث المنصف في الانتقادات الموجهة إلى الصحيحين لا بد أن يفرق فيها بين نوعين من النقد:

**النوع الأول:** النقد الذي لم يُبنَ على منهجية علمية منضبطة، ولم يسلك مسالك النقد العلمية المقبولة لدى المحدثين، وإنما راح يتخبط خبط عشواء، حتى تتجارى به الأهواء، فيستنكر ما يخالف عقله ورأيه، ولا يراعى حرمةً للقواعد المنهجية التي بني عليها البخاري ومسلم كتابيهما.

ومثل هذا النوع من النقد يُرفض ولا يُقبل، ويواجه بالبحث العلمي والأدلة المنهجية القوية التي تَرُدُّ الناقد إلى صوابه، وتبين له بطلان مسالكه، وأن القضية ليست عصمةً تُدَّعى للبخاري ومسلم، فأهل السنة لا يعتقدون العصمة لغير الأنبياء، ولكنها مسألة فساد في مناهج البحث، واضطراب في عقلية النقد، كالذي يرفض كل حديث لا تثبته التجربة العملية، ويرد كل حديث يتعلق بالغيبات، أو يخالف في ذهنه ما اعتاد عليه من المشاهدات، أو يضعف كل حديث يرويه أبو هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص رحمهما الله، ونحو ذلك من المسالك الفاسدة.

وهذا النوع دائماً ما يرافقه الحطُّ من قدر "الصحيحين"، والتشنيع عليهما، ومحاولة إسقاطهما من تراث الأمة المقبول، بل وعدّهما "جناية" على التاريخ الإسلامي، ووسمهما بالتعدي والفساد، وهذه الأوصاف كلها امتلأت بها كتب معاصرة لطوائف من الشيعة الرافضة وأتباعهم وكثير من المتعلمين الذين ينتسبون إلى الحداثة والتنوير والعقلانية.

وأما علماء الإسلام الأوائل والأواخر، السابقون واللاحقون من المحدثين والأصوليين والفقهاء والمفسرين، فكلهم بريء من هذه المسالك، بعيد عنها، محارب لمن حمل رايتها وتولى كبرها.

**النوع الثاني:** النقد المنهجي المبني على أدلة وبراهين معتبرة لدى علماء الإسلام، ومناسبة لدراسة السنة النبوية كأحد فروع علم التاريخ، لتجمع بين النظريين الإسنادي والمتني، ولا تصادر قواعد المحدثين لحساب تخبطات الأهواء، كما لا تستعمل لغة

التشكيك والتهويل في منزلة "الصحيحين" في الأمة، بل تعرف لهما قدرهما، وتحفظ لهما ذكرهما، وتعترف بالجهد المبذول فيهما.

وهذا المسلك سلكه كثير من العلماء المتقدمين والمتأخرين، كأبي زرعة (ت ٢٦٤هـ)، وأبي داود (ت ٢٧٥هـ)، وأبي حاتم (ت ٢٧٧هـ)، والترمذي (ت ٢٧٩هـ)، والنسائي (ت ٣٠٣هـ)، والدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، والبيهقي (ت ٤٥٨هـ)، وابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، وابن حجر (ت ٨٥٢هـ)، كلهم تجد في نقداً لهم ما ينال نورا من أحاديث الصحيحين، في مباحثة علمية منصفة ومنهجية، بل إن بعض أحاديث "صحيح مسلم" لا يقبلها البخاري نفسه، وبعض أحاديث "صحيح البخاري" لا يسلم بها الإمام مسلم نفسه.

ولسنا في صدد المحاكمة بين الشيخين البخاري ومسلم وبين كل من انتقد بعض ما فيهما من المحدثين والعلماء، فذلك ميدان فسيح خاض فيه الكثير من العلماء، وصُنِّفَتْ فيه المؤلفات الكبيرة والعظيمة، من أوسعها "هدي الساري" للحافظ ابن حجر رحمته، ولكن المقصود هنا التفريق بين منهج هؤلاء الذي لا ينبغي أن يُنكر ولا أن يصادَر بدعوى تحقق الإجماع على صحة كل ما في الصحيحين، ومنهج أولئك الذين يسعون إلى هدم منزلة الكتاين والوضع من شأنهما لدى الناس.

وقد تميزت مدرسة المحدثين المنضبطة عن غيرها من المدارس التي وجهت بعض الانتقادات إلى الصحيحين بالسماة الآتية:

**السمة الأولى:** سلامة الدافع وعدم الانحياز: أي سلامة الدافع نحو النقد، وأنه ليس محل شك وريبة.

**السمة الثانية:** اتباع القواعد الحديثية.

**السمة الثالثة:** المحافظة على مضمون النص لاعتبارات أخرى، إما لأن النقد مُوجَّه أصلاً لبعض الأسانيد دون المتون، وإما لجريان العمل على مضمون الحديث، تحت أبواب: قبول المرسل، ومنح حكم الرفع للموقوف، وقبول حديث مجهول الحال، ونحو ذلك، في حين أنك تجد أبرز سماة النقد المعاصر لأحاديث الصحيحين التنكّر

لمتن الحديث، والاستهزاء بمضمونه، والطعن في كل من يصدقه، وتصنيفه في دائرة الخرافة التي يجب السعي في تطهير الدين منها.

**السمة الرابعة:** تقدير الخلاف، وقبول الاحتمال، من خلال تلطيف العبارة، واستعمال الكلمات المناسبة، كقول: «وهذا أشبه»، «وهذا أصح»، ونحو ذلك.

**السمة الخامسة:** قلة الانتقاد، لأن انضباط العملية النقدية يضيق الباب أمام الناقد، فلا يجرؤ على النقد إلا بما ظهر برهانه، وثبتت أدلته، ولذلك كانت الأحاديث المنتقدة - التي تصفو بعد استبعاد الأنواع المذكورة في بداية البحث - قليلة جداً، وقد وصفها الحافظ ابن الصلاح بأنها "أحرف يسيرة"، في حين أنها عند المدرسة المعاصرة المضطربة بالمئات، حتى اضطرت بعضهم إلى فصلها في كتاب خاص بعنوان: "ضعيف صحيح البخاري".

ومن تأمل في هذه السمات الخمسة، وتأمل الفرق بين المدرستين، ثم قرأ بإنصاف انتقاد العلماء لبعض أحاديث الصحيحين أدرك أنهم ساروا وفق المنهجية المنضبطة، وأن ذلك النوع من النقد ليس طعنًا في السنة، وليس مخالفًا لإجماع العلماء، بل هو امتداد لجهود سابقة معروفة في مناقشة الصحيحين، ولكن ضمن أصول الحوار والنقد المتبعة، وملتزمًا بجميع السمات السابقة التي من أهمها، اتباع القواعد الحديثية، والمحافظة على هيبة الصحيحين في قلوب الناس، وذلك لا يعني عدم وقوع الخطأ في بعض أحكام هؤلاء العلماء على أحاديث الصحيحين.